الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 17 - MAY 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- آيار ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٧

تحالف الاضداد : العراق وايران اساس لنظام اقليمي جديد

د. غسان العطية

يعاني كل من العراق وايران من أزمة التعامل مع الغرب وبالذات امريكا، حيث فشل الطرفان، رغم مساعيهما، في اقامة علاقة ايجابية مع امريكا. وخطورة الازمة تتصاعد في ضوء الانفراد الامريكي كعملاق اوحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

ان فكر البعث القائم على احياء الكيان العربي في اطار قومي وحدوي اشتراكي يؤمن بمقولة نفط العرب للعرب و تحرير فلسطين، يصطدم مع المصالح والرؤيا الغربية للمنطقة. وبقدر التزام البعث بفكره القومي الوحدوي التحرري كانت معاداة الغرب ثابته له، ومن ذات المنطلق بقدر ابتعاد البعث عن فكره القومي العربي وتحوله الى اداة صراع حزبي يعبر عن مصالح فئوية او مذهبية قطرية امتدت جسور التعاون بينه وبين الغرب وامريكا بالذات.

فالبعث الذي ساهم في فك الوحدة بين مصر وسورية ابان المد القومي الناصري، والبعث الذي تحول الى اداة قمع للقوى اليسارية في العراق ابان الحرب الباردة، والبعث الذي تحول الى رأس حربة لضرب الثورة الاسلامية في ايران هو البعث المطلوب امريكيا. لقد تعاملت واشنطن مع القوى السياسية في المنطقة من منطلق نسبي برغماتي واقعي انطلاقا من رؤية امريكا لمصالحها على الصعيد العالمي. فالعراق او ايران بالنسبة لامريكا بيادق في لعبة الشطرنج الدولية وليس قيمة بحد ذاتها. فالبعث العراقي مطلوب ومرغوب فيه مادام اداة قمع لليسار العربي، او اداة اضعاف للناصرية او الثورة الاسلامية في ايران، ولكن البعث يصبح امرا مرفوضا عندما يصطدم مع المصالح الامريكية. ان هذه الحقيقة هي جوهر الازدواجية في نهج السياسة الامريكية والغربية عموما في تعاملهم مع الدول العربية او ايران. فالديمقراطية مرفوضة اذا ادت الى وصول سلطة اسلامية للحكم كما الحال في تجربة الجزائر، ولكن الاسلام يصبح مقبولا اذا خدم الغرب في لعبة الصراع ضد الاتحاد السوفيتي في افغانستان.

ليس فيما اقول من جديد. فالسياسة قائمة على مصالح وليس صداقات دائمة، كما ليس الهدف من هذا الخطاب هو الدعوة لمعاداة الغرب لمجرد كونه غربيا، ولكن السؤال الملح الذي احاول الاجابة عليه، هو في كيفية التعامل مع الغرب وامريكا بالذات بالشكل الذي لايعرض مصالحنا الوطنية والقومية للخطر؟

وفي هذا الصدد سأتناول تجربة العراق وايران الحالية وذلك للتشابة والتشابك في الحالتين، وحديثي هذا ليس مراجعة او مناقشة لحرب الخليج الاولى او الثانية، وانما دراسة الواقع الحالي والخيارات المتاحة لكل من ايران والعراق في اسلوب التعامل مع امريكا.

العراق والطريق المسدود الى امريكا :

- لم يجد النظام الحاكم في بغداد، بعد هزيمته العسكرية في حرب الخليج الثانية على يد قوات التحالف الاطلسي، من حليف، كما اصبحت معاداة العراق بضاعة ناجحة لكسب ود دول الخليج النفطية والامريكان، ويذكر ان بعض دول افريقيا ارسلت قوات رمزية للمشاركة في حرب العراق طمعا في المكافأة السياسية والاقتصادية اللاحقة. ومن الناحية الثانية وجدت الاطراف والدول العربية التي لم تشارك في محاربة العراق كالاردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسها تعاقب سياسيا واقتصاديا ودفع البعض منها ثمنا باهضا من اجل ذلك.

وللخروج من المأزق، سعت بغداد لكسب رضى واشنطن، خاصة بعد استلام كلينتون الرئاسة، ومن اجل ذلك قامت بالتالي،

- الامتناع عن تصعيد او تحدي قوات التحالف عسكريا منذ مجيء كلينتون للسلطة، وذلك من خلال بادرة وقف اطلاق النار من طرف واحد.

- التلويح بدور العراق بقيادة صدام في اقامة حالة توازن في وجه ايران الاصولية، والاصولية الاسلامية بشكل عام، خاصة بعد تصعيد الدور الايراني في الخليج باحتلال بقيةالجزر وتصاعد التسلح الايراني.

- التأكيد على ان صدام حسين اقدر على الحفاظ على وحدة العراق، من بديل عراقي منقسم على ذاته وغير مجرب يسمح للتيار الاسلامي دخول الحكم.

- التلويح بمخاطرالحركة القومية الكردية على وحدة العراق ودول الجوار.

- الاشارة الدائمة الى فشل محاولات اسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري، كما ان اي محاولة لاستخدام الاكراد والشيعة كاداة لاسقاط النظام قد تنتهي بانهاء العراق ككيان موحد اضافة لمخاطر الفوضى ونتائجها غير المحسوبة على المصالح الغربية.

- ان عراقاً مستقراً هو اقدر على فتح البلاد للشركات الاجنبية وبالذات الغربية، التي لها تاريخ في التعامل مع نظام صدام. ومن هذا المنطلق لوحت بغداد بالورقة الاقتصادية عبر اتفاقات مغرية للشركات الغربية شملت النفط وغيره من المرافق الاقتصادية، واقدمت الحكومة العراقية على عقد عدد من الاتفاقات المغرية لتلك الشركات تصبح نافذة المفعول بمجرد رفع العقوبات الاقتصادية، الامر الذي جعل لهذه الجهات الغربية مصلحة بالتعجيل برفع العقوبات، خاصة وان الغرب عموما يمر بركود اقتصادي.

- التعاون مع فرق التفتيش عن الاسلحة التابعة للامم المتحدة، و سحب كافة الصواريخ والبطاريات والردارات من المناطق الشمالية والجنوبية العراقية المحظورة على الطيران العراقي.

- ترك الشأن الفلسطيني للقرار الفلسطيني، بما في ذلك التفاوض والصلح مع اسرائيل

- مد الجسور مع مصر عبر التلويح بالخطر الايراني، والاصولية الاسلامية ومقايضة دور العراق في درء الاصولية باستعادة العراق دوره في الحضيرة العربية.

ورغم ذلك وبعد مضي اكثر من شهرين من مراجعة الادارة الامريكية الجديدة لسياستها الخارجية تجاه العراق، انتهت واشنطن الى ما كان يقوله بوش ولكن مع تغيير في الاسلوب وليس الهدف. فاستخدمت عبارة "التنفيذ الكامل لقرارات المتحدة" كبديل لعبارة "اسقاط صدام" كشرط للتعامل مع العراق ورفع الحصار والعقوبات. وتفسير واشنطن لتنفيذ قرارات الامم المتحدة، كما عبر عنه وزير الخارجية الامريكية واخرون هو بالنتيجة تغيير النظام. وذهب الى اكثر من ذلك في مطالبة من سيخلف صدام حسين بمواصلة الالتزام بكافة قرارات الامم المتحدة. وبذلك اصبحت العقوبات ليست ضد صدام فحسب بل ضد العراق وشعبه. ولم تعد واشنطن تعتبر العراق وهو في هذه الحال من الضعف امرا يهدد مصالحها، واذا كان العراق يعتقد ان الغرب وامريكا بالذات ستحتاج الى النفط العراقي وبالتالي لابد من رفع القيود على بيعه، فانه يقع في خطأ كبير.

- ان العالم استطاع خلال العامين الماضين العيش بدون النفط العراق، الذي تم تعويضه بزيادة الانتاج النفطي لبعض دول الاوبك وبالذات السعودية.

- ان السوق النفطية تشهد فائضا وعليه ليس من مصلحة المنتجين ومن بينهم الولايات المتحدة عودة الانتاج العراقي وبالتالي انخفاض سعر البترول دون ١٧ دولار للبرميل الواحد.

- ان الدول التي عوضت انتاج العراق، وبالذات السعودية لاتجد مصلحة لها في عودة العراق للسوق النفطية لما يعني ذلك من مطالبتها بخفض انتاجها، اضافة الى خسران اسواق كسبتها بغياب العراق. واذا ما عرفنا ان دول الخليج ومنها السعودية باتت لاول مرة تعاني من عجز مالي بسبب حرب الخليج وصفقات شراء الاسلحة الامريكية والغربية، يصبح الدافع لمنع عودة العراق للسوق النفطية اكثر قوة.

- كما ان ذات الدول التي عوضت نفط العراق، قادرة على تغطية الاحتياجات النفطية المتزايدة خلال العامين القادمين، واذا ما اخذنا الاجراءات الامريكية بفرض ضرائب الكاربون وغيرها من اساليب تقييد الاقبال على البترول كمصدر للطاقة، يمكننا ان نتوقع انخفاض حدة الارتفاع في طلب النفط الخارجي. كل هذه الامور تشير الى انتفاء مبرر رفع القيود على العراق بسبب الحاجة لنفطه.

وعلى الرغم من فشل هذا المنحى في التحرك العراقي يبدو ان بغداد مصرة على الاستمرار فيه، وتندرج زيارة برزان التكريتي، المستشار السياسي لصدام حسين الى المغرب في مطلع شهر نيسان الحالي، في هذا الاطار حيث يأمل اقناع المغرب، العضو في مجلس الامن، في التوسط بين امريكا والعراق.

وما يجعل واشنطن في موقف قوي هو ان غالبية الشعب العراقي، فقدوا اي ود للنظام الحاكم في بغداد بسبب نهجه الدكتاتوري القمعي. وتم بدعم من واشنطن تجمع بعض العناصر المعادية للنظام في اطار "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" الذي تولت الولايات المتحدة مهمة تسويقه على الصعيد العربي والدولي كبديل لنظام البعث وصدام حسين.

ايران والتعامل مع امريكا :

سعت ايران بعد هزيمتها في حرب الخليج الاولى، وكما سعى العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية الى مد جسور التعاون مع امريكا التي كانت السبب الرئيسي والاساس في هزيمتهما. ان توجه البلدين نحو واشنطن جاء تعبيرا عن فشلهما وضعفهما، وهذا امر تفهمه واشنطن وتأخذه بعين الاعتبار في طريقة تعاملها مع الطرفين.

- على الصعيد الايراني، وصل السلطة بعد وفاة الامام الخميني، الشيخ الرافسنجاني وهو رجل اعمال اضافة الى كونه رجل دين، وكان مدركا ان خلاص ايران هو في تقدم اقتصادها اولا، ومن هنا سعى الى فتح الباب ومد الجسور مع الغرب وامريكا بالذات. جاءت المبادرات الايرانية على شكل مساعي للافراج عن الرهائن الغربيين في لبنان وذلك باستخدام نفوذها لدى حزب الله مع أغراء التعويض المالي لاخراج تلك الرهائن. وانسجاما مع هذا الخط المنفتح على امريكا ادانت طهران غزو العراق للكويت والتزمت الى حد كبير بقرارات الامم المتحدة بفرض الحصار على العراق، وامتنعت عن مد يد العون لابناء الجنوب الشيعي في العراق عندما سمح الغرب لقوات صدام حسين بضرب انتفاضة الجنوب في اذار ١٩٩١ تدليلا على حسن نوايا طهران تجاه امريكا، ودفع تهمة تصدير الثورة والتدخل في

شؤون الغير.

وساهمت ايران في تحقيق هدنة توقف خلالها اطلاق النار واصطراع الاجنحة الاسلامية في افغانستان، وسهلت وايدت هيمنة الدولة اللبنانية على كل لبنان وذلك بانجاح تجربة الانتخابات وقيام حكومة اصلاح جديدة. وتخلت عن استغلال مناسبة الحج لمكة لاغراض سياسية، فمرت مناسبة الحج في الصيف الماضي بسلام وهدوء وذلك للمرة الاولى منذ سنوات.

ومع ذلك لم تأخذ امريكا هذه التحولات بعين الاعتبار اوتقابلها بايجابية، وربما اعتبرتها ظاهرة ضعف لاتستحق المكافأة، ولسان حالها يقول على ايران ان تقدم المزيد من التنازلات. بل اتجهت واشنطن بمجرد غياب الخطر العراقي بعد حرب الخليج الثانية الى تصعيد وتيرة التحذير والتهويل من الخطر الايراني رغم كل المبادرات السالفة الذكر.

يذكر جاري سيك (الاستاذ الحالي في جامعة كولومبيا، ومستشار مجلس الامن القومي للشؤون الايرانية للفترة ١٩٧٦-١٩٨١) في مقال له في الواشنطن بوست (١٩٩٣/٤/٤) ان امر العلاقة مع ايران زاد تعقيدا لقناعة كل من مصر واسرائيل والمخابرات المركزية الامريكية بان من مصلحتهم التهويل بخطر جديد - الاصولية الاسلامية عموما وايران خصوصا. وهذا امر سهل تسويقه خاصة وان الحركات الاسلامية تمثل ابرز تحد للانظمة القائمة في الشرق الاوسط. الامر الذي يذكرنا بأيام الحرب الباردة عندما كانت تسوق واشنطن معاداة اي حركة وطنية تقدمية في العالم العربي كخطر شيوعي وراءه الاتحاد السوفيتي.

ان التهويل والمبالغة في وصف الخطر الايراني يجعل الخليج العربي الغني بالنفط، مرة اخرى عرضة للابتزاز الغربي وبالتالي ارضا مفتوحة للوجود العسكري الامريكي وسوقا لتصريف الاسلحة الامريكية والاوربية. ان الغرب يحتاج لبقاء الخليج العربي بقرة حلوب، الى فزاعة سياسية مرة على شكل خطر شيوعي وتارة خطر صدام، واليوم خطر اسلامي ايراني.

يقول وزير الخارجية الامريكي، وارن كريستوفر، في مناقشة في مجلس الشيوخ الامريكي في اواخر اذار ١٩٩٣ بان ايران دولة خارجة على القانون (International outlaw)، وان الولايات المتحدة ستبذل جهدها لمنع ايران من الحصول على قروض اجنبية او اسلحة.

وفي تحليل اعده مؤخرا Patrick Clawson الخبير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، عن الحالة او الظروف التي قد تجعل من ايران خطرا يهدد الولايات المتحدة بما يشبه تحدي العراق في غزو الكويت عام ١٩٩٠، يقول: "ان نفقات ايران لبناء قوتها العسكرية البالغة عشرة مليارات دولار سترهق كاهل الاقتصاد الايراني الذي لايزال يسعى للوصول للمستوى الذي كان عليه قبل الثورة الاسلامية. فقد تجد ايران نفسها في نهاية العقد الحالي ذات دخل محدود مع توقعات طموحة يستحيل تحقيقها، وديون ضخمة مع جيش كبير، ان مثل هذا السيناريو [الذي يسميه الكاتب بسيناريو صدام الابن Son of Saddam Scenario]، قد يدفع القادة الايرانيون من اجل تجاوز ازمتهم الاقتصادية الى مغامرة عسكرية للضغط على جيرانهم الخليجيين، كما حصل الى حد كبير، لصدام عندما دخل الكويت بدافع الحصول على موارد مالية لتجاوز ازمته الاقتصادية".

وعلى الصعيد الاسرائيلي كتب أوري نير (هارتس ١٩٩٣/٣/١٥) على هامش زيارة رابين لواشنطن في اذار ١٩٩٣ يقول:

"المارد الايراني، الذي يكثر المندوبون الاسرائيليون اخراجه من قمقم الاعلام في الولايات المتحدة خلال الاونة الاخيرة، له عدة اهداف. فهو يبرر التعاون الامريكي في مجال الدفاع ضد الصورايخ البالستية، ويبرر ان تنفق اسرائيل مبالغ كبيرة لتطوير تكنولوجيا عسكرية متطورة من انواع اخرى. ويبرر استمرار الحصانة الذرية الاسرائيلية ازاء تضاعف قوة الاسلام الكفاحي في المنطقة بقيادة ايران. ويوفر امكانية الشك بصدق نوايا السياسة السورية التي ما زالت تقيم علاقات وثيقة مع طهران".

واقع الحال ان ايران غير قادرة، اليوم ولسنوات قادمة، ان تشكل خطرا او تحديا سياسيا خارج حدودها، فقد انهكتها حرب الثماني سنوات مع العراق، فاقتصاد ايران في حالة ترد قاتلة نتيجة الثورة اولا ومن ثم الحرب المريرية مع العراق واخيرا وليس اخرا المقاطعة والحصار الغربي. وذات الامر ينطبق على قوات ايران المسلحة وعلى البنى التحتية للاقتصاد الايراني. وقد عانت صناعة النفط الايراني خرابا سببه الحرب اولا والاهمال وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة لاصلاح ما افسدته الحرب. يضاف الى كل ذلك اكثر من ٢,٥ مليون لاجىء من افغانستان والعراق اضافة الى مئات الالاف الايرانيين المهجرين بسبب خراب مدنهم من جراء الحرب. وكأن كل هذا لم يكف، فقد ابتلت ايران خلال السنوات الاخيرة بكوارث طبيعية من فيضانات وهزات ارضية لانزال تعاني من اثارها. ان مثل هذه المواصفات لا تسمح بقيام خطر ايراني بالشكل الذي تتحدث عنه الاوساط الغربية والامريكية.

ان بقاء العراق وايران على وضعهما الراهن يجعل من سياسة استمرار الاحتواء والحصار الامريكية خيارا مفضلاً لواشنطن ويخدم مصلحتها دون كلفة اقتصادية او عسكرية باهضة، بأمل ان تؤدي هذه السياسة في نهاية المطاف الى سقوط كلا البلدين بيد عناصر متحالفة تماما مع امريكا والغرب عموما، مكرسة بذلك نوعا من الاستعمار الجديد والرخيص في كلفته الاقتصادية والبشرية. وقد استفادت تلك الدوائر من اخطاء النظامين، فقدان الحرية السياسية وغياب حقوق الانسان، لكسب قطاع شعبي داخل البلدين مستعد للتعاون مع المشروع الامريكي، فسعت جماعة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة لكسب دعم واشنطن، تماما كما تعمل جماعة "المؤتمر الوطني العراقي" المعارضة للبعث الحاكم.

مقومات التحالف العراقي-الايراني

ان سياسة مقايضة العداء المتبادل بين البلدين، ايران والعراق، من اجل كسب ود امريكا لم يخدم اي من الطرفين، بل زاد من حاجتهما الى امريكا التي استمرت في لعبة التوازن بين الاثنين، فهي ساعدت العراق للحد الذي يمنع انتصار ايران في حرب الثمان سنوات ولكن دون انتصار عراقي يؤدي الى سقوط نظام الحكم في ايران، كما رحبت واشنطن بالتعاون الايراني عندما تحدى العراق مصالح الغرب في احتلال الكويت، و مرة اخرى وباللحظة التي انتهى به العراق عسكريا راحت الاوساط الامريكية تهول الخطر الايراني وتلوح

بضرورة بقاء العراق موحدا لمواجهة الخطر الايراني وتمنع نجاح انتفاضة الجنوب (آذار ١٩٩١) بحجة الخوف من التحالف الشيعي العراقي مع ايران.

ان الخروج من هذه الحلقة المفرغة يكمن في اقامة تحالف عراقي - ايراني . والسؤال هل هذا الامر ممكن ؟ وقبل الاجابة عليه لابد من تحديد المقومات الاستراتيجية والدائمة لمثل هذا التحالف ليكون تحالفا بعيد الامد وليس مجرد تكتيكا موقتا ينهار امام اول فرصة للكسب السريع او الاغراء الخارجي.

- ان اطول حدود جغرافية للعراق هي مع ايران، ويتشارك البلدان في وجود اقلية ايرانية في العراق واخرى عربية في ايران، وهناك تداخل ديني ومذهبي من الصعب فك ارتباطه، اضافة الى وجود قومي كردي في البلدين. ان هذه العوامل بدلا من ان تكون اداة تعاون بين البلدين استغلت من انظمة الحكم المختلفة في ايران والعراق للتأثير والضغط على بعضهما البعض. ففي الوقت الذي كان اكراد ايران يعانون من حرمانهم من حقوقهم القومية والسياسية في ايران، لجأ شاه ايران الى استغلال اكراد العراق كورقة سياسية لضرب عبد الكريم قاسم وفيما بعد للضغط على نظام البعث الى ان عقد اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ مع صدام حسين وتخلى عن مصير الاكراد للبعث. وذات المفارقة نراها في دعم صدام حسين لاكراد ايران لمواجهة حكم الخميني، في الوقت ذاته كان يخوض حرب ابادة ضد اكراد العراق.

وقد استغل شاه ايران الورقة الشيعية بذات الاسلوب، فعندما كان يحارب المؤسسة الشيعية الدينية في بلده، لجأ الى دعم رموز شيعية عربية في النجف -السيد محسن الحكيم- لتصدر الزعامة الدينية الشيعية في مواجهة الزعامة الشيعية الايرانية.كما امتنعت ايران الاسلامية عن دعم انتفاضة الجنوب الشيعي في العراق (اذار ١٩٩١) خوفا من خسارة تعاون الغرب. وكذلك عمل البعث الحاكم، بين الحين والاخر، على اثارة قضية عرب خوزستان (عربستان) الشيعة، في وقت كان يمارس تميزا طائفيا تجاه الشيعة العراقيين العرب. واليوم تستضيف بغداد وتدعم مجاهدي خلق المعارضة لطهران، كما تستضيف الاخيرة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

المصالحة الوطنية على اساس ديمقراطي هي الخطوة الاولى من اجل مصالحة اقليمية عراقية- ايرانية

ان نهاية هذا الاسلوب في التعامل بين البلدين يكمن في انفتاح النظامين على شعبيهما بما يحقق مشاركة سياسية اوسع لمختلف القوى السياسية والاجتماعية والقومية في الحكم. ان اعطاء الاكراد حقوقهم القومية في كلا البلدين سوف يحول دون استغلالهم من قبل اي من النظامين ضد بعضهما البعض، وكذلك الحال بالنسبة للمعارضة العراقية الشيعية او الايرانية. المطلوب ليس مقايضة المعارضة بين البلدين لصالح بقاء الدكتاتورية في كلا البلدين كما حصل ابان اتفاق الشاه مع حكم البعث عام ١٩٧٥، بل انفتاح النظامين الاسلامي في ايران والبعثي في العراق ديمقراطيا مما يسمح للمعارضة في العودة لبلادها وممارسة حقوقها. وطالما استخدمت ورقة التآمر الخارجي من العراق او ايران كذريعة لعدم الانفتاح وممارسة الديمقراطية، ان التحالف العراقي- الايراني القائم على الاحترام المتبادل والانفتاح والمشاركة الشعبية هو ضمان لبقاء التحالف والديمقراطية في كلا البلدين. ان الانظمة المحاصرة يصعب عليها الاسترخاء او ممارسة الديمقراطية.

ان التحالف العراقي الايراني القائم على احترام حقوق الانسان والحقوق المشروعة للقوميات والاحزاب السياسية، سيسقط بيد الغرب وامريكا ورقة التناقضات بين البلدين، كما هذا التحالف يجعل منهما قوة سياسية قادرة على التفاوض مع الغرب وامريكا بما يخدم ويكرس التحالف والديمقراطية في كلا البلدين.

- ان سيناريو "صدام الابن" حسب تحليل باتريك كلاوسن، بمعنى اضطرار ايران، كما حصل للعراق، لشن مغامرة عسكرية خليجية لتجاوز ازمتها الاقتصادية بسبب الاعباء المالية المترتبة على الانفاق العسكري، امر يمكن تجنبه من خلال التحالف العراقي الايراني. ان حاجة البلدين للتسلح تتقلص بتقلص العداء بين البلدين، والفائض المالي الناجم هو سبيل البلدين لبناء اقتصادهما الذي دمرته الحروب والانتفاضات الداخلية.

- ان التحالف العراقي الايراني القائم على الديمقراطية واعادة بناء البلدين لمصلحة شعبيهما، سيبعدهما عن سياسة المغامرات العسكرية وهنا تنطبق مقولة "ان الديمقراطيات لا تشن الحروب"، وقد يغري ذلك دول الخليج الاخرى الغنية بمقايضة العراق وايران بالمال النفطي مقابل السلام الخليجي، القائم على احترام سيادة واستقلال دول المنطقة ورفض سياسة التدخل بشؤون الاخرين كاسلوب للابتزاز والضغط. وبقدر اطمئنان دول الخليج تنتفي حاجتهم للتواجد العسكري الغربي والامريكي والمال الذي يصرف الان على السلاح يكفي لرفاه شعوب المنطقة كافة.

- ان التحالف العراقي الايراني بصيغته الديمقراطية سيكرس تحالفا اسلامي - عروبي يتجاوز حدود البلدين، ويضع الاساس لنظام اقليمي شرق اوسطي يوفر الحماية والاستقرار لكافة دول المنطقة. التحالف العراقي الايراني سيجسد مقولة "لا عروبة بدون اسلام ولا اسلام بدون عروبة". وينهي محاولات الغرب استغلال الواحدة ضد الاخرى، كما حصل في مطلع القرن الحالي بتشجيع القومية العربية كصيغة مضادة للاسلامية العثمانية، وكما استغل السلفية السعودية لمحاربة القومية الناصرية. وان نجاح الطرفين في تجسيد النموذج الديمقراطي للتحالف الاسلامي العروبي سيكون ضمان لالتفاف الشارع العربي والاسلامي العالمي لحماية هذا التحالف.

- لا ينطلق التحالف من العداء للغرب او حتى امريكا، بقدر ما ينطلق من الحاجة لسلام يسمح ببناء المنطقة مجددا على اسس اقتصادية وسياسية تلبي رغبات ابناء المنطقة دون هيمنة اجنبية او حروب داخلية. ولكن تحالف البلدين يضعهما في موقع اقوى في التعامل مع الغرب، دون عداء او غرور، كما ان انتهاج البلدين سياسة اعمار وتطوير اقتصادي واجتماعي سيغري الغرب للاستفادة من فرص العمل والاستثمار في البلدين الامر الذي سيكون عامل ضغط لصالح فك المواجهة بين امريكا والغرب من جهة، والعراق وايران من جهة اخرى. والتعامل العقلاني بقدرات البلدين النفطية سيدفع الغرب الى فتح حوار بناء معهما، فالعراق وايران بحاجة الى زيادة مواردهما والى الخبرات والاموال الغربية من اجل تطوير قدراتهما النفطية وتسويقه، كما ان حاجة الغرب للبترول العراقي والايراني ستتصاعد ولو تدريجيا في المستقبل القريب. ان المصالح المشتركة القائمة على

المنفعة المتبادلة يجب ان تصبح اسلوب العمل والتفاهم مع الغرب. -

ان التحالف الاسلامي العروبي هو ليس صليبية معاكسة، بل محاولة لخلق نظام اقليمي يحمي حقوق العرب والمسلمين، في اختيار اسلوب التطور والحياة.

- ان المخاطر التي تهدد العراق اليوم بالتقسيم لايمكن مواجهتها بمزيد من العنف والارهاب الداخلي، او باللجوء للحماية الاجنبية. ان النظام الاقليمي الذي يحترم حقوق الاكراد سينهي القضية الكردية كورقة سياسية بيد الغرب او اسرائيل، وينهي سياسة تحريك الاكراد ضد بعضهم البعض ويجعل للاكراد في كلا البلدين مصلحة في تحالف ايراني - عراقي قائم على اسس ديمقراطية تحترم الحقوق القومية للاكراد.

- ان ديمقراطية التحالف العراقي - الايراني ستكون اداة فاعلة في تجاوز المسألة الطائفية في العراق من خلال تفهم البلدين لخصوصية كل منهما وعدم محاولة استغلال الورقة الطائفية حيث تسقط ورقة التخوف من هيمنة الشيعة بدعم ايران في تبرير استمرار النهج الطائفي للحكم في العراق، كما تسقط من يد الطائفية الشيعية ورقة الدعم الايراني لتحقيق اهدافها الامر الذي يجعل الطرفين اكثر تفهما لمخاوف بعضهما البعض وبالتالي استعدادا للعيش المشترك.

اذا كان في كل ذلك مايدعو لقيام التحالف العراقي الايراني، بصيغة اسلامية عروبية ديمقراطية ولكلا البلدين مصلحة فيها، فياترى ماالذي يحول دون تحقيق ذلك ؛

العقبات امام تحقيق التحالف العراقي الايراني

لقد شهدت العلاقة بين البلدين مبادرات متبادلة للتعاون ابان وبعد حرب الخليج الثانية، فقد ابدت ايران ايجابية عندما رفضت انتهاز فرصة عداء امريكا للعراق للمشاركة في حرب الاخيرة ضد العراق، كما ابقت بعض منافذ التمويل والتبادل التجاري بين العراق وايران مفتوحة بالرغم من قرارات الحصار والعقوبات على العراق. كما بادر العراق باطلاق عدد من التصريحات ومنها الاعتراف باتفاقية الجزائر والقيام بزيارات رسمية لطهران لذات الهدف. ولكن المشكلة تكمن في عدم قناعة كل من الطرفين بجدية واخلاص الطرف الاخر. يذكر ولايتي، وزير الخارجية الايراني في حديث بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٩، نشرته طهران تايمز ؛

بالرغم من وجود بوادر تحسن في العلاقة مع النظام العراقي، ولكننا لايمكن ان نقول باننا على ابواب فتح فصل جديد في العلاقة بين البلدين. واضاف بان مشكلة قيام علاقة طيبة بين البلدين تكمن في سياسة العراق، فاذا كانوا فعلا راغبين في علاقة ايجابية فعليهم ان يتصرفوا كجيران طيبين. ليس للعراق سياسة واضحة في المنطقة وربما هذا يعود للاوضاع الداخلية للبلد، فالعراق يقول من جهة انه يرغب في علاقة جيدة مع طهران ولكنه بذات الوقت يطالب واشنطن بمحاصرة النفوذ الايراني في هذه البقعة من العالم. ان العراق اذا كان فعلا راغب في علاقة جيدة مع طهران فعليه ان يؤكد ذلك بالاعمال.

وفي المقابل كتبت صحيفة الثورة الناطقة باسم حزب البعث العراقي في افتتاحية لها بتاريخ ١ نيسان، ١٩٩٣ ردا على تصريحات ولايتي، تطالب ايران اثبات جديتها واخلاصها في اقامة علاقات ودية مع العراق وتحمل ايران مسؤولية تدهور العلاقة بين البلدين، وتتسائل الصحيفة كيف يمكن ان يكون العراق مسؤولا عن تدهور العلاقة وهو الذي سبق وان اتخذ عددا من المبادرات في هذا الشأن دون استجابة من الطرف الاخر. وتشير الصحيفة الى ان ايران طعنت العراق ابان الحرب الامريكية الاطلسية الصهيونية على العراق، وتضيف الصحيفة ان واحدة من المشكلات المعلقة بين البلدين هو وضع الاسرى العراقيين في ايران. ففي الوقت الذي اعاد العراق كافة الاسرى الايرانيين هناك عشرات الالاف من الاسرى العراقيين في ايران.

وذهبت الصحيفة للقول بان العراق لم يكن وليست له اي اطماع في الاراضي الايرانية وطالما احترم سيادة ووحدة الاراضي الايرانية، في الوقت ذاته يتصرف المسؤولون الايرانيون وكأن لهم الحق في الوصاية على العراقيين والتدخل في شؤونهم. وتشير الصحيفة الى التدخل الايراني في احداث اذار ١٩٩١ في جنوب العراق.

على الرغم من وجود شعور باهمية التعاون بين الطرفين، الا ان من الواضح هناك مشكلة ثقة بين النظامين، والسؤال كيف يمكن تجاوز هذه الازمة ؟

- اذا كان النظام الايراني اكثر استقراراً من النظام العراقي المعرض للهجوم الامريكي عبر قرارات مجلس الامن فانه ليس من مصلحة ايران الاسلامية مجيء نظام حكم امريكي الولاء في العراق بديلا لصدام. ولكن مع ذلك وجدت اطراف ايرانية ان كسب ود امريكا يستحق الثمن المطلوب اي قبول مثل هذا البديل في العراق، ومن هذا المنطلق فتحت ايران المجال للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بقيادة محمد باقر الحكيم للانضمام للمؤتمر الوطني العراقي المعارض لصدام والحليف للامريكان. ان تعدد المرجعيات السياسية في ايران هو احد العقبات امام فتح الطريق نحو التحالف الاستراتيجي بين العراق وايران على اساس ديمقراطي.

وبذات الوقت انتهازية بعض العناصر البعثية، وربما طائفيتها تحول دون جدية الانفتاح نحو ايران، فممارسات البعث السابقة تؤكد على ذبذبة تعامله مع القوى السياسية المحلية و الخارجية. و على بعث العراق ان يدرك ان تعليق الآمال على تغيير موقف الامريكان من خلال التلويح بخدمات البعث العراقي في مواجهة الاصولية الاسلامية هو موقف قصير النظر اضافة الى كونه غير مجد، كما سيكون بمثابة خيبة امل للشارع العربي والاسلامي الذي تعاطف مع العراق ابان حرب الخليج الثانية. ان للانفتاح على ايران بالصيغة التي تم توصيفها يتطلب تغييرا في نهج البعث في الداخل باتجاه الانفتاح وتوسيع قاعدة النظام الشعبية من خلال الاقرار بالتعددية وحق الآخرين في المشاركة في الحكم. فالمطلوب تفكير عراقي قادر على الخروج من عنق الزجاجة وتجاوز الاساليب التقليدية في تعامله مع الشعب. ان المصالحة الوطنية على اساس ديمقراطي هي الخطوة الاولى من اجل مصالحة اقليمية عراقية - ايرانية.

ولكن اذا كانت ايران تعاني من تعدد المرجعيات السياسية، فان قيادة العراق تعاني من انفراد حيث بقيت ذات الاسماء التقليدية مسؤولة عن اتخاذ القرار، فاضافة الى قلة عددها قد يصعب عليها تغيير اسلوب تفكيرها لقصور ذاتي او لعزة بالأثم. المطلوب دماء جديدة برؤية جديدة.

- ان طبيعة النظامين العراقي والايراني هي العقبة الاولى امام تحقيق هذا التحالف التاريخي، وبالطبع هناك اطراف محلية ودولية

ستقف ضد مثل هذا التحالف فالغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة سيحاول منع هذا التحالف مستخدما كل اساليب الاحتواء والحصار، وستجند اسرائيل قواها لذات الغرض.

- كما ان عدداً من الدول العربية ستتخوف من هذا المشروع التاريخي، خاصة دول الخليج وبالذات الكويت وستبذل المال من اجل منعه ولكن تجربة التعاون السوري الايراني تمكنت من تجاوز الكثير من المخاوف الاقليمية والعربية، وعادت بالنفع على البلدين.

ان ضخامة الطاقات التي يمكن ان يفجرها التحالف الاسلامي العروبي، من خلال تحالف العراق وايران هي اكبر واهم من اي اعتبار ثانوي، طائفي او عرقي او شخصي.

ومع ذلك يبقى السؤال هل بمقدور اصحاب الشأن في العراق وايران تحقيق مثل هذه القفزة ؟ ■

رد على مقالة الدكتور غسان العطية بعنوان 'تحالف الاضداد'

بقلم د. نديم احمد الياسين سفير العراق في المغرب

نشرت **القدس العربي** الصادرة في لندن، بتاريخ ١٨/١٧ نيسان ١٩٩٣، تحت عنوان :

رد على الدكتور غسان العطية
البعث عارض فكرة التنظيم الواحد التي تبناها عبد الناصر
والشيوعيون غادروا مطار بغداد بحرية

وندرج النص بالكامل،

قرأت بعمق وتأن ما كتبه الدكتور غسان العطية بعنوان "تحالف الاضداد" في القدس العربي يوم الاربعاء ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

ولشد ما ألمني وانا اقرأ ما كتبه وما بين سطوره. . ان ينزلق استاذ مثله الى ما انزلق اليه من نظرة مسطحة واحيانا ساذجة سواء الى التاريخ المعاصر او معطيات المرحلة الراهنة.

ويبدو من وجهة نظري، ان عددا من الباحثين والمثقفين العرب وللاسف الشديد قد اخذه عنف الهجمة الغربية الصليبية الجديدة ففقد توازنه ولم يعد يميز بين ما هو حقيقي وبين ما هو افتئات على التاريخ والواقع الراهن.

ولعل ما يحز في النفس حقا. . ان عددا من هؤلاء وهو يحاول ان ينأى بنفسه عن اولئك الذين باعوا شرفهم الوطني للاجنبي ورهنوا ارادتهم لدوائر مخابراته. . ان يحاول تزكية وضعه وموقفه بتصنيف نفسه في "خانة" اخرى ترتدي هي الاخرى جلباب المعارضة المهلهل ولكن من موقع تحاول فيه ان تتجمل بـ "الوطنية" و "القومية" لتبدو اكثر قبولا عند الناس.

لن اكون قاسيا على الدكتور . . وارجوا مخلصا ان لايكون من رواد هذه "الخانة" فانا اعرفه منذ كان مسؤولا عن مركز للدراسات في جامعة بغداد، وكان هو قبل غيره من المتحمسين لمسيرة البعث في العراق والحريصين عليها، وعلى تجربتها. . ولكن وهذا ما يؤسف له غاية الاسف ان ما خطط لهذه الامة قد اوقع بعض مثقفيها في فخ ادى الى سقوط البعض منهم في وحل العمالة وضياع الضمير. . فيما يحاول البعض الاخر التخلص من هذا الفخ ولكن مع فقدان "بعض" المصداقية "وبعض" الضمير.

فيما يتعلق بالتاريخ. . يتحدث الدكتور العطية بلغة البيانات والقصاصات والخطب وليس بلغة الباحث المتعمق بالاحداث والعوامل التي تصنع وتحرك التاريخ. . وهذه نقطة سلبية اسجلها على الدكتور العطية.

فكيف يسمح لنفسه مثلا ان يحمل البعث مسؤولية فك الوحدة بين مصر وسوريا. . وهو يعرف قبل غيره ان البعث كان اول ضحايا الانفصال؟ واتساءل هنا هل ان الاستاذ العطية مطلع على تاريخ هذه القضية حقا؟ وهل يعرف ان البعث كان اول من حذر المرحوم الرئيس عبد الناصر من اخطار المؤامرات التي تحاك ضد وحدة مصر وسوريا.

. وان خلاف البعث الوحيد مع المرحوم عبد الناصر كان حول "الديمقراطية". نعم "الديمقراطية" التي اصبحت الان لدى البعض "شماعة" يتعلق بها كل من هب ودب. فعبد الناصر رحمه الله وكما هو معروف جيدا كان ضد الحزبية والتعددية. . وكان البعث ورغم التضحية التي قدمها في سورية بحل نفسه لاتمام الوحدة، يحاول اقناع عبد الناصر ان فكرة "الاتحاد القومي" . . والتنظيم الواحد هي فكرة خاطئة وانها ستكون ميدانا للانتهازيين واعداء الوحدة وان الحل هو بالديمقراطية والتعددية.

والذي حصل بعد ذلك. . فالذين قاموا بالانفصال هم الذين ولدوا وترعرعوا في رحم التنظيم الواحد وتسلقوا مراكز السلطة على حساب البعث رائد الوحدة وضميرها.

ولا اود ان اشير ايضاالى تلك الدول العربية التي غذت وتآمرت ومولت الانفصال.. فالدكتور العطية يعرفها، ولكنه يتجنبها في كل مقالاته. . ولعل لديه العذر. . كما لا اود ايضا ان اشير الى دور ما اسماه بالقوى اليسارية التي يدعي الدكتور العطية قمعها من قبل البعث. . وهو يقصد هنا الحركة الشيوعية بالذات فهذه القوى هي اول من تصدى للوحدة وحاربها. . وهي اول من رقص على اشلائها فهل يريد الدكتور العطية ان يغطي شمس التاريخ بالغربال؟ ثم اين ما يسمى (قمع القوى اليسارية في العراق ابان الحرب الباردة) ؟ الايعرف الدكتور العطية ان حوارا بدأه البعث ومنذ ثورته عام ١٩٦٨ في العراق مع الشيوعيين. . وان هذا الحوار استمر الى عام ١٩٧٣ حيث قامت الجبهة الوطنية بالاشتراك مع الشيوعيين الذين شاركوا في الحكم واصدروا الصحف الناطقة بلسانهم؟ فأين هو القمع ؟

الذي حصل بعد ذلك يعرفه الدكتور العطية وغيره . .

فالشيوعيون العراقيون كانوا مرتبطين بأيديولوجية أممية وبتوجيهات خارجية خلطوا بينها وبين المصالح الوطنية والقومية. . وهم قبل غيرهم كانوا يعرفون ان البعث لايمكن ان يفرط بمفاهيم استقلال القرار الوطني والقضية القومية فيما هم يلوكون بسذاجة افكار بعض المنظرين الشيوعيين السوفيت عن "برجوازية النظرة القومية" وعقم الفكرة القومية العربية.

لقد اختار بعض الشيوعيين العراقيين الاغتراب عن قضايا وطنهم وامتهم لذلك عندما غادروا ساحة العراق غادروها بجوازات سفر رسمية ومن مطار بغداد وليس بـ "القمع" الذي يدعيه.

ولعل الدكتور العطية لم يتابع ادبيات الشيوعيين بعد ذلك،

والانقسامات التي حدثت بينهم والنقد الذي وجهوه الى بعض قياداتهم المنحرفة، والا لما لجأ الى مثل هذه التعابير المهولة كـ "القمع".

انتقل بعد ذلك.. الى ما اورده الدكتور العطية في مقالته.. الى ما اسماه "تحول البعث الى رأس حربة لضرب الثورة الاسلامية في ايران".. وما يحز بالنفس حقا مرة اخري ان نجد باحثا مثل الدكتور العطية يفترض في رؤيته التاريخية ان تكون منصفة وعادلة، ان ينساق الى قراءة مزورة للتاريخ.

وانا اسأل الدكتور العطية.. وبعيدا عن خلفيات قيام النظام الايراني الحالي، من الذي اطاح بالشاه حقا ؟ ومن الذي نفخ بالمرحوم الخميني وقاده الى السلطة على جناح فوق الريح ؟

اسأله بعيدا عن كل ذلك هل ان العراق هو الذي رفع شعار اسقاط النظام الايراني الجديد ام ان العكس هو الذي حصل ومن هو النظام الذي حاول ان يبدي حسن الجوار ويفتح باب الحوار.. هل العراق الذي هنأ قادة النظام الجديد وابلغهم تمنياته بقيام علاقات جوار اخوية بين البلدين ام اولئك الذين وصفوا نظام الحكم بالعراق ومنذ اليوم الاول لاستلامهم السلطة في ايران بأنه عميل الشيطان الاكبر وعليه ان يرحل.. والا رحلوه بالقوة ؟

يستطيع الدكتور العطية ان يتجاهل الحقائق.. او يقفز عليها.. ولكنه سيعجز حتما عن تجاوز التاريخ ومعطياته تلك حقيقة وددت لو ان الدكتور العطية نفحصها جيدا ثم نسأل الدكتور العطية.. من هو الذي كان رأس حربة ضد الاخر؟

اهو الذي تلقى سلاح الامريكان ليحارب به العراقيين ام اولئك الذين كانوا ضحية تآمر امريكا والصهيونية بدءا بضرب المفاعل النووي عام ١٩٨١ ووصولا الى فضيحة "ايران جيت".

ما هكذا يكتب التاريخ.. يا دكتور غسان.

وانتقل الان الى الجزء الاكثر اهمية وحيوية في مقال الدكتور العطية.. وما يعنيني هنا هو تحليله الراهن لسياسة العراق.. وللأسف الشديد يقع الدكتور العطية مرة اخرى في فخ التحليل السطحي المبسط.. البعيد عن التحليل المعمق والرؤية المستقبلية وبغض النظر عن اختلافي الجوهري معه، بشأن ما اسماه بـ "الهزيمة العسكرية".. لأن العراق كما هو معروف لم يكن لديه "وهم" بنصر عسكري على الجبروت الذي تمثله الولايات المتحدة وحيلفاتها، فالرئيس صدام حسين اعلن خلال الازمة اكثر من مرة ان العراق لايستطيع الادعاء انه قادر على هزيمة مثل هذا التحالف الطاغي وهو الدولة الصغيرة النامية.. ولكن قدره وانتماءه وما تمثله كل الاهداف والشعارات التي رفعها تحتم عليه ان يتحمل وان يصمد وان يقول بفم ملآن "لا" لكل قوى الشر الطامعة بالامة وخيراتها والساعية الى استنزافها وتمزيقها وتمكين عناصر الشر والرذيلة فيها.

تلك كانت هي المعادلة.. فمن هو الذي يحكم بالهزيمة والنصر ؟ وهل الهزيمة والنصر هي بيان يعلنه شوارزكوف وذيوله ام لحظة عز وعنفوان يحتضنها التاريخ وتصبح احدى صفحاته التي سيقرأوها الأتون بعد ان تزول الغمامة عن العيون ويتساقط غبار المعركة.

ويذهب الدكتور العطية بعد ذلك في ارخاء اللجام لتحليلاته بشأن ما يحدث الان.. بل ويترك لخيالاته ان تبتعد عن مسارات الواقع اكثر مما يتحمل او يستوعب. فهو يدعي ان العراق يسعى لكسب رضا واشنطن خاصة بعد استلام كلينتون الرئاسة.. ومن خلال نقاط اوردها اختلط فيها الواقعي مع الخيالي.. وابتعدت برمتها عن المساس بالحقيقة المجردة.

واذا كان الدكتور العطية يأخذ على السياسة العراقية انها تريد ان تفتح صفحة جديدة مع ادارة الرئيس الامريكي الجديد كلينتون.. فهذا ليس عيبا، فالادارة الامريكية الجديدة لاتتحمل تبعات جرائم العصر التي ارتكبها جورج بوش بحق العراق والامة العربية وهي ليست معنية على حد ما اعلن ونشر الى حد الآن بالعوامل والاحقاد الشخصية التي جعلها بوش قاعدة لسياسته وعدوانه وبالتالي فأن من حق العراق بل من واجبه ان يظهر حسن النية وان يتصرف من موقع المسؤولية باعتبار ان ما حصل هو نتاج سياسة هوجاء وحاقدة لرئيس امريكي معين.. وليست هي حرب داحس والغبراء بين الشعب الامريكي وشعب العراق.

وفي هذا الاطار وليس في غيره.. جاءت مبادرة العراق بايقاف اطلاق النار على الطائرات الحليفة التي تنتهك حرمة اجوائه.. فهي محاولة لاعطاء فرصة لمراجعة السياسة الامريكية من جهة وفسحة للادارة الجديدة لكي تنظر بواقعية وعقلانية لكل ما حدث ويحدث وتتعامل مع العراق بالحكمة المطلوبة وليس بالظلم والعنجهية والتعالي والروح الاستعمارية الصليبية المقوته.

فهل في ذلك عيب من وجهة نظر الدكتور العطية؟ وهل من الخطأ ان يلتفت العراق الى مصالحه بعد ان اصبح كل يغني على ليلاه؟

وتقع بعد ذلك كل النقاط التي اوردها في اطار التكهنات والاستنتاجات.

واخيرا الذي اعرفه.. ان الانسان الذي يبتعد عن وطنه قد يبتعد عن تحسس الضمير الحقيقي لشعبه.. غير انني لم اكن اتصور ان شخصا مثل الدكتور العطية يبتعد عن الحقيقة الى هذا الحد اللامعقول.

فهو - هكذا - وبجرة قلم يحكم بان "غالبية شعب العراق فقدت ودها للنظام بسبب منهجه الدكتاتوري القمعي". قد يفهم البعض ان الدكتور العطية يحاول بعباراته الطنانة الرنانة هذه ان يكسب رضا مضيفيه في بلاد الغربة. وان يكون ذلك جواز مروره وحسن سلوكه لديهم.. وقد لا يلومونه على ذلك.. فهو قدر البعض من آثر الانفصال عن ضمير وواقع شعبه للاسف الشديد.

وكم كنت اتمنى للدكتور العطية وكانت لدي عنه من قبل انطباعات ايجابية واحترام شديد.. لو انه تحسس نبض العراقيين في ساحة الباب الشرقي او ساحة باب المعظم وليس في ساحة الطرف الاغر او الهايد بارك.. ليعرف عن حق ان هذا النبض لم يكن يوما مع نظام الصمود والعز في بغداد.. كما هو اليوم.

وليدرك عن وعي ان ضمائر الشعوب ويقينها هم دائما الى جانب اولئك الذين يرفضون الذل والتفريط بالكرامة.

والبون شاسع.. بين من يدفعون ثمن مواقف العز.. وهم منتصبون كنخيل البصرة.. وبين من يضعون رؤوسهم تحت "مظلة" الاجنبي الطامع وهم يتمرغون في وحل الفئة الثانية هذه.. فهناك بقية من اليقظة في ضميره ارجو مخلصا ككل عراقي ان يعطيها الدكتور مدها لتفصح عن وجه عراقي وطني صادق تنأى به عن عرس - الغربان - الذي نشهده هذه الايام والذي فتحت له خزائن الحرام. ◘

مستقبل نفط العراق: الضغوط السياسية والمالية

د. فاضل الجلبي

محاضرة للدكتور فاضل الجلبي المدير التنفيذي لمركز دراسات الطاقة العالمي التي القيت في المؤتمر السنوي الثالث للمركز في لندن ٦,٥ نيسان ١٩٩٣.

لنفط العراق تاريخ محزن وله فوق ذلك مستقبل مظلم في الامد القصير المنظور. لقد حدث هذا لبلد له من الامكانات النفطية ما يجعله اكبر مصدر للنفط بعد السعودية، ويتمتع بجانب ذلك بموارد طبيعية وبشرية هائلة تؤهله ان يحقق معجزة اقتصادية في التنمية الاقتصادية ليس فقط في الشرق الاوسط، ولكن في العالم الثالث بأسره. كما يمكن للعراق ان يتمتع بمستقبل براق نظرا لما يملكه من مصادر بترولية عظيمة، الا ان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على نمو صناعة النفط العالمية من جهة، وعلى التطورات الجيوبوليتكية الاقليمية والدولية وطبيعة النظام السياسي الذي سيسود البلد من جهة اخرى.

ستمر قريبا ثلاث سنوات على المقاطعة الدولية لنفط العراق و التي فرضت عقب غزو (صدام) المدمر للكويت في آب ١٩٩٠. و نتج عن هذه المقاطعة انهيار الاقتصاد العراقي، كما ان البلاد اضحت في حالة فعلية من التشرذم الاقليمي. و من سخريات القدر ان تعود المحنة التي يمر بها العراق بالفائدة على منظمة (اوبك) و على الصناعة النفطية بشكل عام و ذلك انها ادت الى احتفاظ الاسعار بمستويات معقولة في وقت شجعت الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها المنتجون الآخرون في المنطقة الى التنافس فيما بينهم على حصص اكبر في السوق النفطية على حساب العراق.

من المثير للاهتمام ان نعلم ان هذه ليست المرة الاولى التي يقوم العراق بنفسه بالإضرار بصناعته النفطية و اقتصاده لصالح منتجي النفط الآخرين. فالحرب العراقية-الايرانية التي اشعل فتيلها (صدام) ادت الى اضعاف الصناعة النفطية العراقية بشدة، و قد ادى الاضطراب الشديد الذي اصاب منشآت التصدير في تلك الحرب الى هبوط الانتاج النفطي العراقي من ٣,٨ مليون برميل في اليوم (ب/ي) في شهر ايلول ١٩٨٠ الى معدل يفوق قليلاً المليون برميل في اليوم على مدى السنوات الخمس التي تلت ذلك. لم يؤد هذا الهبوط في الانتاج الى فقدان العراق للعوائد النفطية و حصته في السوق حسب، بل ادت كذلك الى تدهور ملحوظ في امكانات حقوله الانتاجية نتيجة لانعدام الصيانة. و كما حصل مؤخراً عقب حرب الكويت، فإن خسارة العراق لحصته في السوق عادت بالنفع على اعضاء (اوبك) الآخرين في وقت انهار الطلب على نفطها. فلو لم يهبط الانتاج العراقي ذلك الهبوط الحاد، لكان الانهيار في اسعار النفط عام ١٩٨٦ قد حصل قبل موعده بكثير.

في حقيقة الامر، كانت لهذه السياسات النفطية المؤذية للنفس، والتي عادت بالنفع على المنتجين الآخرين، بداياتها في اوائل الستينات، عندما اصدر (عبدالكريم قاسم) - عملاً بالنصيحة السيئة- قانوناً استعادت البلاد بموجبه كافة الامتيازات غير المستغلة العائدة آنئذ لاحتكار شركة نفط العراق. ففي حين اعتبرت النخبة الفكرية العراقية هذا القرار في وقته مثالاً للسياسة النفطية الوطنية. كان الخاسر الحقيقي جراء هذا القرار البلد وصناعته النفطية التي اصابها ضرر فادح لصالح منتجي النفط الاخرين في الخليج. فقد اصاب الصناعة النفطية العراقية ركود دام عشرة سنوات اوقفت الشركات اثناءها اعمال الاستكشاف و التطوير كما قاومت ضغوط مارستها الحكومة عليها لاجبارها على زيادة الانتاج من السعات الانتاجية القائمة انذاك. كانت خسارة العراق عظيمة فيما يتعلق بحصصه في الاسواق و كذلك في فرصه للتنمية الاقتصادية. فقد كان الانتاج العراقي يمثل ١٨,٦٪ من انتاج الدول الخليجية الاربعة الكبرى المؤسسة لمنظمة (اوبك) قبيل اصدار ذلك القانون، بينما كان الانتاج الايراني يمثل ٣٢,٢٪ و الانتاج السعودي ٢٧,٢٪. بعد مضي عشرة سنوات هبطت النسبة التي يمثلها الانتاج العراقي الى ٩,٢٪ بينما ارتفعت نسبة النفط الايراني الى ٤١,٨٪ و النفط السعودي الى ٣٨,١٪ [في عام صدور القانون رقم ٨٠ (١٩٦١)، كان انتاج العراق اكثر من مليون ب/ي، يقل بفارق طفيف عن انتاج كل من ايران (١,٢ ب/ي) والسعودية (١,٤٨ مليون ب/ي). وفي حين بلغ انتاج هذين البلدين عام ١٩٧٤، ٦و ٨,٥ مليون ب/ي على التوالي، كان انتاج العراق يقل عن مليونين ب/ي، وذلك بالرغم الزيادة التي حققها العراق في انتاجه بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، والتي وصلت ذروتها قبيل الحرب مع ايران (٣,٨ مليون ب/ي)].

لقد ادى تجميد العراق لصناعته النفطية جراء تصرفه اللاعقلاني الى ان تستجيب شركات النفط بسهولة للضغوط التي مارستها عليها كل من ايران و السعودية لزيادة انتاجهما وحصصهما في السوق على حساب العراق.

الا ان موضوع البحث في الوقت الحاضر، و الذي يواجه ليس العراق وحده بل الصناعة النفطية العالمية برمتها، يتعلق بمجهولية ما سيحصل للنفط العراقي في المستقبل و موعد و كيفية رفع العقوبات عن العراق و تأثير ذلك على اسعار النفط و الصناعة النفطية عموماً. كما لا تقل السياسة التي سوف يتبعها العراق في حال رفع العقوبات عنه اهمية بالنسبة للتأثيرات بعيدة المدى لعودة العراق الى السوق العالمية، خصوصاً اذا اخذنا في الحسبان حاجته الى اعادة بناء اقتصاده الذي دمرته الحروب و ديونه الكبيرة (التي تستنزف خدمتها جزءاً كبيراً من دخله النفطي) بالاضافة الى التعويضات التي عليه دفعها بموجب قرارات الامم المتحدة. في الوقت الذي تعتمد بعض هذه الامور فيه على عوامل فنية و اقتصادية-سياسية، يخضع امر كمية النفط الذي يستطيع العراق تصديره و الموعد الذي يستطيع التصدير فيه الى قرار سياسي يعتمد على الموقف الجيوبوليتيكي الدولي و الاقليمي اكثر من اعتماده على وضع الصناعة النفطية.

من الممكن في ظاهر الحال الغاء العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق جزئيا - او حتى كليا - في حال التزام العراق

الكامل بكل قرارات المنظمة الدولية و بضمنها القرار المرقم ٧٠٦ و الذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط لغرض شراء احتياجاته الانسانية. و يمثل هذا الموقف تغيراً عن موقف الحكومة الامريكية السابقة و الذي كان يشترط تغييراً سياسياً داخل العراق قبل الغاء العقوبات. الا انه من الناحية العملية، لايمكن اعتبار ذلك تغييرا حقيقيا في سياسة العقوبات الاقتصادية ما دام الاصرار على التنفيذ الصارم لكافة قرارات الامم المتحدة مستمر. و على اية حال، فإنه من غير المحتمل ان تقوم الحكومة العراقية الحالية بالالتزام بكافة قرارات الامم المتحدة و خاصة تلك التي تعنى بحقوق الانسان و الحريات السياسية.

الا ان امر الالتزام بالقرارات الدولية يجب ان ينظر له بمنظار جيوبوليتيكي اوسع، حيث انه متصل بالسياسة التي قد يعتمدها الغرب في منطقة الخليج و في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام في ضوء المتغيرات التي استجدت بعد حرب الخليج و فرص السلام المتوفرة لتسوية النزاع العربي-الاسرائيلي. و يعتمد الامر بشكل رئيسي على موقف القوى الكبرى، ما اذا كانت ملتزمة بتغيير نظام الحكم في العراق او انها تستطيع التعايش مع النظام الحالي. لم يتضح لحد الآن موقف واضح حول اي من هذين الخيارين، و لذلك سوف يستغرق الغاء العقوبات وقتاً طويلاً.

يثير احد جوانب الموقف، و الذي يحمل في طياته خطراً على امن هذه المنطقة الغنية بالبترول، قلقاً عميقاً في دول الخليج و في الغرب بشكل عام. فقد ادت هزيمة العراق في حرب الخليج الى بروز ايران بصفتها الدولة الاقوى عسكرياً في المنطقة مما سبب خللاً خطيراً في ميزان القوى الاقليمي، و هو امر لايرغب فيه الغرب. يضاف الى ذلك الاعتقاد السائد في الغرب باحتمال ان تكون ايران هي المصدر الرئيسي للتطرف السياسي المعتمد على الدين، خصوصاً وان لأيران دوراً مزعوماً في تشجيع الحركة الاسلامية المتطرفة المتنامية. كما يدخل في الاعتبار الخوف من ان يؤدي اي تغيير غير مخطط له في النظام السياسي في العراق الى خطر التفتت الاقليمي للبلاد الذي يؤدي بدوره الى زيادة في عدم التوازن الاستراتيجي الموجود منذ نهاية حرب الخليج.

ولذلك فقد يتمثل احد الخيارات المتاحة للغرب بالتعامل مع النظامين العراقي و الايراني على مستوى واحد باضعافهما سياسياً و اقتصادياً مع ابقائهما على قيد الحياة. الا ان التعايش مع (صدام حسين) امر يصعب اقناع الرأي العام الغربي بالموافقة عليه في الوقت الحاضر و قد يحتاج الى وقت طويل حتى اذا كان ممكناً. لهذه الاسباب من غير المرجح ان يحتل امر انهاء المشكلة العراقية القمة في تسلسل اولويات الغرب الخاصة بالشرق الاوسط. و لكن من المحتمل ان تتبوأ ايران مكان الصدارة في اولويات الولايات المتحدة فيما يخص الشرق الاوسط نظراً لخطرها الحقيقي او المتصور، و في هذه الحالة من الممكن ايجاد مجال، ولو صغير، للنفط العراقي. الا انه من الضروري الاضافة بأنه باطالة امد الوضع المسدود للعراق يزداد خطر انهيار البلاد الاجتماعي و الاقتصادي و خطر تقسيمه، الامر الذي سوف يزعزع استقرار المنطقة باسرها.

تقودنا هذه الامور الى مسألة نقاط تصدير النفط العراقية في حالة حصول تغيير في الموقف تجاهه. فبسبب الدمار الذي لحق بمنشآت التحميل العراقية البحرية، اي موانئ المياه العميقة في الخليج على يد المدفعية الايرانية في الايام الاولى للحرب لم يبق للعراق سعة تصديرية من هذه الموانىء سوى ٦٠٠,٠٠٠ ب/ي، لذلك فسوف يستمر في اعتماده على خطوط الانابيب التي تنقل نفطه الى البحر المتوسط عبر تركيا (بطاقة ١,٦٥ م ب.ي.) و الى البحر الاحمر عبر الاراضي السعودية (بنفس الطاقة تقريباً). اما خط الانابيب الثالث المار عبر الاراضي السورية، و الذي قامت الحكومة السورية باغلاقه ابان الحرب العراقية الايرانية لاسباب سياسية، فقد اهمل و يصعب من الناحية الفنية اعادة الحياة اليه بوقت قصير، ناهيك عن الامور السياسية.

يخضع خطا الانابيب المارين عبر تركيا و السعودية لاعتبارات سياسية خاصة بكل منهما. فخط الانابيب التركي يمر في مناطق من شمال العراق خاضعة لسيطرة اكراد العراق، و لذلك و بدون اتفاق بين بغداد و هؤلاء، لايمكن الاعتماد عليه. و لكن يجب ان نذكر هنا بأن للحكومة التركية مصلحة في مرور النفط عبر هذا الانبوب مما يشجعها على ممارسة نفوذها لدى الكرد لتسهيل مرور النفط عبر هذا الانبوب. اما فيما يخص الانبوب الثاني، فمن غير المحتمل ان تسمح الحكومة السعودية للعراق ان يستعمل الانبوب المار في اراضيها طالما ترى في العراق منافساً لها في المجال النفطي و طالما تشعر ان عليها - من اجل استقرار النفط - ان تتنازل عما حصلت عليه من حصة في السوق بسبب غياب العراق عنه.

اما فيما يتعلق الامر بجانب المعروض النفطي لمسألة تجميد دور العراق، فان كل دلائل السوق العالمية تشير الى عدم وجود حاجة ماسة لانهاء الحظر على النفط العراقي في الوقت الحاضر و للامد القصير على الاقل.

فبادىء ذي بدء لا توجد حاجة حقيقية للنفط العراقي في الوقت الحاضر و في السنوات الثلاث القادمة على الاقل. حيث ان السعات الانتاجية الحالية والمخطط لها لدول (اوبك) باستثناء العراق هي اعلى بكثير من الطلب على نفط (اوبك). و حسب تقديرات المركز العالمي لدراسات الطاقة في لندن، والتي تعتمد الاسعار الاسمية للنفط مع نسبة نمو معقولة في الاقتصاد العالمي، فلن تقوم حاجة للنفط العراقي قبل عام ١٩٩٦ عندما يتوقع ان يكون الطلب على نفط (اوبك) اقل نسبياً من السعة الانتاجية التصديرية لدول المنظمة عندئذ (باستثناء العراق) - حيث ستكون السعة الاحتياطية المتبقية في ذلك الوقت حوالي ٢٪ - ٦٪. و يشير سيناريو آخر تكون فيه نسبة نمو الحاجة الى نفط (اوبك) اقل - اما بسبب زيادة الضرائب عليه في الدول الصناعية او بسبب زيادة الاسعار - الى ان الحاجة الحقيقية لنفط العراق لن تقوم قبل عام ١٩٩٩-١٩٩٨.

ففي الظروف الحالية للسوق النفطية، و التي تتميز بوفرة العرض و بالظروف المالية المتزايدة سوءاً للدول الخليجية، يعتبر دخول النفط العراقي الى الاسواق و بكميات تعادل قابليته التصديرية قبل حرب الخليج، سبباً لمشاكل خطيرة بالنسبة ل(اوبك) و لميزانيات الدول الخليجية. ففي هذه الحالة سوف يكون لعودة العراق الكاملة الى الاسواق اثر زيادة الضغط على هيكل الاسعار الهش و قد يؤدي الى انهيار في الاسعار يذكرنا بما حصل عام ١٩٨٦.

فلأجل تحاشي انهيار الاسعار، سوف تضطر دول (اوبك) الى

تقليص انتاجها و سوف تتحمل تلك الدول التي استفادت بشكل اكبر من جراء الحظر المفروض على النفط العراقي عبء تقليص الانتاج. و هذا يعني تخلي السعودية عن ثلاثة براميل لكل اربعة براميل نفط عراقية تدخل السوق، مما سوف يؤدي الى صعوبات جمة لها نظراً لوضعها المالي المتدهور. و اذا اخذنا بنظر الاعتبار الصعوبات التي جابهتها منظمة (اوبك) للخروج باتفاق يحدد حجم الانتاج بغياب العراق، فلنا ان نتصور المشاكل التي ستواجهها في حال عودة العراق و عزمه على الانتاج بطاقته القصوى.

بطبيعة الحال، سوف يعتمد اثر الصادرات العراقية على سوق النفط على زمن تلك الصادرات و على حجمها. فلو كان لها ان تأتي في وقت و بكميات توافق النمو في الطلب على نفط (اوبك)، كان في الامكان عندئذ استيعابها بالتدريج و بصورة لا تؤثر على الاسعار او المستويات الحالية للانتاج للدول الاخرى. الا ان نمو الطلب على نفط (اوبك) في الظروف السائدة حالياً ليس بالحجم الذي يستوعب النفط العراقي بحجم يعكس الاستخدام الاوسع لطاقته التقديرية.

لقد كان نمو الاستهلاك العالمي للنفط ضعيفاً في السنوات الثلاث الماضية. و يتوقع للطلب العالمي عام ١٩٩٣ ان يرتفع بمعدل نصف مليون ب/ي عما كان عليه عام ١٩٩٢، وهو معدل يساير معدلات النمو منذ عام ١٩٩٠. و في واقع الحال فإن السبب في زيادة الطلب على نفط (اوبك) في هذه الفترة يعود لانخفاض الانتاج الروسي اكثر من زيادة الطلب العالمي على النفط، كما انه من غير المحتمل ان تستمر الظروف النفطية الروسية في صالح (اوبك). فمع ان الظروف الاقتصادية و السياسية الصعبة في روسيا سوف تستمر في تأثيرها السلبي على انتاجها النفطي، الا ان هذا الحال لن ينعكس بالضرورة على صادراتها. فبإمكان الروس ايقاف تدهور صادراتهم بخفض استهلاكهم الداخلي للنفط و الاستعاضة عنه بمصادر الطاقة الاخرى و لاسيما الغاز - كما يجب ان لا يغيب عن بالنا بأن الروس لديهم كل الاسباب السياسية و الاقتصادية التي تحثهم على زيادة صادراتهم النفطية اذا اخذنا بعين الاعتبار اعتماد بلادهم على صادرات النفط (و الغاز) في الحصول على الجزء الاكبر من عوائدها من العملة الصعبة.

يبين لنا التحليل اعلاه للموقف الجيوبوليتيكي و النفطي من تجميد الدور العراقي انه، و على المدى القصير جداً (اي ما تبقى من ١٩٩٣ و جزء من ١٩٩٤) سوف لايتم الغاء العقوبات النفطية عن العراق. الا ان القيود السياسية الموضوعة على اعادة النفط العراقي الى الاسواق لابد ان ترفع ان عاجلاً ام آجلاً سواء اثر تغيير سياسي داخل العراق او نتيجة تطورات و مستجدات في الموقف السياسي الاقليمي. علينا ان نتذكر دوماً استحالة التنبؤ بما سيحدث في عالم السياسة الصاخب في الشرق الاوسط. فاذا حصل تغير ما تصبح المسألة ما يمكن للعراق ان يفعله للارتفاع بانتاجه الى الدرجة القصوى على الامدين القصير و المتوسط.

فرغم الاضرار التي تسبب بها الحلفاء في منشآت الانتاج و التحميل النفطية العراقية، و على وجه الخصوص في جنوب البلاد، فلا يزال بامكان العراق - و بمرور فترة معقولة من الغاء العقوبات - ان يرتقي بصادراته الى معدلات ما قبل الحرب او حتى ان يتجاوزها شريطة ان لا تكون طاقة حقوله الانتاجية قد تأثرت سلباً بسبب اغلاق الآبار لفترات طويلة.

ستكون اولى المعضلات التي تواجه العراق في حال عودته الى التصدير هي ايجاد المنافذ التصديرية لنفطه المغلق تقريباً عن البحر. فحتى توافق السعودية على نقل النفط العراقي عبر انابيبها الى البحر الاحمر - و هو امر مشكوك فيه على اية حال - سوف تكون طاقة التحميل العراقية محددة بخط الانابيب التركي اضافة الى ما يمكن استعماله من منشآت الميناء العميق في جنوب البلاد. تبلغ طاقة خط الانابيب التركي الحالية ٨٠٠,٠٠٠ - ٩٠٠,٠٠٠ ب/ي (مقارنة بطاقته القصوى البالغة ١,٦٥ مليون ب/ي) و ذلك بسبب الاضرار التي اصابت احدى محطات الضخ في الاراضي العراقية، بينما تستطيع منصات الضخ الجنوبية شحن ٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠ ب/ي حالاً، كما تستطيع المهارة الفنية الممتازة للمهندسين العراقيين ان تسرع في اصلاح الشبكة بأسرها - و بسعر زهيد - بما في ذلك وصل الجزء الجنوبي من الشبكة بجزءها الشمالي. لن يستغرق اعادة الخط التركي الى طاقته القصوى فترة تزيد عن ٤ - ٦ اشهر عند توفر الادوات الاحتياطية.

بامكان العراق التوسع في الطاقة التحميلية لمينائه العميق، كما ان اعادة فتح خط الانابيب المار بسوريا لايزال امراً محتملاً في حالة زوال الموانع السياسية لذلك. بعبارة اخرى، يستطيع العراق، و بمجرد الغاء العقوبات، ان يضمن لنفطه طاقة تصديرية آنية تبلغ ١,٥ مليون ب/ي (باستثناء الخط السعودي)، بامكانها الارتفاع خلال مدة ستة اشهر الى ٢,٢ - ٢,٥ مليون ب/ي. الا ان العراق سوف لا يستطيع الارتقاء بصادراته الى مستويات اعلى من تلك التي كان يشحنها قبل حرب الخليج قبل مرور سنة او سنتين.

هناك عامل غير معلوم قد يؤثر في كل هذه الحسابات، الا وهو التدهور المحتمل في القابلية الانتاجية للحقول العراقية جراء توقف النشاط فيها لمدة ثلاث سنوات. حصل هذا فعلاً ابان الحرب العراقية الايرانية عندما انخفض الانتاج العراقي بنسبة ١٥ - ٢٠٪، الا ان التأثير الحقيقي لهذا الامر لا يمكن معرفته الا بعد استئناف الانتاج، عندذاك سوف تتجلى و بسرعة اية تأثيرات سلبية ناتجة عن الاغلاق المطول للطاقة الانتاجية. اذا استثنينا هذا العامل الغير مؤكد، فبإمكان العراق استعادة طاقته باسرع مما يتخيلها البعض.

كما سبق ان ذكرنا، فإن عودة النفط العراقي للظهور من المحتمل جداً ان يتسبب في مشاكل خطيرة لمنظمة (اوبك) فيما يتعلق باستقرار الاسعار. فسوف لا يدخر العراق وسعاً في انتاج و تصدير كل برميل (على الاقل لحد حصته في اوبك قبل قبل حرب) بوسعه العودة بمزيد من المال الى اقتصاد انهكته حربان مدمرتان. فقد ادى الدمار الذي لحق بالعراق جراء حرب الخليج الى عودة العراق الى عصر ما قبل الصناعة. كما ادت الحرب مع ايران الى ان يتحول العراق من فائض مالي يقدر بحوالي ٣٥ مليار دولار من العملة الاجنبية الاحتياطية الى وضع مدين بحوالي ١٠٠ مليار دولار عليه الايفاء بفوائد نصفها على الاقل. في حالة كهذه، سوف تذهب نصف عوائد البترول تقريباً لخدمة ودفع فوائد الديون. اضافة لذلك، فإن ٣٠٪ من عوائد النفط العراقية سوف تذهب كتعويضات حرب بموجب قرارات الامم المتحدة. سوف لا تبقي هذه الالتزامات المالية الثقيلة اية عملة صعبة يستطيع العراق بها شراء ما يحتاجه من الاغذية و

الادوية.

تحت هذه الظروف، يكون للموقف السياسي العراقي ضمن منظمة (اوبك) تأثير كبير على تحديد اسعار النفط. فاذا كان من شأن مشاكل العراق المالية ان تحول دون قبوله بأي تحديد لمستويات انتاجه و صادراته، يمكن عندئذ التساؤل عن جدوى استمرار عضويته في منظمة (اوبك) و مدى الفائدة التي يجنيها هو والمنظمة من هذه العضوية. الا انه ليس من مصلحة اي من الاطراف ان ينهي او يجمد العراق ذو الامكانات النفطية العملاقة عضويته في المنظمة. اما من جانب العراق، فسيبدو الامر مبرراً من الناحيتين القانونية و الاخلاقية ان لا تحدد مستويات انتاجه طالما بقيت ضمن حصته المقررة قبل الحرب و البالغة ١٤,٤٪ من اجمالي انتاج (اوبك).

فلو افترضنا عودة العراق للتصدير عام ١٩٩٤، فإن المشكلة الرئيسية التي سوف تواجهها (اوبك) هي انه اذا لم تقوم الدول الاعضاء بخفض انتاجها بنفس كمية الزيادة في الصادرات العراقية، فإن ذلك قد يؤدي الى انهيار الهيكل السعري. فعلى سبيل المثال اذا دخلت الصادرات العراقية السوق في بداية عام ١٩٩٤ بكمية ١,٥ مليون ب/ي و ازدادت لتصل ٢,٥ مليون ب/ي بنهاية السنة و لم تحصل زيادة معادلة في الطلب على نفط (اوبك)، فإن الدول الاعضاء الاخرى عليها خفض انتاجها بكميات متوافقة مع التصدير العراقي، و سوف يعني هذا ان على (اوبك) خفض انتاجها بمقدار ٢ مليون ب/ي على مدار السنة كمعدل و ذلك من اجل المحافظة على مستوى الاسعار الحالي - و هو امر صعب التحقيق بالنسبة لـ (اوبك) و بوجه الخصوص لتلك الدول التي توسعت في حصصها في السوق على حساب النفط العراقي. لقد سبق لنا ان ذكرنا ان السعودية قد استحوذت على ثلاثة ارباع حصة العراق في الوقت الذي حصلت بقية الدول مجمتعة علي الربع الاخر، مما يعني انه في حالة خفض (اوبك) انتاجها بنسبة ٢ مليون ب/ي لكل عام ١٩٩٤، فعلى السعودية عندئذ ان تخفض انتاجها بمعدل ١,٥ مليون ب/ي اي ما يعادل ٢٥٪ من اجمالي صادراتها الحالية.

فاذا لم يحصل هذا، و لم تخفض اي من الدول الاعضاء الاخرى من اسعارها، فسوف تنهار اسعار النفط و قد تصل الى اقل من ١٠ دولارات للبرميل الواحد بحلول ربع السنة الثالث.

هناك كلمة اخيرة تقال حول مستقبل النفط العراقي في ضوء التوقعات الاقتصادية الكالحة للبلاد، ان امل البلاد الوحيد يكمن في زيادة عوائدها النفطية. فبالإمكان و في فترة قصيرة نسبياً زيادة الطاقة الانتاجية بمعدل مليون ب/ي بكلفة ٤ - ٥ بليون دولار، الا ان العراق من الفقر بحيث لايستطيع تمويل مشروع بهذا الحجم. املنا ان يكون صانعو القرار النفطي قد تعلموا دروس الماضي الحزين و ان يتبعوا سياسات اكثر واقعية بفتح الابواب على مصراعيها للاستثمارات الاجنبية و التباحث مع المستثمرين على اساس تجاري صرف مبتعدين عن سياسات الماضي النفطية المتشنجة بوطنيتها و التي ادت بالبلاد الى دفع هذا الثمن الباهض.

* الدكتور فاضل الجلبي ، وكيل وزارة النفط في العراق سابقا، ونائب سكرتير عام منظمة الاوبك سابقا. ◘

لقاء وفد المؤتمر الوطني العراقي مع المسؤولين الامريكان

زار واشنطن في اواخر نيسان وفد يمثل المؤتمر الوطني العراقي المعارض للنظام العراقي، يضم السادة محمد بحر العلوم، واللواء حسن النقيب ومسعود البارزاني، وجلال الطالباني، وعزيز عليان وصلاح الشيخلي. التقى الوفد وزير الخارجية الامريكي، وارن كريستوفر، والبرت غور نائب الرئيس الامريكي، وانطوني ليك مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، وعقد اجتماع عمل احدهما مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ادوارد دجيرجيان والثاني مع نائب المساعد ديفيد ماك المسؤول عن شؤون العراق للبحث في المطالب العملية التي قدمها الوفد.

وقد اعلن وزير الخارجية الامريكي في لقاءه مع الوفد (٤/٢٧) ان حكومته ستعمل على ان يصدر مجلس الامن قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وابادة الجنس التي ارتكبها النظام العراقي. وشدد على التزام الادارة الامريكية قيام حكومة ديمقراطية تعددية في بغداد تتعايش بسلام مع شعبها وتحترم جيرانها.

وجاء في بيان اصدره الناطق باسم الخارجية ان كريستوفر شدد على استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وعبر عن امله بان تقود الى اطاحة الرئيس صدام حسين. وتعهد اتخاذ "كل الخطوات" الضرورية لضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن.

واضاف الناطق ان كريستوفر اكد للوفد ان الولايات المتحدة ستتخذ "كل الخطوات" لفرض قرارات الامم المتحدة علي العراق وضمان تنفيذ الاجراءات التي اتخذها التحالف الدولي مثل "مناطق الحظر الجوي" في الجنوب والشمال وعملية "بروفايد كومفورت" لحماية الاكراد، وهي اجراءات "تساعد في استقرار كل دول المنطقة".

واشاد الوزير الامريكي بـ "النجاح الذي حققه المؤتمر الوطني في توحيد الجماعات الدينية والعرقية المختلفة التي يتألف منها العراق". وقال في معرض حديثه عن حقوق الانسان في العراق ان بلاده تؤيد التقرير الذي اعده ماكس فان دير ستويل ممثل الامم المتحدة ودعوته الى نشر مراقبين دوليين لحقوق الانسان في كل انحاء العراق.

وابلغ الوفد ايضا انه "من غير المعقول ان يتمكن صدام من الاذعان لهذه القرارات ويبقى في السلطة لكنه عبر عن امله في ان فرض القرارات يمكن ان "يضمن رحيله عنها . . فقط عبر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمعاملة المتساوية للشعب العراقي والتزام قواعد السلوك الدولي يمكن للعراق ان يعود الى مجتمع الدول المتمدنة". وقال ان المؤتمر الوطني العراقي سيحظى "بدعم الولايات المتحدة في مسعاه الى تحقيق هذه الاهداف".

الاجتماع التداولي لبعض شخصيات وتنظيمات المعارضة العراقية

عقد خلال الفترة ٤/٢ نيسان ١٩٩٢ اجتماعا تداوليا حضره حوالي الـ ١٥٠ شخصا من العناصر العراقية المستقلة اوالمنتسبة لتنظيمات سياسية معارضة لنظام الحكم في العراق، واغلب هذه العناصر تعارض جماعة "المؤتمر الوطني العراقي الموحد".

وقد كان اغلب المشاركون من العراقيين المقيمين في بريطانيا.

وبعد نقاش عام تناول الوضع السياسي العراقي وبالذات وضع القوى السياسية العراقية المعارضة وامكانية عقد مؤتمر وطني عام للمعارضة العراقية ومتطلبات ذلك، تم الاتفاق على تشكيل لجنة حوار من ١٥ عضوا، تتولى مسؤولية الاتصال والمتابعة بهذا الشأن.

وقد تم اختيار اللجنة عبر الترشيح الفردي، فرشح ٣٢ شخصا انفسهم لعضوية اللجنة، وتم التصويت بالاقتراع السري الذي شارك فيه ١٠٢ عضواً، وقد فاز بالتصويت كل من :

عبد الامير حبيب علوان - ٧٦ صوتا
عبد الامير عبيس - ٦٩ صوتاً
سامي فرج علي - ٦٨ صوتاً
سعد صالح جبر - ٦٤ صوتاً
حسين الجبوري - ٦٠ صوتاً
الشيخ محمد مهدي الخالصي - ٥٨ صوتاً
الانسة بشرى الحيدري - ٥٧ صوتاً
عبد الحليم الرهيمي - ٥٣ صوتاً
عارف عبد الرزاق - ٤٩ صوتاً
اسماعيل القادري - ٤٩ صوتاً
رياض الزهيري - ٤٩ صوتاً
محمد رشاد الفضل - ٤٨ صوتاً
الشيخ جوهر السورجي - ٤٨ صوتاً
عادل الجبوري - ٤٧ صوتاً
الشيخ طالب السهيل - ٤٢ صوتاً

هذا وقد انسحب تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي بزعامة صلاح عمر العلي والتجمع العراقي الديمقراطي بزعامة صالح دكلة من الاجتماع بسبب معارضتهما لاسلوب الترشيح والانتخاب، حيث ارادا ان يكون الانتخاب على اساس القائمة المتفق عليها مسبقا بين الاطراف الحزبية الرئيسة المشاركة و ليس نتيجة الترشيح الفردي كما حصل.

وعقدت فيما بعد اللجنة المنتخبة اجتماعا انتخبت خلاله لجنة تنفيذية من سبعة اشخاص برئاسة الفريق الركن عارف عبد الرزاق، الذي سبق وان شارك في اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين، وانتخب آنذاك رئيسا للجمعية الوطنية لذلك المؤتمر.

هذا وقد اصدر المجتمعون البيان التالي :

بلاغ صحفي

أختتم الأجتماع التداولي للمعارضة العراقية جلسات أعماله التي إمتدت على يومين ١٩٩٢/٤/١،٣١ وبحث المجتمعون العديد من المواضيع والقضايا العراقية المهمة كقضية وجود واستمرار النظام الدكتاتوري الاستبدادي الذي يقوده الطاغية صدام حسين. وأعتبروا مهمة اسقاط هذه النظام او الخلاص منه وبسرعة هي المهمة الأولى الملقاة على عاتق جميع العراقيين.

ووقف المجتمعون طويلا امام الوضع المأساوي للعراقيين الذي سببه الحصار الاقتصادي والمقاطعة الخارجية وكيف ان هذا الحصار غير نمط حياة الشعب اليومية ولم يغير من اسراف وتبذير الفئة الحاكمة، وبالتالي فان الضرورة تقتضي وضع آلية جديدة تعزز قوة الشعب العراقي وتضعف وتنهي سيطرة الحكم الاستبدادي.

وأحاط المجتمعون بالاسباب الذاتية والموضوعية لأزمة المعارضة العراقية وكيف ان المعارضة لم تتمكن من توظيف الظروف الداخلية والخارجية لاحداث التغيير السياسي والاجتماعي المطلوب في هذه الفترة التاريخية.

وتناول المجتمعون الثوابت الوطنية كوحدة الدولة وحقوق الانسان وحكم القانون والتعددية السياسية وغير ذلك من الابواب المهمة وطالبوا بأن تكون هذه المبادىء هي الموجهة لمجمل المواقف اليومية والسياسية للحركة الوطنية العراقية.

ودرس المجتمعون السبل والوسائل المؤدية الى عقد إجتماع عام شامل وتوحيدي لشخصيات وأطراف المعارضة العراقية، وبحثوا المسألة الكردية وأتفقوا على توصية تقر الحقوق القومية الكردية في العراق ويحترم المجتمعون رأي وارادة الاكراد في تقرير الصيغة المناسبة لتنظيم العلاقة بينهم وبين الحكومة العراقية على ان تقر هذه الصيغة من قبل الحكومة الشرعية المنتخبة من البرلمان العراقي المنتخب الذي له وحده حق أضفاء الشرعية النهائية على القضايا المهمة والمصيرية وأتفقت الآراء على ضرورة الحفاظ على وشائج الوحدة التاريخية بين العرب وبين الاكراد وبقية أبناء القوميات المتآخية. وأدان المجتمعون كل لون من الوان التمييز العنصري والطائفي والديني ونادوا بالتعايش الاخوي والسلمي بين العراقيين كافة.

وتركز الحوار في الاجتماع التداولي على العمل الداخلي الميداني وطالبوا بمده بما يحتاج اليه من كوادر ومعدات ودعم حقيقي والسعي مع جميع الاطراف لايصاله الى حالاته المؤثرة. وأهاب المجتمعون بالقوات المسلحة العراقية وكافة الاحرار والشرفاء من العراقيين، وخاصة اولئك الذين يعملون في المؤسسات الحزبية والامنية وأبناء العشائر والقبائل العراقية وطالبوهم بالتكاتف ورص الصفوف والتعاون فيما بينهم وبين المعارضة العراقية، وتفويت الفرص على الطاغية، الذي يفتش عن المبررات لابادة الشعب العراقي. وثمن المجتمعون دور وتضحيات وبطولات الشعب العراقي صانع الانتفاضة في آذار ١٩٩١، وأشادوا بأعماله البطولية اليومية، وحيوا الشهداء من أبناءه البررة، وشهداء أحراره في القوات المسلحة.

وطالب المجتمعون الاسرة العالمية ودول المجتمع الدولي بتطبيق القرار رقم ٦٨٨ وادخاله في البند السابع من ميثاق الامم المتحدة والمسارعة بتطبيقه في داخل العراق وفرضه كحقيقة واقعة، ورأوا ان الوقت مناسب لمحاكمة صدام حسين وأعوانه دوليا وان يكون عبرة

لغيره من الطغاة والجبابرة الذي يقترفون الجرائم البشرية ويخرقون القوانين الدولية.

وحث المجتمعون دول الجوار العربية والاسلامية والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي وبقية المؤسسات الاقليمية بان تتخذ المواقف المناسبة والعملية لمساعدة الشعب العراقي في ظل أوضاعه الحالية وتمكينه من الخروج من محنته الدامية وعودته الى الاوضاع الطبيعية.

وتوصل الاجتماع الى توصية تحث على اجراء الانتخابات الحرة لابناء الجاليات العراقية في المنفى من أجل حسم موضوع شرعية من يمثلهم، وان تكون هذه الوسلية هي مدخلهم الى الحياة الديمقراطية البرلمانية الحرة في عراق المستقبل. وتأكيدا لهذه التوصية، وتثبيتا لها في الممارسة السياسية، إتبعوا في نهاية الاجتماع التداولي طريقة التصويت الحر السري المباشر لانتخاب الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة وهي هيئة تتكون من خمسة عشر شخصية وذلك وفق الترتيب التالي :

١- الاستاذ عبد الامير حبيب علوان
٢- اللواء الركن عبد الامير عبيس
٣- الاستاذ سامي فرج علي
٤- الاستاذ سعد صالح جبر
٥- الدكتور حسين الجبوري
٦- الشيخ محمد مهدي الخالصي
٧- الانسة بشرى الحيدري
٨- الاستاذ عبد الحليم الرهيمي
٩- الفريق الركن الطيار عارف عبد الرزاق
١٠- الاستاذ اسماعيل القادري
١١- الدكتور رياض الزهيري
١٢- السيد محمد رشاد الفضل
١٣- الشيخ جوهر حسين السورجي
١٤- العقيد عادل الجبوري
١٥- الشيخ طالب السهيل

وفي يوم الخميس المصادف ١٩٩٣/٤/٧ إجتمعت الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة بكافة أعضاءها فانتخبت السادة :

الفريق الركن الطيار عارف عبد الرزاق رئيسا
اللواء الركن عبد الامير عبيس نائبا للرئيس
الاستاذ سعد صالح جبر ناطقا رسميا
الاستاذ سامي فرج علي - اللجنة الاعلامية
الاستاذ اسماعيل القادري - اللجنة المالية
الاستاذ عبد الاميرعلوان - اللجنة الادارية

اللجنة الاعلامية
الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة
لندن الثلاثاء ٩٩٣/٤/١٣

البيان السياسي الصادر عن تجمع الوفاق الوطني الديمقواطي العراقي
في اختتام اعمال مؤتمره الثاني في لندن يومي ٥ و٦ نيسان عام ١٩٩٣

عقد تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي مؤتمره العام الثاني في لندن يومي ٦،٥ نيسان عام ١٩٩٣ بمشاركة مندوبين عن فروعه وممثلياته في عدد من الدول العربية وتركيا وفرنسا والمانيا واسبانيا وبريطانيا والنمسا وسويسرا والسويد والدنمارك وهولندة. اضافة الى مندوبين غير معلنين من داخل العراق.

وناقش المؤتمرون الاوضاع المأساوية التي يعيشها شعبنا العراقي في ظل الممارسات الاجرامية والقمعية ولتخريبية والعدوانية للنظام الدكتاتوري والتي ادت الى تمزيق وحدة العراق وانتهاك سيادته وتحطيم قدراته العلمية والعسكرية. كما استعرضوا الاثار السلبية لاستمرار الحصار الاقتصادي الدولي الجائر المفروض على شعبنا العراقي والذي يصيب بالضرر ابناءنا فيما ينأى بنتائجه الخطرة عن النظام المتسبب في فرضه.

واكد المؤتمرون على ضرورة تصعيد العمل الوطني في الداخل بالتعاون مع بقية فصائل المعارضة العراقية وفي مقدمتها الاكثرية الصامتة داخل النظام ومؤسساته الرافضة لممارسات العصابة المتحكمة في مقدرات العراق. كما شددوا على ضرورة توجيه الخطاب السياسي الواعي القادر على تعميق رفض هذه الاكثرية وتحويله الى غضب شعبي متفجر يؤدي في النهاية الى الاطاحة بالنظام ورأسه وتخليص بلدنا من الظلم والطغيان واقامة البديل الديمقراطي القائم على الدستور والتعددية وتداول السلطة.

واعلن المؤتمر تصميم تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي على العمل لتعميق التيار الوطني العراقي بين صفوف المعارضة العراقية. هذا التيار الذي يعتمد الحل الوطني للأزمة العراقية بأعتباره العلاج الاسلم لها. كما جدد المؤتمرون العزم على مواصلة السعي لتوحيد صفوف المعارضة العراقية بروح ايجابية بناءة تتجاوز العديد من القضايا الهامشية من اجل تحقيق هذا الهدف الوطني.

واكد المؤتمرون الاستعداد الكامل لاقامة تحالفات جبهوية مع كل الحركات السياسية العراقية التي تطرح مشروعا عراقيا وطنيا يبتعد عن التأثيرات الخارجية. مع عدم اغفال الحاجة الى مساندة ودعم جميع القوى الدولية والاقليمية شريطة ان تكون هذه المساعدة غير مشروطة ولصالح شعبنا العراقي.

وشدد المؤتمر على ضرورة الاستمرار في النهج الوطني الذي اختطه تجمع الوفاق في التشبث بالثوابت الوطنية القائمة على الحفاظ على وحدة العراق ارضا وشعبا والانحياز الدائم لمصالح شعبنا الوطنية مؤكدا الرفض القاطع لمحاولات ربط قضيتنا الوطنية بأستراتيجيات القوى والدول الاجنبية الطامعة في شعبنا وثرواته وفي بلدنا وموقعه الاستراتيجي المهم. باعتبار ان هذا الربط سيبقي مصير العراق مرتهنا بمصالح تلك الجهات.

وعند استعراضه لمسالة الديمقراطية عبر المؤتمر عن ايمانه بأن الديمقراطية هي الاساس الراسخ الذي ينبغي أن يقوم عليه اصلاح النظام السياسي في العراق بالاستناد الى المؤسسات الدستورية الديمقراطية في ظل نظام برلماني يقوم على دستور دائم يكفل الحريات العامة للمواطنين العراقيين دون تفريق او تمييز قومي او ديني او مذهبي. وبالنسبة لاستمرار الحصار الاقتصادي على شعبنا

العراقي دعا المؤتمرون مجلس الامن الدولي والدول المتنفذة داخله الى العمل بشكل عاجل لرفع الحصار الاقتصادي عن شعبنا العراقي والذي افقده اساسيات استمرار حياته من مواد غذائية وطبية. وطالبوا بتشديد الحصار السياسي والدبلوماسي على النظام الجائر. وايجاد آلية ناجحة لايصال المعونات الى ابناء شعبنا العراقي في مختلف مناطق سكناهم من الشمال الى الجنوب بعيدا عن هيمنة النظام او تدخله. وحث المؤتمرون مجلس الامن الدولي على ضرورة تطبيق قراره المرقم ٦٨٨ القاضي بحماية حقوق الانسان العراقي ومنع النظام من مواصلة ممارساته القمعية والارهابية ضد ابناء شعبنا العراقي.

وعند مناقشتهم لتطورات المسألة الكردية. اكد المؤتمرون على ضرورة ضمان جميع الحقوق المشروعة لشعبنا الكردي وبقية الاقليات الاخرى وتحقيق العدالة والمساواة ضمن عراق ديمقراطي موحد بالصيغة التي يقرها الدستور الدائم والبرلمان العراقي المنتخب بعد زوال الدكتاتورية. واعرب المؤتمرون عن قلقهم البالغ للأوضاع الأليمة التي يعيشها ابناء شعبنا الكردي في ظل الحصار الاقتصادي الذي يفرضه النظام عليهم.

واستعرض المؤتمرون اوضاع اللاجئين العراقيين في مختلف دول المنافي فاكدوا على اهمية متابعة قضاياهم حيث تقرر تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها العمل على الاتصال بهم والتعرف على مشاكلهم وتقديم العون والمساعدة الكفيلين بالتخفيف عن معاناتهم.

ولدى مناقشتهم للوضع العربي الراهن، حيا المؤتمرون انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وعبروا عن استنكارهم لاستمرار عمليات القتل والابعاد والتشريد التي تنفذها السلطات الصهيونية ضد ابناء هذا الشعب.

كما عبروا عن الامل في استمرار التنسيق بين الاقطار العربية المشتركة في المحادثات العربية - الاسرائيلية وبما يضمن استرجاع الحقوق العربية المغتصبة. هذا واقر المؤتمر الثاني لتجمع الوفاق خطة سياسية مستقبلية لتحركه داخل العراق واسلوب تعامله مع قوى المعارضة العراقية وتحديد طبيعة علاقاته مع القوى الاقليمية والدولية. كما صادق على خطة لتطوير صحيفة (الوفاق) وتوسيع نطاق توزيعها. واقر النظام الداخلي للتجمع بعد اجراء بعض التعديلات على مواده. كما انتخب لجنة تنفيذية جديدة للتجمع.

واتخذ جملة قرارات وتوصيات تتعلق بالاوضاع الصعبة التي يعيشها شعبنا العراقي وموقف تجمع الوفاق من العمل الجبهوي المعارض والاوضاع العربية والاسلامية الراهنة. اضافة الى قرارات تنظيمية اخرى تتعلق بنشاط التجمع على مختلف الاصعدة وخاصة ما يتعلق منها بالعمل النضالي داخل الوطن وتصعيده بما يحقق هدف اسقاط النظام الدكتاتوري واقامة النظام الديمقراطي البديل.

ان اعضاء المؤتمر العام الثاني لتجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي وهم ينهون اعمال مؤتمرهم العام الثاني يقفون بكل اجلال واحترام تحية لارواح شهداء قضيتنا العراقية العادلة ويحيون كل المجاهدين الصابرين داخل الوطن والذين يواجهون بصبر وشجاعة نادرتين تسلط النظام الدكتاتوري. ويشيدون بالمواقف البطولية والتضحيات الكبيرة التي قدمها ابطال الانتفاضة دفاعا عن الوطن وسعيا من اجل انقاذ شعبنا العراقي من الطغيان والفساد.

كما يعاهدون ابناء شعبنا العراقي داخل العراق وخارجه على المضي معهم في معركتنا المستمرة ضد الجور والطغيان والحصار الظالم. وتقديم كل التضحيات من اجل قضية شعبنا العادلة حتى يتحقق الخلاص الذي ينهي سنوات القهر والعذاب والطغيان ويدشن عهدا زاهرا يكفل للمواطنين حرياتهم واستقرارهم وسعادتهم ويصون عزتهم وكرامتهم. ■

هذا وقد تم انتخاب الهيئة التنفيذية للتجمع من السادة :

صلاح عمر العلي - وزير وسفير بعثي سابق مقيم في لندن
د. جليل العطية - كاتب وصحفي مقيم في باريس
د. علي الزبيدي - طبيب مقيم في لندن
د. اسامة مهدي - اعلامي، مقيم في لندن
د. عبد الكريم المشهداني - مهندس مقيم في الرياض
د. مناف حسن علي - دبلوماسي سابق، مقيم في الرياض
راشد عبد العزيز الحديثي - محامي مقيم في الشارقة

الاعضاء الاحتياط :

د. فاروق السامرائي - مقيم في دمشق
د. عصام الجبوري - باحث جامعي، مقيم في بريطانيا

استقالة عادل الشيخلي من عضوية تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي

السيد صلاح عمر العلي المحترم - مسؤول اللجنة التنفيذية ١٩٩٣/٤/٦

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اؤكد لك في هذه الرسالة التلفونية قراري الذي اعلنته داخل المؤتمر الثاني لتجمع الوفاق الوطني الديمقراطي في قطع علاقتي بالتنظيم اعتباراً من هذا اليوم ١٩٩٣/٤/٦. ونظراً للجو المشحون والمعبأ داخل المؤتمر مما منعني من الاسترسال في سرد كل التجاوزات والمخالفات والقرارات الفردية التي كانت تتخذ من قبلك شخصياً خلال السنة المنصرمة والذي يشاركني في هذا الرأي بعض اعضاء اللجنة التنفيذية وخاصة بوجود الأدلة والمراسلات التي تثبت ذلك. لقد فوجئت بتراجع هؤلاء الاعضاء ونكرانهم ذلك داخل المؤتمر (وربما عذرهم بأن لهم ظروفهم الخاصة) فهنيئاً لك بأن تكون سكرتيرهم في اللجنة التنفيذية وهنيئاً لهم بتوليك رعايتهم.

ومما عزز قناعتي بقطع علاقتي بالتنظيم (تأكيد ماقلته سابقاً لي ولآخرين) باعلانكم امام المؤتمر اليوم بأن البلد العربي الشقيق (والذي ذكرت اسمه صراحة امامهم) يمنح الدعم المالي لك شخصياً وليس لتجمع الوفاق الديمقراطي. وكذلك لموقفك الفردي الآخير في الاجتماع التداولي الذي عقد في لندن ٤/٣ نيسان ١٩٩٣ الذي كرس عزلة الوفاق الديمقراطي باعتباره عامل عرقلة وتخريب داخل حركة المعارضة العراقية، لذا فلا مجال في نظري بوجود أمل في اصلاح مسيرة التجمع.

علماً بأنني سأستمر في خدمة وطني في مقاومة الارهاب والدكتاتورية والعمل من اجل عراق حر ديمقراطي ضمن قناعاتي الوطنية والشخصية.

التوقيع : عادل الشيخلي، عضو مؤسس وعضو فرع امانة المملكة المتحدة وايرلندة

بيان صادر عن التجمع الديمقراطي لانقاذ العراق
ابان انعقاد جلسات الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية في لندن

الاخوة في الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية المحترمون،

كان بودنا ان يكون دورنا في اجتماعكم هذا اساس نتحاور واياكم في السبل المؤدية لتوحيد صفوفنا وكلماتنا من اجل انقاذ العراق من محنته التي سببتها الدكتاتورية الصدامية الا ان حضور السيد صلاح عمر العلي حال دون ذلك لاننا نحمله مسؤولية اعدام اخوتنا الشهيدين العميد الركن محمد بلال الجبوري والشيخ درع ركاض الضامن الجبوري واخوانهم وتسببه ايضا في احباط محاولتنا الجدية لاسقاط النظام وذلك من خلال تسريبه المتعمد لمعلومات للاجهزة الصدامية عن اعضاء تنظيمنا وتفاصيل خطتنا، ولكي نتجنب العموميات فاننا نسمي الاشياء بمسمياتها ونشرح لكم ما جرى من منطلق الشعور بالمسؤولية الوطنية والاخلاقية ومن اجل ان لايقع مخلصين اخرين بذات الفخ الذي وقعنا فيه وعملا بقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم "لايغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم" صدق الله العظيم. لان وجود صلاح التكريتي في صفوف المعارضة يمثل تهديدا لوحدتنا ويحبط المحاولات الجدية لاسقاط النظام لانه مبرمج من الاجهزة الامنية لهذه المهمة.

في شهر تشرين الثاني ١٩٩١، التقينا مع السيد صلاح عمر العلي في لندن بترتيب من احد الاخوة العاملين معنا انذاك والذي تربطه والسيد صلاح علاقة شخصية حيث كان لدينا مخططا جديا لاسقاط النظام من داخل المؤسسة الحاكمة معتمدين على رجالنا في الداخل وكنا بحاجة الى دعم دولة شقيقة يدعي السيد العلي بتمتعه بنفوذ وعلاقة خاصة مع تلك الدولة المؤثرة مما شجعنا على لقاءه وقد جرى في ذلك اللقاء تبادل الاراء والمعلومات عن خطتنا مطالبين منه تأمين لقاءنا مع تلك الدولة لقاء وعد بأن يكون احد رموز عملية التغيير حيث كان مخططنا يتطلب ان يكون بيننا شخص تكريتي كعنصر تطمين للتكارتة المهيمنين على المؤسسة الامنية والعسكرية، لنضمن عدم مقاومتهم لعملية التغيير بطريقة انتحارية من منطلق الدفاع عن النفس بأعتبار النظام قد نقف هؤلاء على ربط مصيرهم بمصيره هادفين تقليل الدماء والضحايا في عملية التغير وادعى ان له عناصر في المؤسسة الحاكمة يمكن ان يساهموا في عملية التغير مما يتطلب ضرورة ان نوضح له خطتنا واسماء رجالنا في الداخل الذين سيقومون بعملية التغير ولكي يدرس مع الاشقاء كيفية توفير دعم هذه الخطة مما دفعنا لان نشرح له مخططنا واسماء رجالنا في الداخل الذين يقومون بعملية التغير، وانتهى الاجتماع الاخير باتفاق على اجتماع قريب اخر لكننا فوجئنا وبعد ايام من اجتماعنا بالتفاف صلاح التكريتي علينا وجره الشخص الذي رتب لقاءنا معه للحصول منه على معلومات تفصيلية اخرى عنا، وانتهت علاقة هذا الشخص معنا بعد هذا اللقاء. وفوجئنا بالسيد صلاح التكريتي يشن حملة اعلامية مقصودة في جريدته ضد تنظيمنا متهمنا بأننا عملاء للمخابرات الصدامية بل واخذ ينشر في كل عدد اسم احد ابطالنا في الداخل ملفقا عليه قصة ما بهدف توفير التغطية لاعتقالهم وليعطي الانطباع لشعبنا بأن عملية اعتقال رجالنا اذا ما تمت فيما بعد هي تصفية حسابات داخل المؤسسة الحاكمة وليس بسبب عمل وطني، وتم فعلا اعتقال كل عناصرنا المكلفين بعملية الغيير واعدموا فيما بعد بسبب السيد صلاح.

كما قام النظام بأعتقال مناضل اخر هو الذي التقي مع السيد صلاح العلي بترتيب من الشخص الذي رتب لقاءنا ايضا وكان ذلك المناضل من اشد الرجال شجاعة واخلاصا في معارضة صدام ويتمتع بتأثير اجتماعي واسع حيث اعتقل معه ايضا مجموعته العسكرية وهم ايضا نخبة مخلصة من ضباط الجيش وتمت عملية الاعتقال ايضا بعد عدة ايام من لقاءه بصلاح التكريتي.

ان هذه الوقائع تجعلنا نؤكد ان السيد صلاح عمر علي التكريتي ينفذ مخططا رهيبا لنظام صدام في استدراج من يشعر بجدية تهديده للنظام. كما نريد ان نبين ان هذه القصة يعرفها شخص بينكم يتحمل مسؤولية اخلاقية عما جرى واتمنى ان البذرة الطيبة التي اعرفها فيه وتفتي بحقيقة اخلاصه في معارضة صدام ان تخرجه من دائرة الصمت وان يبرىء نفسه امامنا والتأريخ من جريمة ذبح اخوتنا واهلنا وان يقوم بتوضيح الحقائق لكم وان استمرار تعاونه مع صلاح وصمته يعني انه شريك في هذه الجريمة النكراء.

وفقنا الله جميعا في مهمتنا في انقاذ العراق معاهدين الله وشهداءنا وشعبنا بأننا لن نتراجع او نستكين مهما كانت التضحيات فاما الشهادة واما القضاء على الطاغية. لندن ١٩٩٣/٤/٥

استقالة خالد الطالب من عضوية تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراق

جاء في استقالة خالد الطالب المؤرخة في لندن ٢٧ نيسان ١٩٩٣ والموجهة الى السيد صلاح عمر العلي، مايلي:

. . من المؤسف حقا بان افاجىء بانعقاد هذين المؤتمرين (المؤتمر التداولي، والمؤتمر الثاني) . . والذي قرأت قرار عقده قبل يوم من خلال جريدة الرفاق بالرغم من كوني احد الاعضاء المؤسسين لهذا التجمع فهل حدث ذلك صدفة ياترى ام ان ذلك اسلوب ديمقراطي جديد لاستبعاد الاشخاص غير المرغوب بهم. . .اضافة انه سبق لكم شطب اسماء معينة دون غيرها لمنعهم من حضور المؤتمر التداولي لمؤتمر المعارضة العراقية وقد كان اسمي من بينهم مع الاسف فهل ان التمييز بين منتسبي التجمع يخدم الهدف.

ومن الغريب العجيب مؤخراً اصراركم على استحصال التوقيع على استلام المبلغ المخصص فلا ادري ان كانت هذه التخصيصات قد اصبحت مكرمة او منة وليس استحقاق أخر من قبل اللجنة التنفيذية. وفي رأي وتقديري ان مبلغ الدعم يجب ان يكرس لشؤون العمل السياسي في التجمع ولم يمنح لاغراض صحيفة الوفاق فقط ولايصح ان يقترن باسم اي شخص مهما بلغ موقعه في التجمع كما سبق لكم ذكره. . . لذا اعتبر هذا تبليغا رسميا لكم ولكافة الاخوة في التجمع بالانسحاب مع تأكيدي بأني سأبقى مناضلاً في صفوف الحركة الوطنية من اجل اسقاط الديكتورية وقيام عراق ديمقراطي موحد.

توقيع : خالد الطالب

الامم المتحدة : المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة حقوق الانسان : قرار ادانة العراق
الدورة التاسعة والاربعين-آذار ١٩٩٣

نص القرار بشان العراق :

حالة حقوق الانسان في العراق

ان لجنة حقوق الانسان ،

اذا تسترشد بالمبادىء المجسدة في ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان،

وإذ تكرر التأكيد ان على جميع الدول الاعضاء التزاماً بتعزيز حقوق الانسان وحرياته الاساسية وحمايتها، وبالوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بمقتضى الصكوك الدولية المتعددة في هذا المجال،

واذ تضع في اعتبارها ان العراق طرف من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وفي صكوك أخرى لحقوق الانسان،

واذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢،

واذ تشير بوجه خاص الى قرارها ١٩٩١/٧٤ في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ الذي طلبت فيه من رئيسها ان يعين مقررا خاصا لاجراء دراسة شاملة ومتعمقة لانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها حكومة العراق، بالاستناد الى جميع المعلومات التي يرى المقرر الخاص أنها ذات صلة، بما في ذلك المعلومات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، واي تعليقات او مواد تقدمها حكومة العراق،

واذ تشير كذلك الى قراراتها ذات الصلة التي تدين فيها الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان من قبل حكومة العراق، بما في ذلك احدث قراراتها ١٩٩٢/٧١ المؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٩٢، الذي مددت بموجبه ولاية المقرر الخاص لفترة سنة اخرى وطلبت منه ان يقوم مرة اخرى، في أداء ولايته، بزيارة المنطقة الشمالية من العراق بصفة خاصة، وان يقدم تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين وتقريرا نهائياً الى اللجنة في دورتها التاسعة والاربعين.

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ والذي اعربت فيه الجمعية عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان من قبل حكومة العراق، والقرار ١٤٥/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ والذي قررت فيه الجمعية ان تواصل النظر في حالة حقوق الانسان في العراق في دورتها الثامنة والاربعين على ضوء العناصر الجديدة التي تقدم من قبل لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واذ يساورها بالغ القلق ازاء استمرار الانتهاكات الواسعة والجسيمة لحقوق الانسان من قبل حكومة العراق، مثل حالات الاعدام بإجراءات موجزة او الاعدام التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية او اللاأنسانية او المهينة، وحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والافتقار الى المحاكمة المشروعة وحكم القانون، والى حرية الفكر والتعبير وتكوين الجمعيات وكذلك وجود تمييز محدد وخطير داخل البلد من حيث فرص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية،

واذ تشعر ببالغ القلق إزاء حقيقة ان الاسلحة الكيمياوية قد استخدمت بالفعل ضد السكان المدنيين العراقيين، وإزاء التشريد الذي فرضه على مئات الالاف من الاكراد، وتدمير المدن والقرى العراقية، واضطرار عشرات الالاف من المشردين الاكراد للجوء الى مخيمات ومأو في شمال العراق، وازاء ابعاد الالاف من الاسر الكردية عن ديارها،

واذ تشعر ببالغ القلق ايضا لان الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الانسان من قبل حكومة العراق ادت الى تدهور حالة السكان المدنيين في جنوب العراق، ولاسيما في أهوار الجنوب،

واذ تأسف لان حكومة العراق لم تبد استعدادا للاستجابة للطلب الرسمي الذي قدمه المقرر الخاص المعني بدراسة حالة حقوق الانسان في العراق لزيارة هذا البلد ولأنه، على الرغم من التعاون الرسمي الذي قدمته حكومة العراق الى المقرر الخاص، فإن هذا التعاون بحاجة الى تحسين، لاسيما عن طريق تقديم ردود كاملة على استفسارات المقرر الخاص،

واذ تعرب عن القلق إزاء الخطورة غير العادية لحالة حقوق الانسان في العراق، واذ ترحب، لهذا السبب، باقتراح المقرر الخاص الداعي الى توزيع فريق من مراقبي حقوق الانسان،

١- تحيط علما مع التقدير بالتقرير الذي قدمه المقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في العراق (E/CN.4/1993/45) وبالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه،

٢- تعرب ان ادانتها الشديدة للانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان التي تتسم بطابع الخطورة، التي تتحمل حكومة العراق المسؤولية عنها، والتي تسفر عن نظام شامل للقمع والاضطهاد يعززه تمييز عريض للقاعدة وارهاب واسع الانتشار، ولا سيما :

(آ) حالات الاعدام باجراءات موجزة والاعدام التعسفي، عمليات الاعدام والدفن الجماعية المنظمة في جميع انحاء العراق، وحالات القتل بدون اجراءات قضائية، بما في ذلك القتل السياسي، وخصوصا في المنطقة الشمالية من العراق، وفي مراكز الشيعة في الجنوب وفي منطقة الاهوار الجنوبية،

(ب) ممارسة التعذيب على نحو واسع الانتشار وبصورة منتظمة وبأقسى أشكاله،

(ج) حالات الاختفاء القسري او غير الطوعي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين التي تمارس بصورة روتينية، بما في ذلك اعتقال واحتجاز النساء والمسنين والاطفال والممارسة الثابتة والروتينية المتمثلة في عدم احترام اصول الاجراءات القضائية وحكم القانون،

(د) قمع حرية الفكر والتعبير وتكوين الجمعيات، وانتهاكات حقوق الملكية،

(هـ) عدم رغبة حكومة العراق في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق السكان الاقتصادية،

٣- تناشد مرة اخرى العراق، بوصفه دولة طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الامتثال للالتزامات التي تعهد بها بحرية بموجب هذين العهدين وغيرهما من الصكوك الدولية، المتعلقة بحقوق الانسان، ولاسيما فيما يتصل باحترام وكفالة هذه الحقوق لجميع الافراد، بصرف النظر عن آصولهم، المتواجدين داخل اقليمه والخاضعين لولايته،

٤- تناشد حكومة العراق ان تفرج فورا عن جميع الاشخاص المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بمن فيهم الكويتيون ورعايا الدول الاخرى،

٥- تحث حكومة العراق على انشاء لجنة تحقيق مستقلة وعلى اتخاذ كافة الخطوات الضرورية للتعاون بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي لمعرفة مصير عشرات الالاف من الاشخاص المختفين،

٦- تحث ايضا حكومة العراق على اتخاذ خطوات فورية لجعل تصرفات جهازها الأمني متمشية مع معايير القانون الدولي، ولاسيما معايير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

٧- تعرب عن جزعها بوجه خاص إزاء السياسات والممارسات القمعية الموجهة ضد الاكراد، والتي لاتزال تؤثر على حياة الشعب العراقي ككل،

٨- تعرب أيضا عن جزعها بوجه خاص إزاء استمرار سياسة الاعمال التمييزية والقمعية ضد الطائفية الشيعية والسكان المدنيين في جنوب العراق، نتيجة لانتهاج سياسة مبيتة ضد عرب الاهوار،

٩- تعرب عن جزعها بوجه خاص إزاء جميع عمليات الحظر الداخلي التي لا تسمح بصورة اساسية بأي استثناءات للحاجات الانسانية والتي تحول دون الحصول بانصاف على المواد الغذائية الاساسية والامدادات الطبية، وتناشد العراق الذي يتحمل المسؤولية الوحيدة في هذا الخصوص انهاء حالات الحظر هذه وان يتخذ الخطوات اللازمة للتعاون مع الوكالات الانسانية الدولية في تقديم الغوث للمحتاجين في جميع انحاء العراق،

١٠- تأسف لاخفاق حكومة العراق في تقديم ردود مقنعة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التي استرعى انتباه المقرر الخاص اليها، وتناشد حكومة العراق ان ترد دون ابطاء بطريقة شاملة ومفصلة لتمكين المقرر الخاص من وضع التوصيات المناسبة لتحسين حالة حقوق الانسان في العراق،

١١- ترجو من الامين العام ان يتخذ التدابير اللازمة، بالتشاور مع المقرر الخاص، بغية ايفاد مراقبين لحقوق الانسان الى المواقع التي من شأنها تيسير تحسين تدفقات المعلومات والتقييم وتساعد في التحقق بطريقة مستقلة من التقارير المتعلقة بحالة حقوق الانسان في العراق،

١٢- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة سنة اخرى على النحو الوارد في قراري اللجنة ١٩٩١/٧٤ و ١٩٩٢/٧١،

١٣- تحث حكومة العراق على تقديم تعاونها الكامل للمقرر الخاص، ولا سيما في زيارته المقبلة للعراق،

١٤- ترجو من المقرر الخاص ان يقدم تقريرا مؤقتا عن حالة حقوق الانسان في العراق الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين وتقريرا الى اللجنة من دورتها الخمسين،

١٥- ترجو من الامين العام ان يقدم الموارد الاضافية المناسبة، في اطار موارد الامم المتحدة العامة القائمة، لتمويل أيفاد مراقبي حقوق الانسان،

١٦- ترجو من الامين العام ان يقدم للمقرر الخاص كل ما يحتاج اليه من مساعدة للاضطلاع بمهمته،

١٧- تقرر مواصلة النظر في حالة حقوق الانسان في العراق، في إطار هذا البند من جدول الاعمال، في دروتها الخمسين.

× تم اعتماد هذا القرار بالتصويت باغلبية ٣٦ عضوا ومعارضة عضو واحد، وامتناع ١٦ عضوا.

رسالة الدكتور تحسين معله عضو الوفاق الوطني العراقي

الى الملف العراقي بشأن تقرير الحزب الشيوعي الصادر عام ١٩٦٤ عن علميات التعذيب في قصر النهاية

١٩٩٣/٤/٧

رئيس تحرير مجلة الملف العراقي المحترم

نشرتم في العدد ١٦ سنة ١٩٩٣، تقريرا نسب الى الحزب الشيوعي العراقي صادر عام ١٩٦٤، وقد جاء اسمي في قائمة الاسماء الذين يدعي التقرير انهم قاموا بعمليات التعذيب في قصر النهاية.

وللحقيقة والتاريخ أود ان أذكر لكم انه في أواخر شباط عام ١٩٦٣ أتصل بي السيد حمدي عبد المجيد وطلب مني معالجة بعض السجناء المرضى في قصر النهاية، وفعلاً فقد قمت بواجبي كطبيب خلال عشرة ايام متتالية، تركت بعدها لأسباب لامجال لذكرها.

ونتيجة لقيامي بواجبي بشكل مرض فقد وجه إلي كل من عبد القادر اسماعيل وحمدي ايوب الشكر من على شاشة تلفزيون بغداد. ولا ادري طبعا فيما اذا كان الخطأ في أصل التقرير او في العرض الذي قدمته المجلة، حيث ان هناك أسماء لامعة كانت تشرف على التعذيب في قصر النهاية ولم تظهر في التقرير؛ لذا اقتضى التوضيح.

توقيع

الدكتور تحسين معله

الملف العراقي، نشكر د. تحسين معله على توضيحه، ونؤكد ان التقرير صادر عن الحزب الشيوعي العراقي، وليس هناك خطأ في الاصل، كما ان المنشور هو النص دون اضافة او تعديل. واما استفساركم عن عدم ذكر اسماء "لامعة" اخرى فهذا يوجه للحزب الشيوعي وليس للملف العراقي. هذا ويجدر بالذكر ان السادة عبد القادر اسماعيل وحمدي ايوب ظهرا على شاشة التلفزيون بعد تعرضهما للتعذيب ■

تقرير صندوق النقد العربي بشأن ديون العراق

جاء في التقرير الذي قدم من قبل صندوق النقد العربي الى مجلس محافظي الصندوق المنعقد في دمشق بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٣، بشأن الديون العراقية مايلي :

بدأ العراق في الاستفادة من موارد الصندوق منذ شباط ١٩٨٣ حيث قدم له القرض التلقائي الاول بمبلغ ٢٧,٩٣٠ دينار عربي حسابي (د.ع.ح.) ثم توالت قروض الصندوق لدعم الاقتصاد العراقي حتى بلغ عددها ستة قروض جملتها ١٣٢,٧١٠ مليون د.ع.ح. تعادل حوالي ٥٥٣ مليون دولار.

وقد أبتدأت المتأخرات المستحقة على العراق في التراكم بصورة مستمرة منذ كانون الاول ١٩٨٩، واعتبارا من ٢٤ اذار ١٩٩٢، وهو موعد استحقاق القسط الرابع من القرض التلقائي الرابع، اصبحت جميع القروض القائمة في ذمة العراق وفوائدها واجبة السداد، ويترتب على عدم سدادها فوائد تأخيرية. وقد بلغ اجمالي المتأخرات بما فيها الفوائد التأخيرية في نهاية كانون الاول الماضي ٥٩,٥٣٧,٤٥٥ د.ع.ح. (حوالي ٢٤٨ مليون دولار) تعادل حوالي ١٤٢ في المئة من حصة العراق في راسمال الصندوق المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل.

وتجدر الاشارة الى ان السلطات العراقية قامت في حزيران ١٩٩٠ بسداد مبلغ الفوائد المستحقة عليها في ذلك التاريخ، وذلك دون سداد مبلغ اقساط القروض او الفوائد التأخيرية المستحقة. وفي ضوء ذلك، بعث المدير العام رئيس مجلس الادارة بخطاب الى وزير المالية بالوكالة ومحافظ الجمهورية العراقية لدى الصندوق بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤ يحث فيه السلطات العراقية على سداد بقية المتأخرات، التي بلغت انذاك ٤,٧٥٠,٦٩٥ د.ع.ح. وقد رد المحافظ على ذلك بتلكس في ١٩٩٠/٤/٣ يعد فيه بتسوية المتأخرات ويطالب بالبت في طلب العراق قرضا تلقائيا جديدا. وبعد ذلك، اخذت المتأخرات المستحقة على العراق في التنامي، مع حلول موعد سداد المزيد من الاقساط والفوائد على القروض التي قدمها الصندوق للعراق، واستمرار الفوائد التأخيرية في التراكم. وواصل الصندوق الكتابة الى السلطات العراقية لحثها على تسديد المتأخرات برسائل من المدير العام رئيس مجلس الادارة، ومن الدائرة المالية بالصندوق للتذكير مع حلول موعد استحقاق الاقساط والفوائد الجديدة. ولكن، ومنذ نشوب ازمة الخليج في اب ١٩٩٠ تمحورت ردود السلطات العراقية على مكاتبات الصندوق حول المتأخرات، في ان ظروف الحظر الدولي على العراق وتجميد ارصدته لاتسمحان له بتسوية المتأخرات، وانهم سينظرون في الايفاء بالتزاماتهم تجاه الصندوق عند زوال هذه الظروف.

واثر صدور قرار مجلس المحافظين رقم (٧) لسنة ١٩٩٢ بشأن موضوع المتأخرات وجه رئيس مجلس المحافظين في ٢١ حزيران ١٩٩٢ خطابا لهذا الغرض الى وزير المال ومحافظ العراق لدى الصندوق يطلب فيه تزويد الصندوق بمرئيات السلطات العراقية حول سداد المتأخرات في اطار المدة الزمنية التي نص عليها قرار مجلس المحافظين. ولم يتلق الصندوق رداً على ذلك الخطاب، خلال المدة التي حددها القرار وحتى انتهائها في ١٩٩٢/١٠/١٥. وفي ١٩٩٣/١/٢٢، وبعد ما يزيد على اشهر من انقضاء المهلة المحددة، ورد تلكس من السلطات العراقية يقترح ارسال بعثة عراقية لبحث موضوع المتأخرات. وحيث ان المهلة التي حددها قرار مجلس المحافظين رقم (٧) لسنة ١٩٩٢ للتفاهم والاتفاق على جدول زمني لسداد المتأخرات بالكامل قد انتهت في ١٩٩٢/١٠/١٥، فقد بعث رئيس مجلس المحافظين خطابا بتاريخ ١٨ شباط ١٩٩٣ الى محافظ الجمهورية العراقية لدى الصندوق، موضحا فيه ان مقتضى الفقرة الثانية من قرار مجلس المحافظين المشار اليه اعلاه، قد اصبح ساريا بالنسبة للعراق اعتبارا من ١٩٩٢/١٠/١٥ راجيا ان تزول الاسباب التي ادت الى اتخاذ هذا القرار.

والجدير بالذكر ان اجمالي المتأخرات بما فيها الفوائد التأخيرية على العراق في نهاية آذار الماضي بلغت ٦٠,٥٦٥,٣٧٧ د.ع.ح. (حوالي ٢٥١,٥مليون دولار) تعادل نحو ١٤٥ في المئة من حصة العراق في راسمال الصندوق المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل.

قائمة القروض التي قدمها الصندوق الى العراق

نوع القرض	تاريخ القرض	مبلغ القرض مليون (د.ع.ح)
تلقائي اول	١٩٨٣/٢/٥	٢٧,٩٣٠
تلقائي ثاني	١٩٨٥/١٢/٢٥	٢٧,٩٣٠
تلقائي ثالث	١٩٨٨/١٢/٢٧	٢٧,٩٣٠
تلقائي رابع	١٩٨٩/٣/٢٢	٣,٣٠٠
تسهيل تبادل تجاري	١٩٨٧/٦/١٨	١٨,٦٢٠
قرض تعويضي	١٩٨٣/٩/١٣	٢٧,٠٠٠
المجموع		١٣٢,٧١٠

واشنطن تدرس مقترحات مصرية لتحسين اوضاع المدنيين في العراق

الحياة /وكالات ١٩٩٣/٤/١٠ - اكدت مصادر مصرية مطلعة ان واشنطن وافقت على درس افكار مصرية لتخفيف معاناة الشعب العراقي، لاتتعارض مع قرارات مجلس الامن. وقالت مصادر لـ للحياة ان تقارير المنظمات الدولية في شأن اوضاع الشعب العراقي في ظل العقوبات الدولية المفروضة على بغداد كانت موضع نقاش بين الرئيسين الامريكي بيل كلنتون والمصري حسني مبارك خلال لقائهما في واشنطن.

وضافت ان هذه المحادثات "اسفرت عن موافقة الادارة الامريكية على البحث في عدد من الافكار المطروحة ومن بينها افكار مصرية لتحسين اوضاع الشعب العراقي استنادا الى الشرعية الدولية". وذكرت ان "مشاورات واتصالات ثنائية ستجري لطرح هذه الافكار للتنفيذ من خلال آليات يحددها مجلس الامن".

في تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية عن اثار حرب الخليج
استثمارات الخليجيين في الخارج تزيد على ضعف اجمالي الديون العربية

اف ب - (١٩٩٣/٤/٥) اكد تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية صدر اخيرا في القاهرة ان الاموال العربية المستثمرة في الخارج تقترب من ٨٠٠ مليار دولار من بينها اكثر من ٥٠٠ مليار واردة من الدول النفطية في حين ان المديونية الخارجية للدول العربية بلغت ٢٥٠ مليار دولار في نهاية ١٩٩١.

وتشكل البطالة احدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها الدول العربية وفق هذه الدراسة التي قدرت عدد العاطلين عن العمل بـ ٧ ملايين شخص من اصل ٦٥ مليون نسمة هم اجمالي عدد السكان في سن العمل.

ويقول التقرير انه "اذ يعاني الاقتصاد العربي من عبء المديونية الخارجية فان هذا الاقتصاد في حقيقة الامر دائن صاف للعالم الخارجي" ذلك ان الاموال العربية المستثمرة من هذه الاموال يحتفظ بها بين ٧٥٠ و ٨٠٠ مليار دولار. ووفق التقرير فان ٦١ بالمئة من هذه الاموال يحتفظ بها في شكل اصول سائلة او شبه سائلة مثل الودائع المصرفية والاوراق التجارية الحكومية والارصدة لدى صندوق النقد الدولي وما يتبقى يستثمر في امتلاك الاسهم والعقارات.

ويضاف لهذه الاموال الايداعات المصرفية للافراد العرب المقيمين في الخارج في البنوك الاجنبية والتي بلغت ١٠١ مليار دولار في نهاية ١٩٩٠.

وعلى الرغم من انخفاض حجم المديونية الخارجية للدول العربية خلال الاعوام ٨٩، ٩٠، ٩١ فان اعباء خدمة الدين مازال تتزايد باستمرار حتى بلغت ١٧ مليار دولار عام ١٩٩١ لتشكل في بعض الاقطار العربية وضعا حرجا للغاية حسب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهو احدى المنظمات المتخصصة لجامعة الدول العربية. ومن بين هذه الدول يذكر التقرير بصفة خاصة المغرب الذي ادرج ضن قائمة صندوق النقد الدولي للبلدان النامية الخمسة عشر ذات المديونية الثقيلة.

ويضيف التقرير ان حرب الخليج التي يقدر ما ترتب عنها من خسائر بالنسبة للاقتصاد العربي بـ ٦٧٠ مليار دولار ادت الى انخفاض بنسبة ٧ بالمئة للناتج الوطني الخام للدول العربية عام ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٨٩ اذ بلغ هذا الناتج ٣٦٥ مليار دولار عام ١٩٩١ مقابل ٣٩٧ مليار دولار عام ١٩٨٩.

اما في ما يتعلق بمشكلة البطالة فقد شملت ٥ ملايين شخص عام ١٩٩٠ من بينهم اربعة ملايين في مصر والمغرب والجزائر والسوادن.

واضافة الى هؤلاء يشير التقرير الى ظاهرة الهجرة المعاكسة للعمالة العربية بعد حرب الخليج التي ادت الى فقدان حوالي مليونين من العاملين العرب لوظائفهم في دول الخليج موزعين كالتالي (٧٣٢ الف يمني و ٧٧٠ الف مصري و ٣٤٥ الف اردني وفلسطيني و ١١٠ الف سوري و ٦٠ الف لبناني وعدد غير معلوم من السودانيين).

وسجل الاردن واليمن ولبنان اعلى نسبة بطالة في العالم العربي خلال عامي ٩٠، ١٩٩١ حيث بلغت وفق التقرير حوالي ٣٠ بالمئة بينما بلغت نسبة البطالة في مصر بعد حرب الخليج ٢٠ بالمئة.

وقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان معدل نمو اليد العاملة العربية خلال التسعينات بـ ٢,٥ بالمئة وتوقع ان يصل عدد السكان في سن العمل الى ٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ليزداد بذلك طلب العمل بمعدل مليونين ونصف مليون فرصة عمل جديدة سنويا.

ويشير التقرير الى ان متوسط معدل التضخم بلغ ٢٠ بالمئة في الدول العربية خلال ٩٠، ١٩٩١. وسجلت اعلى معدلات التضخم في السودان (١٠٦,١ بالمئة) ولبنان (٥٠ بالمئة) والجزائر (٢٢,٨ بالمئة) والعراق (حوالي ٢٠ بالمئة) ومصر (١٤,٧ بالمئة). ■

الكويت وقعت عقدا لشراء ٤٥٠ باتريوت

الانباء الكويتية ١٩٩٣/٣/٣٠ - وقعت الكويت مؤخرا مع الولايات المتحدة الامريكية عقدا لشراء بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ من طراز "باتريوت" ويتوقع ان يتم تسلمها في غضون عامين. وكانت الكويت قد قررت ضمن خطة بناء هيكلية قواتها المسلحة شراء ٢٥٦ دبابة امريكية من طراز ابرامز، و ٤٦ مركبة أم ٨٨ لنقل الدبابات و ٥٢ مركبة قيادة ام ٥٧٧ و ١٢٥ ناقلة جنود مدرعة ام ١١٣ ، ١٣٢ ناقلة جنود ام ٩٩٨، و ٣٠ مركبة ام ١٠٦٤ لنقل مدافع المورتر و ١١٧٨ مدفعا رشاشا و ٩٦٧ جهازا لاسلكيا و ٤٦٠ مركبة لنقل المعدات الثقيلة.

وتشمل خطة البيع للكويت خمس منصات لاطلاق الصواريخ و ٤٥٠ صاروخا من طراز "باتريوت" و ٦ بطاريات من طراز "هوك".

الوطن الكويتية ١٩٩٣/٣/٣٠ - اعلنت وزارة الدفاع مساء امس انها تعاقدت على صفقة اسلحة مع الولايات المتحدة لشراء مجموعة من بطاريات باترويوت واسلحة اخرى متنوعة.

وجاء ذلك في تصريح ادلى به مدير التوجيه المعنوي في الجيش العقيد محمد السري لـ الوطن امس توضيحا للانباء التي تحدثت عن الموضوع لوكالة الانباء الفرنسية نقلا عن مصادر عسكرية ذكرت ان عقد الشراء الذي لم يحدد حجمه او قيمته يأتي في اطار صفقة الاسلحة الامريكية التي قررت الكويت في اكتوبر ١٩٩٢ شراءها بموجب خطتها العشرية لاعادة بناء هيكلية قواتها المسلحة.

واوضح مصدر عسكري غربي في العاصمة الكويتية ان العقد ابرم في مطلع العام الحالي مما يعني ان الدفعة الاولى من الصواريخ ستصل الى الكويت اعتبارا من مطلع العام ١٩٩٥.

وقال العقيد السري في تصريح لـ الوطن انه صدر مرسوم بتخصيص ٢,٥ مليارات دولار على مدى ١٢ سنة وهي ميزانية تسليح الجيش الكويتي وتشمل القوات البرية والبحرية والجوية. واكد ان مصادر السلاح الكويتي متنوعة وليست من مصدر واحد.

الضغوط الامريكية على الدول الخليجية لأنهاء المقاطعة الاقتصادية لأسرائيل

القدس السبت ١٩٩٣/٤/٣ - اتهم وارن كريستوفر السعودية والكويت بنكران الجميل وطالبهما بانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل وتمويل الاصلاحات الديمقراطية والاقتصادية لبوريس يلتسين رئيس روسيا.

صرح وزير الخارجية الامريكية بانه خلال جولته في الشرق الاوسط الشهر الماضي، "اوضحت بقوة للملك السعودية وامير الكويت انني اجد صعوبة في ان اشرح لادارة الاعمال الامريكية لماذا قدمنا كل تلك المساعدة لكلا البلدين في ساعة الشدة ونواصل مساعدتهما، على الرغم من انهما يواصلان التمييز ضد ادارة الاعمال الامريكية". وقال كرستوفر "لم اكتف تماما بالجواب الذي تلقيته" من الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ جابر الاحمد الصباح ولذلك حثثت سفيرنا على المراجعة بشأن تلك المسألة". واضاف ان "استمرار المقاطعة العربية للشركات الامريكية من خلال التأثيرات الثنائية والثلاثية هو امر غير مرغوب به جدا وغير منصف،وسأواصل التشديد على تلك القضية". وزاد ان "تلك البلدان التي تربطنا بها علاقات عديدة يجب على الاقل ان توقف التأثيرات الثانوية والثلاثية لديها" ضد اسرائيل.

الرياض - اف ب (١٩٩٣/٤/٥) ، صرح مسؤولون في مجلس التعاون الخليجي لمندوب وكالة الانباء الفرنسية امس الاثنين في العاصمة السعودية الرياض بان وزراء خارجية الدول الست الاعضاء في المجلس "بحثوا طلب الولايات المتحدة انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل".

واوضح هؤلاء ان هذه الموضوع، اي انهاء المقاطعة، سيدرج على جدول اعمال اجتماع مقبل لرجال اعمال الخليج سيعقد يومي ٢٠/٢١ نيسان (ابريل) الجاري في واشنطن.

وجاءت هذه التصريحات المفاجئة التي قد تفسر على انها تمهيد تدريجي للاستجابة لطلب واشنطن بانهاء المقاطعة على هامش اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اختتمت امس في الرياض.

وكان وزير الخارجية الامريكي وارن كرستوفر قد اتهم السعودية والكويت بشكل مبطن بنكران الجميل وطالبهما بانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل والانضمام الى صندوق دولي لدعم الاصلاحات الديمقراطية لبوريس يلتسين رئيس روسيا. وقال كرستوفر في شهادة له امام الكونغرس مساء الخميس الماضي انه اوضح بقوة الى العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز وامير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح انه يجد صعوبة في ان يشرح لرجال الاعمال الامريكيين موقفهما في الاستمرار في التمييز ضد ادارة الاعمال الامريكية بعد المساعدة التي قدمتها الحكومة الامريكية لهما وقت الشدة اي اثناء الاجتياح العراقي للكويت.

واضاف كريستوفر ان انهاء المقاطعة امر ضروري وقال انه لم يكتف بما سمعه من توضيحات من العاهل السعودي وامير الكويت اثناء لقائه بهما اثناء جولته الاخيرة في المنطقة في الشهر الماضي، وانه طلب من سفيري الولايات المتحدة في البلدين المراجعة بشأن هذه المسالة.

وهذه هي المرة الاولى التي تقول فيها دول مجلس التعاون الخليجي رسميا بانها تدرس طلبا امريكيا بانهاء المقاطعة، وربما يكون تحويل هذه المسألة الى مؤتمر لرجال الاعمال يعقد في واشنطن هو بمثابة ضوء اخضر للتجاوب مع الضغوط الامريكية ولو تدريجيا بانهاء المقاطعة.

وكانت المملكة العربية السعودية قد نفت تصريحات لمسؤولين اسرائيليين قالوا فيها انهم عقدوا اجتماعات مع وزير المال السعودي في جنيف على هامش مؤتمر للغرف التجارية والصناعية عقد في شهر شباط الماضي وتم خلالها بحث سبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج واسرائيل. ويذكر ان مكتب المقاطعة العربية موجود حاليا في العاصمة السورية دمشق، وان تأسيسه تم بقرار صدر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٥١.

وتمارس الحكومة الامريكية ضغوطا مكثفة على دول الخليج لانهاء المقاطعة وفتح الاسواق الخليجية امام رجال الاعمال الاسرائيليين. وقد اقترح الرئيس حسني مبارك تجميد الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة مقابل انهاء المقاطعة، ولكن اسرائيل لم تقبل هذه المقايضة، واصرت على استمرار الاستيطان، وواصلت مساعيها لدى واشنطن لانهاء المقاطعة.

رويتر، اف ب. ١٩٩٣/٤/٥ - انتقدت صحيفة الراي العام الكويتية دعوة وزيرالخارجية الامريكي وارن كريستوفر كلا من الكويت والسعودية الى الغاء قانون مقاطعة اسرائيل الصادر في ١٩٥١.

ورأت الصحيفة في تعليق لها امس ان تصريح كريستوفر تضمن "دعوة للمقايضة" مع الدول العربية وخصوصا الخليجية لكي تنهي مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل مقابل المساعدة التي قدمتها امريكا في تحرير الكويت وابعاد خطر العراق عنها.

وقالت الصحيفة ان "الشعب الكويتي خصوصا والخليجي عموما يقدر الموقف الامريكي وكل ما فعلته امريكا ودول التحالف وكان يمكن لهذا التقدير وعرفان الجميل ان يكونا اكبر واكثر عمقا لو لم تظهر بسرعة حقيقة الاهداف والنيات الامريكية غير البريئة" داعية المعنيين الى التوقف عند هذه الدعوة بجدية ومسؤولية "لان ما تبدى حتى الان هو اول الغيث". ■

مخيم رفحا. اصطدامات بين الحرس السعودي واللاجئين العراقيين

رويتر (١٢ نيسان ١٩٩٣) - قال العراق امس السبت ان لاجئين عراقيين في مخيم شمال المملكة العربية السعودية اشتبكوا مع حراس سعوديين بالهراوات والمدي وان كثيرين منهم اصيبوا بجروح. ونسبت وكالة الانباء العراقية الى مسافرين قادمين من السعودية قولهم ان اللاجئين قاموا بمظاهرة واحرقوا مبنى وبعض المتاجر في سوق المخيم. ولم تذكر الوكالة في نشرتها التي تلتقطها هيئة الاذاعة البريطانية متى وقع الحادث ولم يمكن الاتصال على الفور بمسؤولين سعوديين للحصول منهم على تعقيب.

مراجعة تجربة حكم البعث الاولى في العراق
على هامش كتاب (اوكار الهزيمة) تأليف هاني الفكيكي

يتناول كتاب (أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، تأليف هاني الفكيكي، الصادر في لندن في مارس ١٩٩٢) المرحلة بين ١٩٥٤ - ١٩٦٤، وهي فترة عمل المؤلف بحزب البعث والتي انتهت بفصله من الحزب عام ١٩٦٤. واراد المؤلف، ابتداءً، ان يجعل من الكتاب شهادة اعتراف بالاخطاء وممارسة للنقد الذاتي لتجربته في حزب البعث خلال تلك الفترة. فيقول: "الشعور المزمن بالاتهام والمروق الممزوج بالاحساس الدائم بالدفاع عن النفس" كانت وراء نشر تجربته السياسية بالمؤسسة التي قدر لها ان تكون الاداة التي اسقطت حكم عبد الكريم قاسم، وان تحكم العراق لفترة وجيزة عام ١٩٦٣، ولتعود للحكم عام ١٩٦٨. ويقول الفكيكي "الجأتني هذه الاحساسيس، كما الجأت غيري، الى نقد الذات وجلد النفس، مستجيراً بفضيلة الاعتراف بالخطأ".

قد يكون الاستاذ هاني الفكيكي هو ثاني عراقي بعثي، بعد فؤاد الركابي، يسترجع ويراجع تجربته السياسية مع البعث علنا ويشارك القراء فيها، علما ان الدكتور منيف الرزاز، الاردني الجنسية وعضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سبقه في كتابه "التجربة المرة" (بيروت ١٩٦٧) حيث تعرض لتجربته في حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا خلال الستينات، وكان صريحا وقاسيا مع نفسه والاخرين، ويبدو ان تجربته تلك لم تنفعه فيما بعد في العراق، حيث دفع حياته ثمناً لتعامله مع البعث العراقي.

تحدث الكثيرون من قادة البعث السابقين عن تجاربهم ولكنهم امتنعوا لاسباب شخصية او خوفا من يد السلطة الحاكمة عن كتابة او نشر اراءهم. وبالطبع هناك من سيتسائل عن سبب تأخر الاستاذ الفكيكي عن هذه المراجعة، ذلك التأخر الذي يقرب الثلاثين عاما. وقد يكون عذره بانه كان بحاجة للوقت لاستيعاب دروس الماضي والابتعاد عن الاحداث لمزيد من الموضوعية في الطرح ،. الا ان التوقيت الراهن لنشر نقده للبعث ونقده الذاتي لتجربته مع ذلك الحزب، يتزامن مع مشروع سياسي يشترك الفكيكي بقيادته، يتمثل بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهو تنظيم سياسي عراقي معارض لنظام صدام حسين، يضم بالاساس الحركة القومية الكردية، وقوى اسلامية واخرى ليبرالية تلتقي جميعها في رفض الخطاب القومي العربي التقليدي ونبذ اطروحات اليسار الطبقية وشعارات العداء للاستعمار والصهيونية ومحاربة الامبريالية، بل تدعو للتحالف مع الغرب وامريكا بالذات لمساعدته للخلاص من صدام حسين، كما ان المسؤولين الامريكان يؤكدون على ضرورة دعم هذا التجمع، ورسالة جورج بوش للكونغرس قبل ايام من انتهاء رئاسته تؤكد ذلك. وقد تعامل المؤتمر الوطني العراقي مع القضية العراقية من منطلق عرقي وطائفي معتبراً الشعب العراقي خلطة سكانية بغالبية شيعية مع اقلية سنية، واكراد.

البعد الطائفي في مراجعة الفكيكي:

لقد جاءت المراجعة والتقييم لتعكس رؤية المؤلف للماضي ملونة الى حد كبير بموقفه السياسي الراهن المتعاون مع المؤتمر الوطني العراقي. فاذا به يقحم البعد الطائفي بشكل مفتعل في وصف تجربة تلك السنوات دون ان يقدم الدليل على ذلك مكتفيا بذكر قول لعبد السلام عارف واخر لعلي عريم كبرهان على طائفية السنة والتي يعرفها المؤلف حسب قوله "اما الطائفية فاضطهاد سياسي واقتصادي وسلاح للحكام كثيرا ما استعمل في العراق لابعاد الشيعة عن مراكز القرار" (ص ٢٤). ولكن من الناحية الاخرى يقول عن تجربته الشخصية "ان لتخرج الوالد (الشيعي) من كلية الحقوق، ونبوئه اللاحق مناصب هامة، ان حالا دون اصطدامنا المباشر بالمسألة الطائفية السنية - الشيعية. فأنا واخواني كنا نلقى كل حفاوة واهتمام في دوائر الدولة، وهو ما لا يصح في ابناء الجنوب الشيعي الفقير ممن يفدون الى بغداد. (ص ١٩). ويمضي ليقول في صفحة ٢٤ "اما انا فلم اكن في صباي من ضحايا التمييز الطائفي". والامر الغريب ان يتجاهل المؤلف، البعد الطبقي في تفسير الاضطهاد السياسي والاقتصادي وهو الذي اعتبر نفسه من يسار البعث، وبعد فصله عام ١٩٦٤ من الحزب اسس مع ياسين الحافظ (سوري) وحمدي عبد المجيد (عراقي سني) واخرين حزب البعث اليساري، ومن ثم حزب العمال الثوري عام ١٩٦٥، وخلال اغترابه في بريطانيا تعاون في الثمانيات مع سليم الفخري (عراقي من الموصل، عسكري شيوعي سابق) في تأسيس تكتل عراقي ديمقراطي يساري. وعلى صعيد الحكام فان العهد الملكي شهد تصاعدا بوتيرة مستمرة لمشاركة الشيعة في الحكم ومؤسسات الدولة، ففي وقت لم يشارك الشيعة في اول وزارة عراقية عام ١٩٢١، شهدت سنوات الخمسينات في العهد الملكي تولى اكثر من شخصية شيعية رئاسة الوزارة وبات عدد الوزراء الشيعة مساويا في معظم الاحيان للوزراء السنة، كما ان عدد الخريجين الجامعيين الشيعة اخذ بالتزايد المستمر حتى باتت نسبة عالية جدا من الاختصاصيين من اطباء ومهندسين وغيرهم هم من ابناء الشيعة. هذا لا يعني انه لم يكن هناك تمييز طائفي، ولكنه كان في طريقه الى الانحدار وليس الى الصعود في العقود الاخيرة من العهد الملكي، ومع ذلك بقيت بعض مؤسسات الدولة وبالذات الجيش بعيدة عن الكثير من الشيعة. ونشاء الاقدار ان يحكم العراق بعد ثورة ١٩٥٨ الزعيم عبد الكريم قاسم الذي يقول عنه المؤلف " لم يكن عبد الكريم قاسم برغم عيوبه الكثيرة شخصا طائفيا بل بدأ اقرب الى الوطني العراقي الذي يريد صهر المجتمع بالقوة والوسائل الدكتاتورية في كل واحد" (صفحة ١٦٦) ويمضي المؤلف يقول عن وضع الشيعة في عهد قاسم " وفي صورة اجمالية يمكن القول ان فقراء الشيعة حصلوا على مكاسب في العمل والتعليم ودوائر الدولة وتوزيع الاراضي، كما حققوا بعض الصعود مع محاولة بناء وحدة وطنية. . "(ص ١١٨). ولكن مع ذلك حاربته الحوزة الدينية الشيعية، فقد افتى المجتهد الشيعي السيد محسن الحكيم في شباط ١٩٦٠ بتحريم الشيوعية واعتبرها كفرا والحادا، محرما الانتساب للحزب الشيوعي. وبالمقابل توثقت الصلة بين المرجعية الشيعية وبين الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تقود التيار القومي العربي الذي يتهمه المؤلف بانه

سني النزعة.

اما على صعيد الحزب فيقول المؤلف ان البعث تركز اساسا في الكرادة الشرقية والاعظمية وفي سامراء والرمادي والحلة وبدرجة اقل في الموصل والنجف، علما انه بدأ كتنظيم حزبي في بغداد، وهذه مناطق موزعة بين الشيعة والسنة. وضم الرعيل البعثي الاول فؤاد الركابي (اول امين عام قطري للحزب)، تحسين معلة، حازم جواد، وفخري قدوري، وعبد الستار الدوري وعبد الله سلوم السامرائي ودحام الآلوسي وصالح شعبان وشمس الدين كاظم وطه الرشيد وعبد الرحمن الضامن وجعفر قاسم حمودي وسعيد الاسود، ومن مراجعة للاسماء المذكورة يتضح ان ستة منها على الاقل، بضمنها الامين العام للحزب، شيعية الاصول. واثر انعقاد المؤتمر القطري الاول عام ١٩٥٤ ظلت القيادة بعهدة فؤاد الركابي امينا عاما، وضمت الى جانبه تحسين معلة وشمس الدين كاظم وعبد الله الركابي وفاهم الصحاف وعلى صالح السعدي وصالح شعبان وجعفر قاسم حمودي ويلاحظ مشاركة الشيعة والسنة، بل هناك غلبة للعناصر الشيعية. وفي عام ١٩٦٠ تولى حازم جواد (شيعي) الامانة العامة للحزب. ويذكر حنا بطاطو في كتابه العتيد (العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث، بيروت ١٩٩٢ ص ٣٣٢) "من اصل مجموع يصل الى ٥٢ عضواً لمختلف القيادات القطرية التي قادت الحزب من ١٩٥٢ وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كان هنالك ٣٨,٥ بالمئة من العرب السنة و ٥٣,٨ بالمئة من العرب الشيعة، ٧,٧ بالمئة من الاكراد الشيعة الفيليين. وعلى العموم، فان الشيعة والسنة على السواء كانوا موجودين في الجناحين الاساسيين. . ومن الخطأ اعطاء اي عنصر طائفي اي وزن في الصراع الداخلي للحزب." ان هذه الحقائق يهملها المؤلف ليقفز عنها ليصدر حكما بناء على تجربة الحكم الحالي بزعامة صدام حسين، الذي صادر العمل السياسي بما في ذلك حرية حزب البعث نفسه، وكرس نهجا دكتاتوريا طائفيا لم يسبق له مثيل.

تقييم هاني الفكيكي للعهد الملكي

بالرغم من ان موضوع الكتاب يتعلق بتجربة المؤلف في حزب البعث، الا انه تطرق بشكل عابر للعهد الملكي قائلاً، وامام احتكار الاقلية السنية العربية السلطة، وفشل المشروع الفيصلي - السعيدي في اقامة حكم دستوري ديمقراطي يوحد المجتمع ويلبي طموحات ابنائه ويرسي أسس مواطنة عصرية، بقيت حكومات بغداد فاقدة الشرعية وضعيفة عاجزة عن توظيف ثقل العراق الاستراتيجي"(ص ٣٢)

ان العهد الفيصلي الاول شهد حكما كان اكثر تمثيلا للشعب العراقي من اي فترة لاحقة له، ويبقى برلمان عام ١٩٢٢، اكثر البرلمانات العراقية حرية في طريقة انتخابه وممارساته كما كان لفيصل وادارته الفضل الكبير في محاولة بناء الوطن والمواطنة العراقية. ومن الخطأ تجاوز هذه الايجابيات بسبب اخطاء ارتكبها نوري السعيد واخرين في مراحل لاحقة، ومع ذلك من الصعب القول ان العراق لم يلعب دورا استراتيجيا ابان العهد الملكي على الصعيد الاقليمي او العربي. فالعراق كان اول دولة عربية تدخل عصبة الامم عام ١٩٣٢، ولعب دورا كبيرا في نشأة جامعة الدول العربية وساهم في وضع ميثاقها الذي لم تستطيع الدول العربية لحد اليوم تطويره او المجيء بصيغة اكثر تقدما منه. وكانت مساهمات العراق الملكي كبيرة في المساعدة على استقلال بقية الدول العربية في المشرق والمغرب، وهو الذي تبنى قضية استقلال هذه الدول على صعيد الامم المتحدة والمحافل الدولية، وعلى الصعيد الاقليمي كانت تلك القيادة من الحكمة بان كرست عهد سلام مع جيران العراق من خلال عقد مواثيق، كان ابرزها ميثاق سعد اباد لعام ١٩٣٧، وتجاوز العراق الملكي دوره السياسي الى تقديم المساعدة في مجال التعليم، حيث ارسل بعثات التعليم الى البحرين والكويت خلال الثلاثينات والاربعينات. ان انحسار الدور العراقي بدأ بعد ظهور مصر الناصرية عام ١٩٥٢ التي استطاعت زعامة ناصر استقطاب الشارع العربي بشعارات العروبة والوحدة ومحاربة الاستعمار، تلك الشعارات التي ساعدت البعث فيما بعد للوصول للسلطة، (يذكر المؤلف انه استلم شخصيا باسم الحزب مبلغ ٣٠ الف دينار من فريد عبد المجيد مدير مكتب جمال عبد الناصر) ولكن البعث بعد استلام السلطة في العراق عام ١٩٦٣، انقلب الى معاد لناصر والوحدة مع مصر وكان في ذلك اكثر اضرارا لفكرة الوحدة والعروبة من العهد الملكي.

ويجانب المؤلف الحقيقة عندما يقول في صفحة ٥٣، "صالح جبر الذي اسس بتشجيع من الوصي عبد الاله حزبا للشيعة اسماه حزب الامة الاشتراكي، ضم الى جانبه شخصيات شيعية واقطاعية من رؤساء القبائل، لمواجهة نوري السعيد وطائفية حكوماته، وكان هذا الرد الطائفي على الطائفية معززا لعزلة النظام، ولم يحقق للشيعة غير المزيد من الاضطهاد والابعاد عن مراكز القرار والقوة. وبوفاة صالح جبر، الذي وقع معاهدة جبر - بيفن عام ١٩٤٨ انتهى حزبه وبقيت الطائفية".

لقد اسس صالح جبر حزبه بعد فشل معاهدة جبر - بيفن، في وقت تردت علاقاته مع الوصي عبد الاله، ولم يكن الاخير على الاطلاق وراء تشجيع جبر على فكرته. وقد اعتمد جبر فعلا الشيعة قاعدة لعمله السياسي دون ان يتقيد بأهداف شيعية ضيقة واستطاع استقطاب عددا من الرموز غير الشيعية الامر الذي يؤكد ان النظام الملكي استوعب ظهور احزاب ذات ميل شيعي بزعامة رئيس وزراء سابق، الامر الذي يناقض تعميم المؤلف لطائفية ذلك النظام.

في تقييم تجربة حزب البعث لغاية عام ١٩٦٣

واذا كانت مراجعة المؤلف لم تصل لحد انصاف العهد الملكي على الصعيد العربي والدولي، فانه اقر بأفضلية تعامل ذلك العهد مع خصومه، فقياسا بممارسات البعث وغيره من العهود بعد ثورة ١٩٥٨ على الصعيد السياسي المحلي يقول،

"واقع الحال اننا عندما كنا نعتقل في العهد الملكي لم تكن الشرطة او لأجهزة الامن أية صلاحيات في الدخول الى البيوت، او اعتقالنا، الا بأمر من قاضي التحقيق. كذلك كان يحق لنا استدعاء محام يدافع عنا. لكن استقلال القضاء وسائر مظاهر القانون بدأت تتبخر مع ١٤ تموز، خصوصا منذ الثلث الاخير من العام ١٩٥٨ وما تلاه، اذ اصبح الاعتقال الكيفي مألوفا، ومداهمة البيوت من قبل "المقاومة الشعبية" او اجهزة الانضباط العسكري عملا وطنيا مباركاً." واهملت المحاكم المدنية، واستعيض عنها بالمحاكم العسكرية.. .

ونفشى التعذيب داخل المعتقلات، واستحدثت معتقلات جديدة في معسكرات الجيش، كمعتقل الهندسة العسكرية في معسكر الرشيد ومعتقل ابو غريب في معسكر الدبابات هناك ومعتقل كتيبة الدبابات الثانية في معسكر الرشيد. .(ص ١١٣)

ويقول الفكيكي : "وبعد شباط ١٩٦٣ تطورت هذه المدرسة وتوسعت اقسامها حتى دخلت افانينها كل بيت من بيوت العراق. . وبعد ان كان العهد الملكي يتردد الف مرة قبل ان يعتقل فتاة او امرأة لاسباب سياسية، عمت بعد الثورة ظاهرة اعتقال الفتيات والسيدات لاضعف الاسباب والذرائع. (ص ١١٤-١١٥)

يدين الفكيكي في كتابه ممارسةالبعث للتعذيب والقتل لخصومه، خاصة الشيوعيين، ولكنه حاول التخفيف من مسؤولية القيادة انذاك عن تلك السياسة بقوله : "برغم ان القيادة القطرية لم تعط امرا بالتعذيب، الا انها لم تعترض عليه ولم تشجبه الا في فترة متأخرة بعد ان كشفت جميع تنظيمات الحزب الشيوعي وبعد ان تصاعدت الحملة محليا وعربيا ودوليا ضدنا" (ص ٢٥٨) كما يقول "كنت اتردد، بين الحين والاخر على مراكز التحقيق ومعتقل قصر النهاية. واطلعت في حينها على الكثير من شهادات المعتقلين واقوال المتهمين . . . وبرغم عدم مشاركتي في تعذيب اي من المتهمين او المعتقلين، لاأذكر انني استنكرت التعذيب او ادنته، وكنت كغيري من ثوريي ذلك الزمان ارى ان حماية الثورة والحزب فوق اي اعتبار آخر، وان اذلال الخصم وابادته هما من صميم العقيدة واساليب الحزم الثوري. ـ "ص(٢٧٦) . ان معرفة القيادة بهذه الممارسات وعدم تصديها لها كاف لتحملها المسؤولة كاملة. ومع ذلك يشير ميشيل عفلق الى انه اهتم بأعلان عدم موافقته على ما يجري منذ ايار، اي بعد شهرين من انقلاب ٨ شباط ويقول انه طلب من الرفيق حمدي عبد المجيد الذهاب الى بغداد "وينبه الزملاء الاعضاء هناك لمخاطر الارتجال. . . فإني الحت عليه ان يسأل الاشفاء في العراق، نظراً للمسار الذي اختطوه، ماذا حصل بالحياد الايجابي؟ ويعرف الرفيق حمدي أني حذرت باستمرار من سياسة سفك الدماء والتعذيب، كائنة من كانت الضحايا، لان خلافاتنا مع الشيوعيين لايمكنها ان تبرر هذه الوسائل." (حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص. ٣٠٥)

ان اهمال المؤلف ذكر موقف ميشيل عفلق قد يعود لرأي المؤلف السلبي بعفلق بشكل عام، فهو يدين انانية وفردية عفلق الذي استخدم الحزب في العراق في حل مشاكله مع عبد الناصر والضغط عليه به (ص. ٩٧). الى الحد الذي استعجل انقلاب ١٩٦٨ قبل اوانه بحجة "ان اي تأجيل سيعني تسلم عبد الناصر للعراق وسيطرته عليه، وقال بان ذلك كارثة على الحزب في العراق وسورية وكل مكان." ص ٢٢٧

انقلاب شباط ١٩٦٣ والدور الامريكي

كثر الحديث عن دور امريكا في انقلاب ٨ شباط البعثي في العراقي، وابرزها قول علي السعدي المشهور، بان البعث وصل السلطة عام ١٩٦٣ بقطار امريكي، وكنت اتوقع ان يلقي المؤلف الكثير من الضوء على هذا الجانب وهو الذي انخرط بعد فصله من البعث عام ١٩٦٤ بالعمل اليساري والماركسي العربي، ومرة اخرى من حق القارىء ان يتساءل عن علاقة هذا الاهمال ونشاط الفكيكي الحالي مع جماعة المؤتمر الوطني العراقي الموالي لامريكا ؟؟ ومع ذلك اشار المؤلف دون تعليق الى حادثتين تؤكد وجود مثل هذه الصلة بين حركة البعث عام ١٩٦٣ والامريكان : اولها، الاشارة الى عثورهم على اضبارة تخص الدكتور ايلي زغيب، الاستاذ الامريكي اللبناني الاصل، المنتدب للتدريس في جامعة بغداد. فيقول المؤلف ان بتوصية وتزكية من ميشيل عفلق والقيادة القومية استخدمنا الدكتور زغيب لسنوات في نقل بعض الرسائل بيننا وبين القيادة القومية، وكان طالب شبيب هو صلة الوصل به في بغداد. وحين درستنا للملف وجدناه مليئاً بتقارير مديرية الامن العامة والاستخبارات العسكرية التي تشير الى علاقة زغيب بوكالة الاستخبارات الامريكية، وتعاونه مع حزب البعث وتطلب الى قاسم الموافقة على اعتقاله وابعاده عن العراق، غير ان قاسماً كتب على بعضها امره بابقائه ومراقبته بدقة. اتصلنا علي وانا، فورا بطالب شبيب في مكتبه بوزارة الخارجية وعرضنا عليه الامر واعلمته بعزمنا على اعتقال زغيب. لكنه نصح بالتريث وعدم التسرع في تصديق كل ما تدعيه وتكتبه دوائر الامن والاستخبارات، وطلب تأجيل البت في الامر لحين حضوره، بسبب اجتماعه انذاك مع بعض السفراء. في الوقت نفسه اتصلت بدوائر الامن والسفر وطلبت اليها منع زغيب من مغادرة العراق ووضعه تحت المراقبة. غير اننا اكتشفنا مساء ذلك اليوم انه غادر العراق عن طريق الرطبة البري" (٢٦٩). انتهى النص، ولم يضف المؤلف اي تعليق على هذه الحادثة. وفي صفحة ٢٨٣ يذكر المؤلف حادثة الاجتماع الاسبوعي بين وليم ليكلاند، مساعد الملحق العسكري الامريكي ووزير الدفاع صالح عماش، ومرة اخرى دون ان يتوسع او يعلق على هذه الحادثة. ويشير في صفحة ٢٨٧ الى لقاء علي السعدي مع عبد الناصر في اواخر شباط ١٩٦٣ للتهنئة بعيد الوحدة، قول عبد الناصر للسعدي محذرا اياه من وليم ليكلاند، الذي سبق ان خدم في القاهرة وأسماه عبد الناصر خبير انقلابات، ويستطرد الفكيكي ليقول ولكن السعدي "لم يفهم معنى التحذير ولم يكن يعلم بعلاقة ليكلاند ببعض البعثيين، عسكريين ومدنيين".

واذا ما قارنا بين هذين الحدثين وما قاله محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير الاهرام انذاك، في صحيفة الاهرام بعددها ٢٧ أيلول ١٩٦٣ عن حديث شخصي منفرد بين الملك حسين وهيكل في فندق "كريون" في باريس، جاء فيه قول الملك حسين :

"تقول لي ان الاستخبارات الامريكية كانت وراء الاحداث التي جرت في الاردن عام ١٩٥٧، اسمح لي ان اقول لك ان ما جرى في العراق في ٨ شباط (فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الامريكية. ولايعرف بعض الذي يحكمون بغداد اليوم هذا الامر ولكن اعرف الحقيقة. لقد عقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الامريكية، وعقد اهمها في الكويت. اتعرف ان . . محطة اذاعة سرية تبث الى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم واعدامهم ؟"

ويقول حنا بطاطو (ذات المصدر، ص. ٣٠٠) ان عضوا في قيادة البعث العراقي عام ١٩٦٣، طلب عدم ذكر اسمه، "اكد في حديث له مع المؤلف ان السفارة اليوغوسلافية في بيروت حذرت بعض القادة البعثيين من ان بعض البعثيين العراقيين يقيمون اتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الامريكية".

ان الموضوعية، دع عنك الامانة في المراجعة ونقد الذات، كانت تتطلب من المؤلف، مزيدا من التوضيح لهذا الجانب المهم في انقلاب ١٩٦٣.

رأي هاني الفكيكي بشخصيات بعثية قيادية

لقد تطرق المؤلف لعدد من شخصيات البعث، فهو ينتقد بشدة ميشيل عفلق سلوكا وفكرا. وبعد ان كان يتعامل مع عفلق بهالة من الاعجاب والقدسية حيث يقول "ربما كنا مأسورين بالاجماع شبه الديني الذي نجح عفلق في أسكانه بواطن نفوس البعثيين حول قدسيته وزهده والهامه" (ص ٢٠٠)، تحول الامر الى انتقاد لحد البغض خاصة بعد ان علم المؤلف ان عفلق اصر في ايلول ١٩٦٢ على فصلي من الحزب (ص ٢٠٧). فيقول عن كتابات عفلق، والحق ان احاديث عفلق وكتاباته عن ماضي الامة وتراثها تركت اثاراً مدمرة في ازدهار المعرفة ونمو علق سياسي داخل الحزب" (ص ٦٢)، وقوله ان ميشيل عفلق كان يدعو الى ان لا تقتصر مقاومة الافكار الهدامة على مناقشتها ودحضها، "بل تملي تصفية المؤمنين بها والداعين اليها" (ص ٧٧). وعن فردية عفلق يقول "فنرجسية عفلق جعلته لا يتصور اي ند له في الحزب" (ص ١٩٩) وبشأن قضية الاقليات كان عفلق واضحا اذ اعتبر الاكراد وغيرهم "افرادا من الشعب العربي، لا يطمحون الى اكثر مما يريده العرب انفسهم"، وانه انكر "وجود اقليات وطوائف مضطهدة وانما هناك اكثرية شعب مضطهد هو الشعب العربي" (ص ٢٩٥)

ويصف احمد حسن البكر قائلا، والبكر شخصية موهوبة القدرة على توظيف مظهره البسيط وقدراته الفكرية والسياسية المحدودة، وكثيرون هم اولئك الذي خدعوا به ووسموه بالسذاجة، لكنه يستبطن مكراً لاحدود له، وقدرة على خداع الخصم والغدر به". (ص ٣٤٤)

وعن علي صالح السعدي يقول، كان طالب في كلية التجارة وذو اصول كردية، ابن فلاح من محافظة ديالى، ومثله فيصل حبيب الخيزران وهو ابن شيخ عشيرة يملك اراضي شاسعة في ديالى. وتبعا لهذا التفاوت بات السعدي يقول بعد سنوات وكان قد اكتسب حسا طبقيا، هل يعقل ان يجمعني حزب واحد بفيصل الخيزران الذي كان أبي يشد حذاء ابيه ويربطه؟ (٦٦) ويصف مكانة علي في الحزب بقوله، كان ذا شخصية اقرب الى شخصية الزعيم الشعبي مع بعض الثقافة البعثية والسياسية، وبرغم انه كان محبوبا في الحزب، وكان لإسمه صدى داخل منظماته، بدأ يشعر، مع تطور عمل الحزب وتعقد مسؤولياته، بتفوق شخصية حازم (جواد) وقدراته. . . وكان هنا تحفظ على انفراد علي بشؤون التنظيم العسكري، تبعا لما عرف به من تسرع ومزاجية. . . وكان علي حاد الطبع، متطرفاً في احكامه، الودي منها والخصامي على السواء، سريع الحكم مزاجياً. وبرغم بساطته وتواضعه وميله الشعبي كان يصعب انتقاده او محاسبته. ولئن غلفت نزعتي البرجوازية الصغيرة بثقافة ماركسية متواضعة وانضباط حزبي عال وبعض تشذيب للسلوك، فان ثقافة علي التقدمية شوهتها قرويته الجامحة" (١٠٨-١٠٩)

وعن اعتقال واعدام عبد الكريم قاسم ذكر المؤلف الذي شهد عملية الاعدام "بدا قاسم متماسكا الى حد بعيد، وطلب قاسم تقديمه لمحكمة اصولية مشيرا الى انه لم يعدم او يسجن احدا الا عن طريق المحكمة. (٢٤٩) وقال قاسم قبل اعدامه، ان التاريخ سيخلد اسمي انني قاومت الاستعمار وانني بنيت للفقراء خمسة وثلاثين الف دار خلال عمر الثورة، وانني ذاهب ولكن لا ادري ماذا سيحصل من بعدي. . . ومع انهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفا بحياة الشعب. (٢٥٢)

ان عنوان كتاب الفكيكي (اوكار الهزيمة) جاء ليصدر حكما سلبيا على تجربة المؤلف مع البعث، علما ان صفحات الكتاب توضح ان الحزب وهو في حالة المعارضة وخاصة في الفترة المعنية بالبحث كانت له ممارسات ديمقراطية ضمن صفوف الحزب، كالانتخابات والنقاش الحر، ولكن المشكلة كانت في فكر الحزب وفي قياداته التي استلمت الحكم والتي يبدو من اشارات خفية انها كانت مخترقة من جهات اجنبية، اضافة الى قلة تجربة تلك الرموز القيادية وصغر سنها والى التناقض بينها وبين العسكريين. وبالامكان اخذ الفكيكي كنموذج فهو كما يقول كان من "قبضايات" الثانوية الفاعلين في الجو الطلابي في ثانوية الاعظمية" (٥٩) كما يذكر بانه " تم أنخراطي (في حزب البعث عام ١٩٥٤) لم يكن نتيجة اقتناع فكري بقدر ما كان حصيلة رغبة في العمل من موقع عروبي ضد الحكم القائم..." (ص ٦٥) ويصف المؤلف خلفيته الفكرية فيقول، فلنشأني في بغداد، والاعظمية بالخصوص، أترعت بقيم المدينة وتقاليد طبقتها المتوسطة. وبرغم تدين والدي كان معتقدي الديني ذابلا متراجعاً لا لمصلحة عقلانية متنورة بل امام طغيان المعتقدية القومية على نفسي. وبطبيعة الحال لم يصاحب ذلك ايمان بالديمقراطية او حرص على مؤسساتها. وما كنا نقوله ونكتبه عن الحريات لم يعد كونه لغوا ثقافيا وحزبياً او استخداما لمصطلحات درجت الاحزاب على مخاطبة الناس بها. (ص١٠٩).

وقد تغلف الصراع بين اجنحة الحزب برداء ايديولوجي يصفه المؤلف بيسارية طفولية مقابل يمينية جامدة ومتحجرة (٣١٨)، انتهى بسقوطه في تشرين الثاني ١٩٦٣، بعد تسعة اشهر من استلام السلطة بانقلاب عسكري اطاح بحكم عبد الكريم قاسم.

ان كتاب اوكار الهزيمة رغم انتقائية ذاكرة المؤلف، و محاولة المؤلف توظيفة لمشروع سياسي قائم حاليا، يبقى مرجعا لابد منه لكل معني بتجربة البعث الاولى بالحكم، وان المعلومات الخاصة بانقلاب ٨ شباط والصراعات بين اجنحة البعث الحاكم مهمة في فهم تلك التجربة وتصحح الكثير مما ورد في كتب رسمية صدرت من قبل نظام البعث الثاني، كتاب(ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق)، لمؤلفه علي خيون والصادر عن وزارة الاعلام العراقية عام ١٩٩٠. والكتاب هو نقد لتجربة البعث الاولى اكثر من كونه نقدا ذاتيا لسيرة المؤلف، وغالبا ما نجد المؤلف يتستر وراء الحزب في انتقاد الاخطاء ومسيرة الحزب في الحكم، محملا الاخرين، الذي يتهمهم باليمين ومنهم العسكريين بالمصيبة، خاصة عندما يتحدث عن ممارسة التعذيب والارهاب السياسي ضد خصوم البعث السياسيين، ومع ذلك لابد من تقدير جرئة الكاتب في التصدي لهذا الموضوع واستعداده لاثارته وبالتالي استعداده لمناقشة الاراء المخالفة، مما سيصب حتما في خدمة دراسة التاريخ السياسي المعاصر للعراق.

د. غسان العطية

نشر في صحيفة القدس العربي - لندن - ١٩ شباط ١٩٩٣

مع غسان العطية في اوكار الهزيمة

رد الاستاذ هاني الفكيكي، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد

يستحق الدكتور غسان العطية الشكر والتقدير على تعليقه حول كتاب " اوكار الهزيمة" الذي نشرته جريدة "القدس" الغراء. فمن جهة ذكّرني تعليقه بايام الاهالي والوادي والزمان والعرفان والمقتطف والاعتدال والكاتب وغيرها من منابر السياسة والادب وبأيام كان ادب الاختلاف وفقه النقد الموضوعي عقيدةً للناس. ومن جهة ثانية لانه أثار مسائل حسّاسة تلامس هواجس نفسية لاوساط عراقية وعربية واسعة وتداعب امزجتها السياسية، خصوصاً تلك المسائل التي قصّرت انا في ايضاحها والتحدث عنها بصراحة اكثر. ولكن الذي فاجأني هو ان الدكتور العطية الذي قضى عمره السياسي والثقافي بعيداً عن ظلمات الاوكار وجفاف اجواءها، استخدم في نقده نفس العُدة واستعان عليّ بالاسلحة ذاتها التي درج ابناء الحركات السرّية على استعمالها :

المؤامرة :

فقد استهل هوامشه بافتراض وجود مؤامرة ، مُعتبراً صدور هذا الكتاب آصرة من اواصرها، وراح يجتزأ النصوص عن سياقها ومن ثم رصفها في نسق آخر لتخدم غرضه .

وما كنت اتمنى للدكتور العطية اللجوء الى افتراض نوايا و مظان، يكذبها النص وتعارضها الوقائع، والبناء عليها لاصدار الاحكام واثارة الشبهات حول الكتاب ومضمونه وتوقيت نشره .

فقد كنت صريحاً في المقدمة، حين قلت انني "حين شرعت في تسجيل تجربتي في البعث العراقي، شعرت بخوف مبهم، هزني من الاعماق. خوف الفته وتعايشت معه. إذ ترعرع معي منذ طراوة وعي وافكاري، ونما في ليل الاستبداد الطويل، ماؤه من بئر الموروث الثقافي والتقليد المر. وعلى رغم ماقدمته الاحزاب والحركات السياسية من فرص للتمرد، فان الشعور المزمن بالاتهام والمروق الممزوج بالاحساس الدائم بالدفاع عن لنفس بقيا يسكنان نفوس العاملين في حقول النضال السياسي والتحرر الاجتماعي".

فالدكتور العطية تجاهل ذلك "الخوف المبهم" الذي "نما في ليل الاستبداد الطويل" واستسقى من " بئر الموروث الثقافي والتقليد المر" "وترعرع معنا" وتجاهل ايضاً ماذكرته عن محاولات الاحزاب والحركات الاصلاحية السياسية والاجتماعية التمرد على ذلك الخوف.

الحديث اذاً هو عن قدسية الموروث الثقافي وقوة التقليد وفكر الاستبداد وقيَمه ودور كل ذلك في الهزيمة، وخوف الكثيرين وانا منهم، من التصدي له والخروج عليه.

تلك هي دوافع تسجيل التجربة واهدافها، لئن جاء الاعتراف بالاخطاء وممارسة النقد الذاتي اطاراً لها، فقد الجأني ذلك "الخوف المبهم"، كما الجأ غيري، الى جلد ثقافة المجتمع وقوة تقاليده الرثة من خلال جلد الذات، والى محاكمة فكر الاستبداد وادانة قيَمه من خلال نقد النفس والاعتراف بالخطأ .

وربما هذا من مايميّز السياسي عن المثقف الاكاديمي، فالسياسي يخاطب ولاء الجمهور ورضاه اولاً ثم يخاطب وعيه، اما المثقف الاكاديمي فيخاطب وعي الجمهور اولاً واخيراً.

وفي عالمنا المتأخر، حيث تمتد تأثيرات المتقدية الدينية الى خارج حدود جمهور المؤمنين، وتتداخل مع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لعبت الحركات السياسية، وخصوصاً الايديولوجية منها، دوراً متميزاً في تضليل الناس والغاء المسافة بين الحداثة والتقليد، واستسلمت بانتهازية بالغة احياناً، لمقدسات ومُحرّمات منعت ومازال تمنع تطور عقل سياسي عصري وحديث.

إذ ما يزال الحديث مثلاً عن مكونات الشعب العراقي الاثنية والدينية والمذهبية إثماً، ومايزال البحث في تأثير الاسلام المذهب المشحون بالقيم والتقاليد الملوكية والقرون اوسطية، على تمزيق الشعب وتعطيل فكره ومصادرة عقله مروقاً وزندقة، فضلاً عن وسم هؤلاء، وانا منهم، بمرتكبي الكبيرة، الذين يتحدثون عن افلاس الفكر القومي العربي التقليدي في توحيد الامة وتحررها، وعن الحاجة لتحديث هذا الفكر وتجديده.

ولقد اعتبر العطية نقدي للبعث في العراق في هذا الوقت اصطفافاً مع كراديس هجمة حاقدة على العراق، وهو بهذا يعقد ألسنة المطالبين بالحرية للامة والراغبين بإزالة بعض اسباب الهزيمة او معرفة اسبابها، ويكرر علينا طروحات الاستبداد وفكره، بذريعة حفظ وحدة الجماعة وسلامة الثغور ومقاومة المؤامرة الخارجية.

ولو ان الاخ الدكتور العطية كان اكثر حرصاً على انصاف القاريء العربي والابتعاد عن تضليله لنقل له اسباب تسجيلي للتجربة واختياري هذا الوقت وهذا العنوان لها، مما يشير الى علاقة الفكر المهزوم بالهزيمة التي تعيشها امتنا العربية حيث قلت في مقدمة الكتاب (ولكن الهزيمة الكارثية التي بدأت بالحرب العراقية - الايرانية وانتهت بحرب الخليج ازالت عني التردد ورفعت الحواجز واستعادت كل مشاهد الهزائم التي عاشتها اجيال متعاقبة.

"وهالني ان ارى التخلف العربي يُجدد نفسه، ومعه حدة التشابه والتطابق بين تفاصيل المشاهد القديمة وبين ردود فعل الجمهور العربي ورموز الفكر القومي. وكأن الزمن العربي ثابت مُتجمد، بل كأننا، احزاباً وقيادات وجمهوراً، عشنا منذ خمسين عاماً خارج ذلك الزمن."

"وعدت كما عاد الكثيرون غيري، الى سماع ترانيم الفكر المهزوم، يبثها ويهوم بها، نفرٌ من رموزه الذين مهّدوا للاستبداد وتعايشوا معه، ونظروا للحرب العراقية - الايرانية، واغمضوا العيون عن إستدعاء بعض الانظمة العربية الأساطيل الأجنبية والخبرات الاميريكية، فيما انعقدت السنتهم خَرساً حين أبادت الغازات الكيماوية السامة بعض عرب العراق واكراده، ومزّقت إرادة شعبه في العيش المشترك، فأدركت ان تلك الدفاتر القديمة وقوانينها مازال دساتير مُقدسة لأوساط سياسية عراقية وعربية غير قليلة". فالذي هزني اذاً ودفعني لنشر الدفاتر القديمة هو الهزيمة الكارثية التي تعرض لها العراق وكون الثقافة المهزومة مازال تسيطر على الجمهور العربي وتمنّيه بالنصر وتعلله بالصمود. وكنت وما زلت اطمح ان يكون كتاب "أوكار الهزيمة"، وغيره من الكتب والمحاولات قد فتح باباً لاعادة النظر في العقل السياسي العراقي ومحاكمة الاسس الفكرية والثقافية والاجتماعية للدكتاتورية ولنهج العنف السياسي والاضطهاد الطائفي

والعنصري، لا ان يتخذ مادة للادانة الشخصية او لمحاكمة هذا الحزب او ذاك «« فالبعث وغيره من الاحزاب، وتجربتي وغيرها من التجارب، هي في آخر المطاف افرازات ومظاهرسياسيةواجتماعية لواقع ثقافي واقتصادي للمجتمع في فترة تاريخية محددة.

المشروع السياسي للمؤامرة !!

غير ان الدكتور العطية يُصر على ربط الكتاب ونقد البعث والفكر القومي عموماً بالمشروع السياسي الذي اشارك فيه الآن، والذي وصفه "يتمثل في المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهو تنظيم سياسي عراقي معارض لنظام صدام حسين، يضم بالاساس الحركة القومية الكردية وقوى اسلامية واخرى ليبرالية تلتقي جميعها في رفض الخطاب القومي العربي التقليدي ونبذ اطروحات اليسار الطبقية وشعارات العداء للاستعمار والصهيونية ومحاربة الامبريالية، بل وتدعو للتحالف مع الغرب وامريكا بالذات لمساعدته للخلاص من صدام حسين. كما ان المسؤولين الامريكان يؤكدون على ضرورة دعم هذا التجمع، ورسالة جورج بوش للكونفرس قبل ايام من انتهاء رئاسته تؤكد ذلك. وقد تعامل المؤتمر الوطني العراقي مع القضية العراقية من منطلق عرقي وطائفي، معتبرا الشعب العراقي خلطة سكانية بغالبية شيعية مع اقلية سنية واكراد".

نعم المؤتمر الوطني العراقي الموحد، تنظيم معارض لنظام صدام حسين، ويرفض الاطر الفكرية والطروحات السياسية التي مهدت للدكتاتورية وقادت الى الهزيمة، او على افضل الاحتمالات سقطت امام تحديات الحياة ووقائعها، ويعتبرها مقدمات نظرية وسياسية لوجود الدكتاتورية او تكرارها بوجوه جديدة. ولكنه لايدعو الى التحالف مع الغرب ولا يخص اميركا باهتمام استثنائي للخلاص من صدام، بل اعلن اكثر من مرة ان هذا واجب الشعب العراقي. انما هويدعو الى التعامل مع الغرب واميَركا كأمر واقع في ظروف دولية واقليمية جديدة ومن موقع عراقي مستقل، مستفيداً من تخلي الغرب عن النظام العراقي وانهيار تحالفات مع اصدقاء الامس.

في الواقع ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد مشروع سياسي، هو ايضاً من افرازات الهزيمة التاريخية للعراق والامة العربية ولايستطيع الادعاء تمثيل الشعب العراقي. فهو من جهة معارضة منفى، يُعاني مما تحمله معارضات المنافي من امراض وعلل، وهو من الجهة الاخرى تحالف وطني وعراقي واسع وعريض وميداني املته، حالة العراق المهزوم والمحتل والمستباح من قبل النظام الدكتاتوري ومن قبل القوى الاجنبية وقرارات الامم المتحدة ايضاً.

وفوق ذلك صاغه اصرار قوى الشعب العراقي على رفض الهزيمة والدكتاتورية والتصدي لهما، برجولة وعقلانية.

وامام هذا المشروع السياسي مهام وطروحات غير عادية، يحتاج انجازها الى جرأة وشجاعة وقدرة على استيعاب اساليب جديدة في العمل السياسي تمتاز بالواقعية والعقلانية وتبتعد عن التهريج والمزاودات الفارغة.

من المسؤول عن تدمير العراق؟

فقد نجحت الدكتاتورية على مدى عقود طويلة في تدمير المجتمع المدني العراقي، وسحقت الطبقة المتوسطة وتقاليدها التحديثية والتنموية، واجهزت على الاحزاب والنقابات والجمعيات والمؤسسات الثقافية، والغت حتى دور حزبها الذي تحكم باسمه، وامحت دور الصحافة والنشر، وصادرت التعليم واطفأت انوار العديد من دور المعرفة ومراكزها، وسخرت اموال النفط لتشويه الفكر والثقافة والانسان العراقي والعربي، فضلاً عن بناء دولة بوليسية ومخابراتية وعسكرية قادت البلاد الى حروب داخلية وخارجية عديدة مهلكة دون اي مبرر سياسي مشروع، الامر الذي سبب هزات وانفجارات اجتماعية واقتصادية ونفسية مدمرة في المجتمع العراقي.

ويكفي ان نقول ان جميع ما دخل العراق من تصدير النفط منذ عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٦٨، بلغ ما يقارب ستة آلاف مليون دولار، في حين ان وارد العام ١٩٨٠ وحده بلغ ستة وعشرون الف مليون دولار.

ولم يكن الغرب ولا الولايات المتحدة وبريطانيا بعيدين عما جرى في العراق، ولا عن نهب تلك الثروات النفطية الهائلة، ولم يترددوا في استثمار سياسة الحكم العراقي الطائشة والفردية في تبديد الثروة لاحكام سيطرتهم على اقتصاديات العراق والمنطقة. ومازلت اذكر كيف كانت دوائر غربية وعربية عديدة تطردنا وترفض الحديث معنا، لاننا كنا نعارض الحرب العراقية - الايرانية، ونطالب ايران والعراق بايقافها، ونعارض الحكم الدكتاتوري في العراق وانتهاكه لحقوق الانسان، وحين استخدم الغازات الكيماوية السامة ضد بعض كرد العراق ، لم استطع جمع اكثر من اربعة تواقيع عربية فقط لإدانة هذه الجريمة باسم العروبة وامتها . وكنا من القلائل الذين تصببت جباههم عرقاً بسبب تصريحات طه ياسين رمضان المذلة والمخجلة الى (Sunday times)، بعد سقوط الفاو حول القراءة السيئة للمعلومات الاستخبارية التي زودتهم بها الـ CIA عن تحركات القوات الايرانية، وكيف انهم فتحوا مقراً لـCIA في بغداد لقراءة صور الاقمار الصناعية لتجنب مثل هذه الاخطاء مستقبلاً. وما تنشره الصحف الاجنبية اليوم عن علاقة مراكز المال والصناعة الغربية وتزويدها نظام بغداد بمختلف انواع الاسلحة والمواد السامة بعلم وموافقة اعلى السلطات السياسية الغربية دليل على مانقول.

في حينها لم نسمع اصوات الاتهام للنظام بالعمالة للغرب ولا بانتهاكه للسيادة الوطنية وثوابتها، وسكت العالم وسكتت معه اوساط عربية عديدة على ذبح الشعب العراقي دفاعاً عن بوابة الوطن الشرقية امام الفرس المجوس.

موقف المثقفين العرب:

اكثر من ذلك، وعلى مدى عقود طويلة قام النظام بحملة منظمة لتهجير عشرات الالوف من النساء والاطفال والعوائل العراقية ورميهم خارج الحدود بدعوى انهم من اصول ايرانية ونهب ممتلكاتهم، في الوقت الذي كان ابناؤهم جنوداً في صفوف الجيش العراقي يقاتلون ايران، وكان في عداد هؤلاء بعثيون وادباء وشعراء وفنانون، وحين مات الاديب الكبير جعفر الخليلي مُهجراً عن العراق واغتيل المفكر محمد باقر الصدر لم نسمع من اتهم النظام بالطائفية ولا بالعنصرية ولا حتى باهانة الفكر وحريته.

ولئن ادعى هذا النظام عام ١٩٦٨ ان العروبة والبعث والاشتراكية مصادر لشرعيته، فقد انتهى اليوم الى الولاء العائلي والعشائري. وحين وقف الغرب وكل العالم معه في مطالبته بشط العرب والجزر الثلاث واندفع في حرب مدمرة مع ايران احرقت الحرث والنسل، ومزقت اجهزته ووسائل اعلامه المجتمع العراقي الى عرب واكراد وشيعة وسنة واخرجت العراق وايران من معادلة الصراع في الشرق الاوسط بعد اشهر قلائل من اخراج كامب ديفيد لمصر، عاد ليتنازل عن حقوق العراق ويفرط بسيادته وليزج العراق مُجدداً في مُغامرة

معروفة النتائج . وليعرّض الشعب العراقي الى المزيد من الذل والمعاناة ويرهن مستقبله ومستقبل البلاد بسلسلة من القرارات الدولية والعقوبات التي سيحتاج العراق عقوداً عديدة للتحرر منها مرة اخرى لم نسمع من بعض السادة المثقفين غير الشتائم على الامبرياليين المتآمرين الذين استدرجوا العراق وقيادته "الحكيمة"، كما استدرجوا بقية القيادات "الحكيمة"منذ عام ١٩٤٨ . اما الامة؟ اما المجتمع؟ والثقافة المهزومة؟ ومن يصنع القرار السياسي؟ والديمقراطية؟فكلها بخير وعافية.

وكانت فنادق بغداد آنذاك مليئة بالمثقفين والمفكرين العرب والاجانب الذين توافدوا لاعلاء "حرية" الكلمة واقتطاف عطاءالثقافة الاخضر.

اما على الصعيد الاقليمي فالعراق اليوم بلد كسيح غير ميت، ولا اظن انه سيستعيد دوره العربي والخليجي الفاعل والايجابي المؤثر بمجرد غياب صدام حسين ونظامه، ولاهو سيستعيد عافيته الاقتصادية ومكانته في السوق النفطية والمالية بضربة ساحر، فامامه وامام شعبه طريق طويل من المعاناة والصبر وربما الذل، في ظروف اقليمية بالغة التعقيد وظروف دولية جديدة مازال مشبعة بالتقاليد الامبريالية، ولاأعتقد انها ستخفف من المعاناة الاقتصادية لشعوب العالم الثالث ان لم اقل العكس ، حتى تلك الشعوب التي تدر نفطاً.

فالمؤتمر الوطني اذاً، هو مشروع سياسي يطمح الى تحرير العراق واعادة بنائه وتأسيس نهج سياسي جديد ينبذ احتكار المعرفة ويدين الاستبداد والنهج الطائفي والعنصري، وإن امكن تكوين عقل سياسي جديد. المسألة ليست فقط في التخلص من الدكتاتورية، انها ابعد من ذلك، تصل الى بناء المؤسسات المدنية وتمتين النسيج الاجتماعي والارادة العامة للعرب والاكراد في العيش المشترك في وطن واحد، فضلاً عن وارساء الاسس الثقافية والسياسية والاجتماعية لدولة القانون واعادة الاعتبار للقضاء، واسترجاع حصة العراق من السوق النفطية ومعالجة الآثار المدمرة على اقتصاد العراق واعادة اعماره، والغاء القرارات الدولية المقيدة لحريته وسيادته وامنه سياسياً واقتصادياً. وامام هذه الطموحات والمسؤوليات يحرص المؤتمر على التحالف مع الدول العربية والاسلامية، والتعاون مع جميع دول العالم، وخصوصاً تلك التي تؤثر في القرارات الدولية.

ما العمل؟

ترى ماذا يقترح علينا الدكتور العطية بديلاً عن هذا الموقف؟ وكيف يرى اخراج العراق وشعبه من هذا المأزق التاريخي؟ وهل يتفق معنا ان الدكتاتورية والحكم الفردي والسياسات الغربية والثقافة العربية المهزومة هي عوامل الكارثة واركانها ام لا؟ واذا اراد منا البعض الاستسلام لاطروحات الحرب الباردة العتيقة في مسائل اولويات الصراع والتناقص الاساسي والثانوي والغاء المصالح القطرية والقومية او اخضاعها لاعتبارات اخرى، فان لنا اجتهاد آخر وقراءة سياسية مختلفة.

ربما يرى بعض الاخوة ومنهم الدكتور العطية، ان المصالحة مع النظام الدكتاتوري او التحالف مع البانيا وجزر القمر!! هما الطريق للخروج من هذا المأزق!!

ان كيل الشتائم للامبريالية والضرب على طبول الحرب ضدها وملء الدنيا ضجيجاً حول انفرادها وهيمنتها ولثغها لدماء الشعوب، ليس بالضرورة موقفاً وطنياً. واذا كان الموقف الوطني يوماًما هو تحرير كامل التراب الفلسطيني !! فان تطبيق قراريّ ٢٤٢ و٣٣٨ واعادة الامور الى ماقبل كارثة ١٩٦٧ هما الموقف الوطني اليوم!! ولئن كنا نتهم يوماً ما من يعارض الوحدة الاندماجية بالاتحاد الفدرالي، عميلاً وشعوبياً، فان الحفاظ على استقلال العراق، الدولة القطرية التي رسم الاستعمار حدودها، والذود عن حياضها وتقديسها اصبح مطلب الجميع.

ولئن فرّط الجميع يوما ما بالحريات السياسية، خدمه للثورة والوطن، فان الديمقراطية اليوم مقياس الوطنية!!

لقد اثبتت تجربتنا، نحن شعوب العالم الثالث، ان الامبريالية ليست نمراً من ورق.

ولكن، ألايتفق معي اخي الدكتور العطية ان تجربتنا اثبتت شيئاً آخر؟ ذلك هو ان الفكر القومي العربي التقليدي وما افرزه من عقل سياسي ومشاريع حالمة، وان ثقافات الحرب الباردة وشعاراتها اليسارية والموروث الثقافي والسياسي الاستبدادي هي نمور من ورق!!

البعد الطائفي:

وفي معرض حديث الدكتور العطية عن ما اسماه "اقحامي البُعد الطائفي بشكل مُفتعل" في وصف التجربة" فهذا مما يدعو حقاً الى الاستغراب. فانا لم اقل ان الصراع داخل البعث كان طائفياً، ولا كان المزاج السياسي آنذاك، في فترة "النهوض الثوري القومي والديمقراطي"، يسمح بظهور الحس الطائفي الى مسرح الاحداث العلني، ولكنني اردت الاشارة الى البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها البعث واتسعت قواعده، فضلاً عن تسمية المؤثرات التي تساهم في بلدٍ كالعراق في بلورة ملامح الشخصية ومقوماتها. فلايكفي ان نحكم على عمرٍ او زيدٍ من خلال اللافتة العروبية او الماركسية او الاسلامية التي يتضلل بها. ونقيّم نهجه ومواقفه وسلوكه السياسي بالتالي.

ففي "اوكار الهزيمة" حرصت على ابراز الجذر الطبقي والديني والمذهبي والقومي لكل من ذكرته من اعضاء الحزب، المدنيين والعسكريين، دون ان انسى اصوله المدينية او الريفية القروية.

وبرغم اهمية هذا الموضوع وضرورة كشفه ومعالجته، يبقى البحث فيه مكروهاً، بسبب الحساسية المفرطة عند الناس تجاه الآثار المدمرة التي سببتها الطائفية في المشرق العربي والعراق، وايضاً بسبب ارتباط هذه المسألة بموضوع السلطة السياسية والاقتصادية وبُنيتها الاجتماعية.

وينبغي هنا التمييز بين توصيف المجتمع العراقي وتشخيص تنوعاته القومية والدينية والمذهبية، وبين النهج السياسي الطائفي والعنصري.

واقع الامر فان عدم التوسع في هذا الموضوع يُشكّل في نظري نقصاً في الكتاب. وربما مازلت تحت تأثير الفكر القومي التقليدي او ارهابه، الامر الذي جعلني اتناول مفردات الشعب ومكونات المجتمع العراقي وتقاليدها، بتردد ظاهر وابتسار مُغلف باطروحات الرومانسية القومية.

ولعلي لا اجانب الحقيقة إذا قلت ان فكرنا القومي العربي في مفهومه الى الشعب والامة، سقط في بلدٍ كالعراق، في مأزق الشوفينية والتسلط العنصري، فضلاً عن الاضطهاد الطائفي. فالفكر القومي العربي، فكر توحيدي، هو فكر الامة الكبيرة، واذا اراد بعض رواده ودعاته، عن وعي او بدونه، ان يكونوا ورثة الاسلام العثماني، في نهجه التوحيدي ونظرته الى الامة، فانهم تعاملوا مع الاقوام غير العربيةوالعرب من غير السنة او من غير المسلمين تحت تأثير مفهوم

الملة. وفي حالات افضل بمنطق الكل والجزء او بمنطق الاكثرية والاقلية، إن لم اقل بمنطق السادة والموالي والجماعة والخوارج. والاقليات القومية والمذهبية والدينية كانت ، من منظور ذلك الفكر، كيانات ناشزة نافرة، نازعة نحو إثم التشتت والتواطؤ مع العدو الاجنبي، خصوصاً تلك المتمسكة بحقوقها وتمايزها كالكرد، او تلك التي تمتلك طروحات مُغايرة في مسألة الامامة والسلطة والتشريع الفقهي الاسلامي كالشيعة.

وقد لامني الكثير من الاصدقاء على ذكر الاساس المذهبي لهذا العضو الحزبي او ذاك، واعتبروه كما ذهب الدكتور العطية، اقحاماً لموضوع لاعلاقة له بهدف الكتاب. واكثر من ذلك هناك من الصقَ بي تهمة السقوط في مستنقع الطائفية، وغيرهم من تغير خطابهم معي وصاروا يحدثونني بنبرة حذرة ما عهدتها معهم من قبل!!

والغريب ان بعض الطائفيين الشيعة، الذين يحلو لهم تفسير التاريخ من منظور طائفي، ارتاحوا لما ذكرته في كتاب "اوكار الهزيمة" وتوهموا انهم اسقطوا علمانياً آخر!! .

ولا ادري لماذا يطالبني الدكتور العطية بالادلة والامثلة علي وجود الطائفية، في الوقت الذي اكدها هو في رده عليّ حين قال " هذا لايعني انه لم يكن هناك تمييز طائفي، ولكنه كان في طريقه الي الانحدار وليس الصعود في العقود الاخيرة من العهد الملكي، ومع ذلك بقيت بعض مؤسسات الدولة وبالذات الجيش بعيدة عن الكثير من الشيعة." الخلاف اذاً على الدرجة والحدود وليس على اصل وجود النهج الطائفي، وهو حين يسترسل في تعداد مآثر العهد الملكي في انصاف الشيعة "بوتيرة متصاعدة" الى درجة "بات فيها عدد الوزراء الشيعة مساوياً في معظم الاحيان للوزراء السنة" وبعد اربعين عاماً من تأسيس الدولة، فقد غاب عنه، وهو استاذ العلوم السياسية ان المهم هو كيف يصنع القرار السياسي ومن يصنعه؟، ومن يُمسك بمركز السلطة وناصيتها؟ ومدى توفر القناعة عند الناس بأن حرية المواطن وحقوقه وامنه هي من وظائف الدولة، وليس عدد الوزراء والمهندسين والاطباء من هذه الشريحة الاجتماعية او تلك .

فالاكراد ايضاً شاركوا في الوزارات وفي عدد من مؤسسات الدولة غير انهم لم يكونوا شركاء في رسم سياسة الدولة ولا صنع القرار السياسي او الاقتصادي فيها.

وكيف يفسر الاخ العطية انقلاب العديد، من القوميين والبعثيين والماركسيين القدامى ممن نعرفهم، على اعقابهم وسقوطهم في جهالة الطائفية وتجارتها الشيعية او السنّية المربحة هذه الايام؟

يقول علم النفس، الاجتماعي والسياسي، ان شخصية الفرد تستكمل ملامحها وتكتسب معظم خيرها وشرّها، قبل ربيعها السابع. فكيف يريد الدكتور العطية ان نتحدث مثلاً عن ابن القرية العراقية الفقيرة، بالطريقة نفسها التي نتحدث فيها عن ابن الطبقة المتوسطة البغدادية او البصرية او الموصلية، فضلاً عن ابناء النجف وكربلاء الذين يفتحون عيونهم على مواكب الحزن ومسيرات البكاء على السُلطة المغتصبة!!

وهل يجوز القاء اللوم، كل اللوم، على هذا الحاكم او تلك السلطة، بسبب الهزيمة، واعتبارهما مصدر الشر؟ وان في غيابهما سيعود الربيع الى جنتنا !!

وقد اشرت بوضوح الى هجمة الريف على المدينة، وتراجع الطبقة المتوسطة وتقاليدها، ولعبة التوازن الطبقي والطائفي التي انتهجها حكام العهد الملكي واغرقت الجيش بالضباط من ذوي المنبت القروي المحافظ، الامر الذي ساهم في تحديد السيماء الطبقية والاجتماعية والفكرية لقوى الحزب المدنية والعسكرية، وطبع سياسات الحكومات العسكرية اللاحقة.

والدكتور العطية تجاهل، في معرض اللوم على "اقحامي" و"بشكل مفتعل" كما قال البعد الطائفي ، تحوّل الولاء القومي والوطني الى ولاءات قروية ومذهبية وعشائرية. وتجاهل تمذهب الاسلام في عراقنا، وتحوّله سياساً الي تنظيمات شيعية وتنظيمات سُنّية. فضلاً عن تجاهله الاستجابات" الشعبية" لنهج هذا الحاكم الطائفي والعنصري او ذاك، او حتى الرضى به ومباركته. ولعَمري فانه من تبسيط الامور ومجانبة الحق القول، ان السكوت العربي والعراقي عن رش الناس العراقيين بالغازات الكيماوية في الشمال والجنوب، وعن تهجير آلاف العوائل العراقية ورميها خارج الحدود، وعن حروب داخلية وخارجية دمرت العراق ومزقت وحدة شعبه وعن احتلال الكويت والجرائم الهمجية التي جرت هناك. هي فقط بسبب النظام وارهابه ، ولاعلاقة لها بالمجتمع وثقافته وتقاليده.

كلمة اخيرة في هذا الباب، كيف يُفسّر الدكتور العطية عدم سقوط الحزب الشيوعي العراقي في غياهب الطائفية والعنصرية، وهو اكثر الاحزاب تأكيداً وحديثاً عن التنوع القومي والمذهبي والديني والطبقي للمجتمع العراقي؟ ذلك النهج الذي كنا كقوميين نسمه بالشعوبية واستطاع الحزب الشيوعي العراقي، بسبب اعترافه بهذه الخصوصيات وكشف جذور الاضطهاد القومية والمذهبية والطبقية، ان يجعل تنظيمه نموذجاً للعراق ولشعبه.

فقد اعمتنا الايديولوجيا القومية التقليدوية عن رؤية العلامات الفارقة التي تميّز هذا القطر عن ذاك، وتمنحه خصوصية محلية يجب الاعتراف بها والتعامل معها كما هي لا كما تدعي الايديولوجيا.

واذا كانت العصبية القومية العربية من عوامل قيام الدولة العراقية، فلربما ستكون، بفعل الفكر القومي التقليدي وممارساته، من عوامل سقوطها ايضاً.

العهد الملكي:

اخذ علينا الدكتور العطية عدم انصاف العهد الملكي، وتسجيلنا فشله في اقامة حكم دستوري ديمقراطي وارساء اسس مواطنة عصرية، فضلاً عن عجزه في توظيف ثقل العراق الاستراتيجي.

وفي سياق رده استعان علينا الدكتور العطية "ببرلمان ١٩٢٢" وبـ "محاولة فيصل الاول في بناء الوطن والمواطنة العراقية" واستكبر علينا الغاء كل تلك "الايجابيات بسبب اخطاء ارتكبها نوري السعيد وآخرون في مراحل لاحقة".

مرة اخرى يثير الدكتور العطية، استاذ العلوم السياسية، الاستغراب والعجب!!، فنحن نتحدث عن عهد حكم العراق رسمياً منذ ٢٣آب ١٩٢١وحتى ١٤ تموز ١٩٥٨، ولم يحكم فيصل الاول في ذلك العهد غير مايقارب السنوات العشر، كان فيها موزعاً قلقاً بين ارضاء الانكليز وتنفيذ شروطهم وبين استمالة الوطنيين العراقيين واحترام مبادىء ثورتهم وشروط بيعتهم له، والتي نزعوها عنه بعد سنة واحدة من تسنمه العرش بسبب تخليه عن الدستوروالانتخابات وقبوله لانتداب. ولا ادري عن اي برلمان يتحدث الدكتور؟ ففي عام ١٩٢٢ قرر مجلس الوزراء العراقي برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب انتخاب

مجلس تأسيسي وحدد يوم ١٩٢٢/١٠/٢٤ موعداً لبدء الانتخابات.
وكان مطلوباً من هذا المجلس ابرام معاهدة الانتداب على العراق، وقد جوبه قرار مجلس الوزراء بفتاوى العلماء والمجتهدين في النجف والكاظمية الداعية لمقاطعة الانتخابات ورفض المعاهدة والانتداب. وبسبب تلك الحملة الشعبية لم يتم انتخاب النواب إلا في يوم ١٩٢٤/٢/٢٥ اي بعد ستة عشر شهراً، وقد تجاوب الشعب العراقي مع دعوة المقاطعة آنذاك.

والواقع فان فيصلاً الاول لم يستطع الوفاء بتعهده في اجراء الانتخابات وتشريع الدستور، وبعد عام على تتويجه واحتفالاً بتلك الذكرى الوطنية، نفت السلطات البريطانية ووزارة النقيب السادة جعفر ابو التمن وامين الجرجفجي والسيد محمد الصدر ومحمد حسن كُبّة وعبد الرسول كُبّة والشيخ محمد الخالصي والشيخ محمد مهدي البصير وعبد الغفور البدري وابراهيم حلمي العمر وحمدي الباچهچي والشيخ احمد الداوود وغيرهم من قادة الحركة الوطنية الى جزيرة هنجام وشنّت حملة اعتقالات واسعة شملت المعارضين للانتداب والمعاهدة.

واعتقد ان الدكتور العطية يعرف ايضاً ان المندوب السامي الانكليزي امر القوة الجوية البريطانية بقصف مناطق الفرات الاوسط وديالى وكردستان وتدمير مرابع العشائر العربية والكردية المؤيدة للحركة الوطنية ومجتهدي الشيعة آنذاك.
فضلاً عن ان الكرد لم يشاركوا اصلاً في الاستفتاء العام الذي تمَّ بموجبه تنصيب فيصل ملكاً.

لسنا هنا بصدد الاستطراد التاريخي، ولكن نوري السعيد وزير الدفاع وجعفر العسكري رئيس الوزراء وعلى جودت الايوبي وزير الداخلية وبدعم من المندوب السامي آنذاك، مارسوا تدخلاتهم وتهديداتهم في حرف وتزييف المؤسسات الدستورية منذ ذلك الحين ولم يكن عمر الدولة غير ثلاث سنوات. وينقل الاستاذ حسين جميل في شهادته السياسية نصاً من رسالة "مس بيل" حول الطريقة التي جمع فيها النواب ليلة التصديق على المعاهدة، نقلته عن الحاج ناجي - نائب بغداد - إذ تقول "وصف لي الحاج ناجي،والخوف يغشاه، كيف سحبته الشرطة من فراشه وزج به في السيارة وهو لايعلم اذا كان سيؤخذ الى المشنقة او الى مكان آخر".
فنوري السعيد والآخرون رافقوا العهد منذ تأسيسه وما اسماه الاخ العطية "اخطاء في فترات لاحقة" هي في الحقيقة نهج وعقيدة لازما الدولة العراقية منذ تأسيسها. وما مذكرة فيصل الاول الشهيرة إلا شهادة من الاهل على مانقول.

فذلك العهد هو الذي سن قانوناً للجنسية العراقية، والحديث عن المواطنة العراقية، اثبت فيها ذلك النص الشائن والمعيب والذي مايزال معمولاً به: "التابعية العثمانية" و "التابعية الايرانية"، وهو الذي بدأ في ابعاد المعارضين السياسيين ونفيهم الى خارج الحدود وشرّع القوانين لاسقاط الجنسية العراقية عنهم. وهو الذي كرّس التقاليد الطائفية والاستبدادية، وهو الذي بنى مؤسسة عسكرية عقيدتها القتالية هي قمع الكرد في الشمال والعشائر العربية والفلاحين في الجنوب والفرات الاوسط.

ومن الذي اوصل اجيال عديدة من العراقيين الى اليأس من الانتخابات والبرلمان والعمل السياسي العلني،والجأهم الى الجيش والعمل السري والعنف والاستعانة بالدعم الخارجي.
والواقع فان الخلاف الاساسي بيني وبين الدكتور العطية هو في زاوية التناول وطريقة قراءة الاحداث ، فتراه يميل دائماً للمقارنة والمواجهة بين عهد وعهد، وكأنه يتحدث عن بلدين ومجتمعين متباعدين، او ان الهدف هو الأدانة وتحديد حجم المسؤولية، وهذا ما لا اتفق عليه معه. فتاريخ الدولة العراقية الحديثة، الثقافي والسياسي والاجتماعي، هو كلّ واحد ، مُتصل، مُستمر بخيره وشره ، من فيصل الاول الى صدام. والتراكمات والتأثيرات السياسية والاجتماعية والثقافية تعطي ثمارها ونتائجها في التوجه العام للمجتمع، برغم لجوء الدكتور وبعض الكتّاب الى محاولات التقطيع والتجزئة لاغراض سياسية في الغالب.
وإلا فما معنى الحديث عن الموروث الثقافي والسياسي؟ وما معنى مقدمات هذا الحدث او ذاك الانعطاف، التي تنمو في احشاء المجتمع وتعبر عن نفسها بهذه الطريقة او تلك؟
وكيف نُفسر تعبير الامة عن ذاتها ومصالحها ودفاعها عن امنها باشكال مختلفة وتحت لافتات ايديولوجية متنوعة تبدو احياناً متناقضة؟ قومية عربية ، ماركسية، اسلامية. ومن هم هؤلاء الذين "خانوا" الديمقراطية والبرلمان وصادروا الحريات وتحالفوا مع الحكم الفردي العسكري بعد ١٤ تموز ١٩٥٨؟
هل عملوا ماعملوا لانهم مجبولون من طينة اخرى مستوردة؟ أليسوا هم ابناء العراق الذين ولدوا فيه وتفتحت بصيرتهم وابصارهم علي مافيه من فكر وثقافة وممارسات، فضلاً عن ارث التقاليد والتناقضات الاجتماعية والطبقية وغيرها؟ الم يكونوا معارضات سابقة تسلمت الحكم عن طريق الانقلاب العسكري او الثورة؟
فالقول بان السلف الملكي خير من الخلف الجمهوري، قول مردود علمياً، ويستبطن مفهوماً دينياً وقدرياً للخير والشر، والاخطر من ذلك للمعرفة.
وسيرى العراقيون والعرب معهم، في اجيال العقود القادمة تأثيرات الحكم الدكتاتوري، والحروب المدمرة وحروب الابادة الداخلية، وتراكمات النهج الطائفي والعنصري ومصادرة الحريات، فضلاً عن نتائج الذل الذي عاناه الشعب العراقي ومايزال بسبب تسليط الدكتاتورية عليه والهزيمة، وبسبب التجويع والعقوبات عن جرائم لم يكن مسؤولاً عنها.
ومع كل ذلك فانني اقول اليوم، لامن باب المقابلة والمقارنة، وانما لمعرفتي بضعف الفكر الديمقراطي وغياب الثقافة العقلانية، ان ديمقراطية ناقصة ومشوّهة خير الف مرة من اية دكتاتورية.

الدور الاستراتيجي:

واذا كان موقع العراق الجغرافي وثرونه النفطية وهوية الدولة الفكرية العروبية، قد حددت الاهمية الاستراتيجية للدولة العراقية، فأن عوامل اخرى اثرت في توازن الاداء السياسي وفي توظيف الثقل الاستراتيجي للعراق.
فالاستقرار السياسي كان معدوماً، ولم تستطع الكثير من الوزارات والمجالس النيابية الاستمرار في المسؤولية لفترات دستورية كاملة، فضلاً عن انتفاضات الفلاحين العرب والاكراد، وحركة الآشوريين، والقمع الدموي لتلك الحركات وتصاعد المعارضة السياسية في المدن والمقتل الغامض للملك غازي. الى جانب ذلك كان تدخل الجيش في

الشأن السياسي العام بتصاعد واستعانة السياسيين. حكاماً ومعارضة، بالضباط تتواتر بدءاً من تأسيس الدولة، ومروراً بانقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، وحركة مايس ١٩٤١ والثورة الكردية ١٩٤٧، وحكومة نور الدين محمود ١٩٥٢ واخيراً ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان نهج حكومات العهد الملكي كان مصدراً لانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، الامر الذي اضعف دور العراق الاستراتيجي ومنعه من ان يكون قوة اقليمية فاعلة.

اما الامر الثاني فهو الانحياز الكامل للغرب والانجرار الى السياسات الحربية الدولية. فمنذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام ١٩٥٨، والسياسة الخارجية صدىً للسياسة البريطانية واصبح العراق جزءً من خططها الاستراتيجية، سواء مابعد الحرب الاولى او الانقياد للحلفاء في الحرب الثانية، فضلاً عن مبالغته في التورط في سياسة مكافحة للشيوعية والحركة القومية العربية، واصطفافه في المعسكر الغربي، الامر الذي عزل العراق عربياً واستدرجه الى تحالفات، لا ناقة له فيها ولا جمل، من ميثاق سعد آباد الى حلف بغداد. واللافت ان العهد الملكي "نجح" فعلاً في اقامة علاقات ود وحسن جوار مع تركيا وايران ولكنه فشل في اقامة علاقات ود مماثلة مع سوريا ومصر والسعودية العمق الاستراتيجي الطبيعي لدولة عربية.

وليس من الانصاف اليوم تسويد كل السياسات التي انتهجها العهد الملكي ، ولسنا في معرض تقويمه، ولكننا نعتقد ان التخلي التدريجي لذلك العهد عن الهوية الوحدوية القومية العربية، التي كانت مصدراً اساسياً لشرعية قيام الدولة، وتبنيه الكامل لمفهوم الامن الغربي ومشاريعه آنذاك افقدا الدولة العراقية ثقلها الاستراتيجي، وحكومات ذلك العهد ركيزة هامة من ركائز الشرعية.

وهذا مايُفسر الى حدٍ كبير انتزاع عبد الناصر للمبادرة، ذلك انه قاد التيار ووقف معه لاضده.

رواية هيكل

ويستشهد الدكتور العطية بما نقله هيكل عن الملك حسين حول وجود محطة اذاعة سرية كانت تبث الى العراق وتزود رجال الانقلاب يوم ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣باسماء الشيوعيين وعناوينهم للتمكن من اعتقالهم واعدامهم .

ان قليلاً من التأني والتجرد يسقطان الصدق والمنطق عن هذه الرواية المصنّعة لغرض سياسي واضح.

فاذا كان جلالة الملك حسين واثقاً من علاقة الاستخبارات الاميركية بحركة ٨ شباط، وعالماً بالاجتماعات التي تمت بين ممثلين عن حزب البعث والاميركان في الكويت، فلماذا لم تسلم الاستخبارات الاميركية تلك القوائم بالاسماء والعناوين باليد اليهم؟ او ترسلها لهم عن طريق السفارة ومعاون الملحق العسكري، رجل الاستخبارات الاميركية في بغداد آنذاك؟

وهل ان الاذاعة السرية يسمعها الانقلابيون فقط؟ واذا كانت تبث الى العراق فلماذا لم يسمعها الشيوعيون فيغادروا اماكنهم واوكارهم؟ واذا كان الحزب الشيوعي العراقي مخترقاً الى درجة معرفة الاستخبارات الاميركية باسماء قادته وعناوينهم وتفاصيل تنظيماته المدنية والعسكرية فما الداعي الى الخوف منه؟ ولماذا لم تُسرّب هذه المعلومات الى قاسم واجهزته لتصفيتها، كما تسرّبت معلومات عن قوى اخرى اقل خطراً على مصالح الغرب؟ ام ان قاسم واجهزته سلما تلك المعلومات للمخابرات الاميركية؟ الامر الذي يلغي مبرر التآمر عليه؟ وماذا يقول السيد هيكل عن هادي هاشم الاعظمي وجميع التفاصيل التي وضعت آنذاك بتصرف الرئيس عبد الناصر واجهزته؟. وحين التقى الرئيس عبد الناصر الوفد العراقي بعد ٨ شباط ١٩٦٣ طلب اليهم، وبحضور السيد هيكل، ايقاف ملاحقة الشيوعيين وقتلهم، يومها حدث السيد هيكل جلال الطالباني عن "وليم ليكلاند" وعن ضرورة الاتصال به في بغداد، وكان يعلم ان التنسيق لايتم عبر الاذاعات، السرية منها والعلنية.

بقي ان نعرف ان الحديث الشخصي والمنفرد بين جلالة الملك حسين والسيد هيكل، جرى بتاريخ ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣، وكانت العلاقات بين البعث والقاهرة آنذاك في الحضيض، والوحدة الثلاثية سقطت والتمهيد لكارثة ١٩٦٧ واسقاط القوى الوحدوية ودفعها للاقتتال كان قائماً ونشطاً. ولعل الدكتور العطية بالغ في التجني حين قال في هذا الصدد " ان الموضوعية ، دع عنك الامانة في المراجعة ونقد الذات، كانت تتطلب من المؤلف مزيداً من التوضيح".

واعتقد انه سيكون من غير الموضوعية ومن الظلم، اصدار الاحكام وايرادالروايات التي يعرفها المؤلف، دون سند او بيّنة ثابتة. ففي العقل السياسي العراقي، وربما بسبب ما تعلمناه من الشيوعيين ومن الاستبداد، اصبح الاتهام بالعمالة والخيانة والارتباط بهذه الجهة او تلك خاضعاً للهوى الشخصي او الخلاف الفكري والسياسي، وتعودت اوساط عديدة على اطلاقه دون دليل ملموس، ومانراه اليوم من مصادرة البعض لسلطة القانون والدولة واصدارهم احكام التجريم والادانة على هذا وذاك هو من مخلفات ذلك العقل السياسي الرث.

فقصة اعلام السفارة اليوغسلافية للقيادة القومية حول "اتصالات بعض القادة البعثيين بممثلين للسلطة الاميركية" آنذاك، استقاها الدكتور حنا بطاطو منّا حين كان يزورنا في قرية قرنايل في لبنان عام ١٩٦٤، وكان مصدر معلوماتنا ممثلو السفارة اليوغسلافية ومسؤول وكالة انبائها "تانيوغ" . ولم نكن على علم بذلك حين كنا في الحزب والمسؤولية. وفسرّنا إعلام الاخوة اليوغسلاف لنا من باب اعلان التأييد لنا وتقوية حجتنا في صراعنا مع عفلق والقيادة القومية آنذاك . ولئن لم اذكر تلك القصة واسماء ابطالها، فلأنني لا املك تفاصيل الاتصال وما وصل الى القيادة القومية من معلومات، وربما لهذا السبب طلب المتحدث من الدكتور حنا بطاطو عدم ذكر اسمه.

لقد اثار الدكتور العطية مسائل عديدة في هوامشه، كشفت من حيث لايريد، عن تخندقه في "اوكار الهزيمة" وثقافاتها، امام محاولتي، ربما غير الكاملة، في الخروج منها وعليها. وهو لئن حاول الدفاع عن الاستاذ ميشيل عفلق وابراز "معارضته لسفك الدماء والتعذيب " فقد تناسى سكوت الاستاذ عن انهار الدماء التي جرت هدراً، وطوفان التعذيب الجارف الذي يفضح موقفه الحقيقي من هذه المسألة، خصوصاً في غياب خطر عبد الناصر وانفتاح الغرب والشرق على ثروات العراق النفطية سياسياً وتجارياً في فترات لاحقة.

واذا كانت ذاكرتي انتقائية، كما اشار العطية، وربما هذا صحيح، فقد ركبّت في النهاية نظرة كلية لتاريخ المرحلة، اهم مافيها ذلك، التواصل والتراكم والتناقض، الذي كوّن العقل السياسي الذي اوصلنا الى الهزيمة . ■

العراق: شؤون داخلية

العراق لايزال لديه القدرة على انتاج صواريخ

بغداد، ليون برخو، رويتر ١٩٩٢/٤/٢

قال خبير للامم المتحدة في الاسلحة الخميس ١٩٩٢/٤/١ ان العراق الذي يرزخ تحت وطأة عقوبات تجارية صارمة تفرضها المنظمة الدولية لايزال لديه القدرة على انتاج صواريخ ذاتية الدفع.

واضاف الخبير نيكيتا سميدوفيتش قوله للصحافيين في ختام احدث مهمة له في بغداد "العراق بقدراته الصناعية والخبرات التي اكتسبها يمكنه انتاج صواريخ. ذلك شيء لاشك فيه".

ومضى سميدوفيتش يقول "لذلك فان من المهم بالنسبة لنا ان تكون لنا انشطة مراقبة على المدى الطويل".

وتلتزم شروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج العراق بان يزيل الصواريخ التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلومترا مع وسائل انتاجها.

ومضى يقول ان العراقيين اصروا على رفض الكشف عن شبكة الامداد لبرامجهم للاسلحة وعلى رفض قيام الامم المتحدة مراقبة قدراتهم في مجال الاسلحة على المدى الطويل.

واستطرد بقوله "حتى الان فانني لم الحظ اي تغير في الموقف العراقي السابق من هذه المسألتين".

وزير جزائري يلتقي صدام ويطالب بـ"التصدي لارهاب ايران"

بغداد - اف. ب. ذكرت صحيفة عراقية (٤/١٥) ان وزير المجاهدين الجزائريين السيد ابراهيم شيبوط وصل الثلاثاء الماضي الى بغداد في أول زيارة من نوعها لمسؤول جزائري رفيع المستوى منذ انتهاء حرب الخليج.

واوضحت صحيفة الثورة الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق ان الرئيس صدام حسين استقبل اول من امس الوزير شيبوط الذي سلمه رسالة شفوية من رئيس المجلس الاعلى للدولة في الجزائر السيد علي كافي.

وافادت ان الرسالة تناولت "العلاقات الاخوية بين القطرين الشقيقين" وان الرئيس العراقي اثار مع الوزير "القضايا الدولية والمسائل التي تهم الامة العربية".

ودعا الوزير الجزائري الدول العربية والاسلامية الى "التصدي لمخططات النظام الايراني وارهابه".

وكانت الجزائر قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع ايران التي اتهمتها بـ "التدخل في شؤون الجزائر الداخلية".

الصراع يشتد بين عائلة صدام وانباء عن اصابة وطبان

الحياة، لندن ١٩٩٢/٤/١٦

- اكدت مصادر عراقية مطلعة لـ الحياة ان محاولة جرت بالفعل لاغتيال وزير الداخلية العراقي السيد وطبان ابراهيم الحسن الاخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين. ونقلت عن عراقيين وصلوا الى عمان اول من امس ان السلطات العراقية شنت اثر الحادث الذي اصيب فيه وطبان بجروح "حملة قمع واسعة وسط اجراءات امنية شديدة". واضافت ان قوات امن مازالت تطوق احياء عدة في بغداد من بينها الثورة (مدينة صدام) والشعلة والكاظمية والاعظمية والبياع، وان مواجهات مسلحة وقعت في بعضها.

وكان "المؤتمر الوطني العراقي" المعارض اشار الى انباء غير اكيدة تفيد ان وطبان نقل الى احد مستشفيات العاصمة الاردنية لتلقي العلاج.

واوضحت ان "الحملة تستهدف خصوصا الاسلاميين سنة وشيعة، واي شخص ملتح". ولم تستبعد ان تكون عناصر تنتمي الى المؤسسة الحاكمة وربما من عائلة صدام نفذت محاولة اغتيال وطبان. ورأت ان التركيز على الاسلاميين قد يكون لايجاد كبش فداء للتغطية على الصراعات داخل الاسرة الحاكمة.

ويذكر ان ثمة عداء بين برزان التكريتي المستشار السياسي الخاص لصدام والمسؤول عن السياسة الخارجية، وابن عمه علي حسن المجيد وزير الدفاع. وكان مطلعون على شؤون العائلة التكريتية توقعوا حدوث مشاكل في صفوفها نتيجة لعودة برزان الى جانب صدام، بعدما شغل منصب رئيس الوفد العراقي الى لجنة حقوق الانسان في جنيف. وكان شائعا على نطاق واسع انه تولى من جنيف ادارة شبكة سرية لاستثمارات مالية لحساب الرئيس العراقي قدر بعضهم حجمها بنحو ٣٠ بليون دولار. وشغل قبل تعيينه في جنيف لسنوات عدة منصب مدير جهاز المخابرات المسؤول عن الامن الخارجي للعراق، ولعب دورا رئيسيا في بنائه تحت الاشراف المباشر لصدام.

ومعروف ايضا ان هناك صراعا حقيقيا بين جناحي الحسن والمجيد في العائلة التكريتية "يبقى انفجاراه مؤجلا بوجود صدام" الذي ينتمي واخوته غير الاشقاء برزان ووطبان وسبعاون، مدير الامن العام، الى جناح الحسن من العائلة، بينما ينتمي الى جناح المجيد ابناء عمه حسين كامل (مستشار صدام المسؤول عن وزارات النفط والصناعة والتصنيع الحربي) وعلي (وزير الدفاع) واخوه عبد حسن المجيد نائب رئيس الاستخبارات (الجهاز المسؤول عن الامن الخارجي).

وافادت مصادر عراقية وثيقة الاطلاع ان حسين كامل "سيكون المشتبه به الاول في اية محاولة اغتيال من النوع الذي ربما استهدف وطبان". واوضحت ان وطبان وسبعاوي وارشد ياسين (رئيس الحرس الشخصي لصدام) هم "اكثر انسجاماً في ما بينهم واقل تألفا مع حسين كامل وعلي حسن المجيد وعدي" ابن صدام.

واشارت الى ان علي حسن وحسين كامل هما الرجلان الثاني والثالث في الحكم يليهما سبعاوي ووطبان وبرزان، وان قصي صدام حسين (٢٧ عاما) مدير جهاز الامن الخاص، مرشح لتسلم منصب كبير في الحكم وربما خلف والده على رغم انه اصغر سناً من عدي، وهو "يتمتع بصفات قد تؤهله للحكم بخلاف شقيقه الذي هو اقل منه اهلية بعدما قتل كامل حنا، الخادم الخاص لوالده بايعاز من والدته ساجدة خير الله طلفاح". ولم تستبعد "ازدياد الصراعات في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية وتدهور الاوضاع في بغداد، حيث فقدت السلع الاساسية من الاسواق".

من جهة اخرى، ذكر صحافي غربي امس الخميس ٤/١٥ (رويتر) انه لم يشهد اي مظاهر لاضطرابات خلال جولة قام بها في حي الثورة (مدينة صدام)، وبدا الوضع هناك طبيعيا في شريط تلفزيوني

التقط اول من امس الاربعاء، ولم يظهر اي جنود في المنطقة.

واشار ديبلوماسيون غربيون يراقبون الوضع في العراق من الاردن، اضافة الى عراقيين على اتصال مع بغداد ومسؤولين اردنيين، انهم لم يلمسوا ما يشير الى تحركات كبيرة للقوات العراقية او وقوع اضطرابات واسعة.

كما ذكر مبعوث عربي كبير كان بين مسافرين غادروا بغداد الى عمان يومي ١٤/١٣ نيسان الماضيين ان وزير الداخلية العراقي وطبان ظهر خلال نشرة انباء بثها تلفزيون بغداد قبل ثلاثة ايام وهو يشارك في اجتماع وزاري عقد في اليوم نفسه.

احتفالات بغداد وتكريت بميلاد صدام حسين

اف ب، رويتر ، ١٩٩٢/٤/٢٨ - نظم الجيش العراقي عرضا عسكريا "هو الثاني خلال ثلاثة ايام في تكريت مسقط رأس الرئيس صدام حسين، احتفالاً بعيد ميلاده السادس والخمسين.

وسار نحو الف عسكري وراؤهم حوالي ٢٠٠ مصفحة ودبابة و٥٠ قطعة مدفعية، و٥٠ مدفعا مضادا للطائرات و١٢ راجمة صواريخ.

واستغرق العرض ساعتين وحضره السادة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة ابراهيم الدوري ورئيس الوزراء محمد حمزة الزبيدي ووزير الدفاع علي حسن المجيد.

ونفذت طائرات تدريب تشيكوسلوفاكية الصنع طلعات مخلفة وراءها سحب دخان ملونة، في حين حلقت طائرات تدريب سويسرية الصنع فوق ساحة تكريت المدينة الرئيسية في محافظة صلاح الدين حيث جرى العرض. وتبعد تكريت ٢٠٠ كيلومتر جنوب منطقة الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على تحليق الطيران العراقي لحماية الاكراد.

وتشكل غالبية الوحدات التي شاركت في العرض جزءا من الحرس الجمهوري، وكانت الدبابات من طراز (ت ٧٢) و (تي ٦٢) السوفياتية الصنع.

والصقت صور صدام على البيوت عند ضفاف دجلة، وحضر الالف الاشخاص العرض الذي تخللته رقصات واناشيد.

وكان الجيش العراقي نظم في بغداد يوم ٤/٢٧ عرضا عسكريا للمناسبة ذاتها حضرها صدام، وسار فيها اكثر من ١٥ الف جندي، وشاركت طائرات مقاتلة وصواريخ ارض-ارض وارض جو ودبابات ومدافع ومصفحات. وخلافا للعرض الذي جرى في تكريت لم يدع الصحافيون الاجانب الى العرض العسكري في بغداد الذي اطلق عليه ايضا "عرض ام المعارك". والعرض العسكري في العاصمة يعد الاول في العراق بعد حرب الخليج.

تأزم الوضع الاقتصادي في العراق

رويتر - ٢٨ نيسان ١٩٩٢، ذكر ديبلوماسيين ومحليين في العاصمة الاردنية ان المتاجر الخاوية والتجار المتبرمين والعملة المتهاوية في بغداد تشكل تهديدا لصدام اقوى من تهديد اي انقلاب محتمل. ويقول هؤلاء ان الرئيس العراقي يبدو متحكما بزمام الامور في الشوارع كما في اروقة السلطة.

ويرى محللون ان مصدر التهديد الاساسي لنظام صدام حسين سيكون الاقتصاد الذي ظهرت الاسبوع الماضي مؤشرات الى انزلاقه الى حال يتعذر معها التحكم فيه". وتابع المتعاملون في شركات الصرف الاجنبي في الاردن هبوط قيمة الدينار العراقي الى النصف قياسا الى ما كانت عليه قبل شهر واقل من سعر الصرف الرسمي بنحو ٣٠٠ مرة. ويعتبر هذا الهبوط احد اعراض اقتصاد مضطرب يشهد صعودا في معدل التضخم وأزمات حادة. فيما الحكومة مستمرة لطبع مزيد من الاوراق النقدية.

ولفت ديبلوماسي غربي الى ان "الاقتصاد يشكل مشكلة امام الرئيس العراقي اكبر من مشكلة الثوار الشيعة والاكراد ويمكن ان يؤدي الوضع الى زعزعة الاستقرار".

ويؤكد ديبلوماسيون ومصادر عراقية ان الحكومة تطبع اوراقا نقدية لدفع الحوافر المنتظمة لمسؤولي حزب البعث وقادة الجيش وتمويل الواردات لاعادة بناء قطاع الصناعة. ويقول عراقيون ان الازمة احيت الرشاوي كاسلوب للتعامل اليومي. ■

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق
رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Editor : Ghassan Atiyyah
P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818
ISSN 0965-9498

العراق وايران
مشاكل الاسرى والاكراد

ايران تقصف معسكرات للاكراد في شمال العراق

رويتر ٢٠ نيسان - قال الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ان جيش ايران بدأ قصف مقر قيادة الجماعة في شمال العراق الاثنين ٤/١٩ توطئة لشن هجوم بري.

وقال الحزب ان الهجوم تركز على منطقة بالقرب من رانيا داخل منطقة الطيران المحظور في شمال العراق وقد يؤدي الى "دمار وقتل على نطاق واسع".

وقالت جماعة ثوار كردية ايرانية الاثنين (٢٦ نيسان) ان القوات الايرانية توغلت خمسة كيلومترات في منطقة كردستان العراقية بعد قصف استمر عدة ايام.

وقال الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ان الايرانيين "عبروا الحدود وبحوزتهم مجموعة متنوعة من الاسلحة الثقيلة" قرب بنجوين الواقعة على بعد ٣٠٠ كيلومتر شمال بغداد واستولوا على شريط من الارض عرضه خمسة كيلومترات.

بغداد تندد بتجاهل الحلفاء للغارات الايرانية

رويتر، اف ب ٢٣، نيسان - نددت صحيفة (الثورة) العراقية الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق الخميس ٢٢ نيسان بـ "سكوت قوات التحالف الغربي ازاء القصف المدفعي الايراني للقرى العراقية في محافظة السليمانية". واضافت ان "القرى التي قصفتها القوات الايرانية تقع ضمن المناطق التي تتواجد فيها قوات التحالف المعادية للعراق ولم تحرك الزمر العميلة ساكنا ولم تعلن استنكارها للهجوم العدواني الايراني ضد المواطنين الاكراد". وتابعت ان "القصف العشوائي من الجانب الايراني استهدف اربع قرى حدودية ضمن محافظة السليمانية ولليوم الثاني على التوالي". وهي المرة الاولى التي تشير فيها الصحف الرسمية العراقية الى عمليات القصف هذه التي بدأت الاثنين ٤/١٩ واستهدفت مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني.

وقال ناطق باسم الحزب في باريس لوكالة فرانس براس (٤/٢٠) ان القصف الايراني ادى الى نزوح حوالي خمسة الاف كردي عراقي ولاجىء كردي ايراني من قراهم.

موضوع الاسرى بين العراق وايران

رويتر، اف ب ٢٣، نيسان - اكد وزير الدفاع العراقي علي حسن المجيد لدى استقباله في بغداد المندوب العام للجنة الدولية للصليب الاحمر في الشرق الاوسط ميشال كانيو ان العراق لا يحتجز اي اسير ايراني او كويتي. واضاف المجيد ان "ايران تواصل احتجاز الاف الاسرى العراقيين" منذ الحرب بين البلدين (١٩٨٠ - ١٩٩٠) "وعدم احترام القانون الدولي". وكانت ايران قالت انها اعادت ٢٠٠ اسير عراقي الى بلادهم (٤/٢٢) وانها تأمل ان ترد بغداد على هذه الخطوة بالمثل.

ونقلت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية عن مسؤول ايراني قوله ان ايران تأمل ان تؤدي هذه الخطوة التي جاءت من جانب واحد وبعد الافراج عن الف اسير عراقي في شباط الماضي الى "دفع المنظمات الدولية وبغداد الى الافراج عن الاسرى الايرانيين".

وكانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد قالت قبل الافراج عن هذا العدد من الاسرى ان ايران تحتجز حوالي ٢٠,٠٠٠ عراقي بينما يتحتجز العراق الف ايراني. وتنفي بغداد انها تحتجز اي ايرانيين ضد رغبتهم. وتقول طهران ان كثيرا من الاسرى العراقيين يرفضون العودة الى بلادهم.

وفد عراقي رسمي يزور قم

١٩ نيسان - نقلت وكالة الانباء الايرانية عن مسؤول في وزارة الاوقاف العراقية ان الحكومة العراقية "مستعدة لاستقبال" الايرانيين الذين يريدون زيارة العتبات المقدسة الشيعية في العراق.

واضافت الوكالة ان حامد الكبيسي عميد المعهد الاسلامي العالي قال خلال زيارة قام بها الى مدينة قم (جنوب طهران) ان بلاده "مستعدة لمناقشة هذه المسألة" مع المسؤولين الايرانيين. وقال الكبيسي الذي يرأس وفدا من اربعة اشخاص ان زيارته هي "دلالة على تحسن العلاقات" الثنائية ■

التسلح الايراني

الشرق الاوسط ١٩٩٣/٤/١٧ - من الن جورج - لندن

قالت مصادر غربية مطلعة ان ايران اشترت اخيرا ١٨٠٠ لغم لتقوم باستخدامها في غواصاتها الجديدة من طراز "كيلو".

وكانت ايران قد اشترت ثلاث غواصات من طراز "كيلو" من روسيا، وتسلمت حتى الان غواصة واحدة، وستتسلم الثانية الشهر المقبل، والثالثة في وقت لاحق. وكل غواصة مزودة بستة انابيب لاطلاق التوربيدو او لزرع الالغام. ولم تتأكد هوية الجهة التي زودت ايران بالالغام ولو ان روسيا هي، على الارجح، الجهة الموردة.

وتتمركز الغواصة الايرانية الوحيدة حتى الان في قاعدة كونارك في خليج شاه بحر.

ومنذ انتهاء الحرب الايرانية-العراقية في منتصف عام ١٩٨٨ انفقت ايران اكثر من ١٤ مليار دولار على شراء المعدات العسكرية وخصصت حوالي ٧,٩ مليار دولار في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ للغرض ذاته.

ووفقا للمصادر الغربية فان المشتريات الايرانية في المستقبل قد تتضمن قوارب صينية من طراز "هيجيو" مزودة بصواريخ يجري التفاوض عليها حاليا. كما ان ايران تتفاوض مع الصين حاليا بشأن صفقة صواريخ صينية مضادة للسفن من طراز "ينج جي" يصل مداها الى ٤٠ كيلومترا.

ايران والولايات المتحدة الامريكية

مسؤول امريكي يدعو طهران للتطبيع بوقف دعمها للارهاب

القدس العربي الاربعاء ١٩٩٢/٤/٧ رويتر - الان ايلسنر ،

بعد عامين من الانتصار في "ام المعارك" ضد العراق تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق من تكرار نفس السيناريو الذي تم مع العراق، ولكن هذه المرة مع ايران.

وترى الولايات المتحدة ان العالم، وبخاصة الدول الاوربية والاسيوية التي تصفها واشنطن بالجشع وقصر النظر، يقوم بتسليح ايران في التسعينات بنفس الاسلوب الذي سلح به الرئيس العراقي صدام حسين في الثمانينات.

ويقول مسؤولون ان الولايات المتحدة التي كانت احد الاطراف الرئيسية في تسليح العراق في العقد الماضي تهدف الى وقف بناء الترسانة الايرانية. ويضيفون انه اذا وجدت واشنطن صعوبة كبيرة في ذلك فانها ستحاول على الاقل تعطيل هذه العملية وابطائها واحتوائها.

وقال مسؤول بارز بادارة الرئيس بيل كلينتون "من اهم الامور التي ينبغي علينا القيام بها تذكر الناس بالدروس، وعدم تكرار اخطاء الماضي. من الاهمية بمكان تذكر الاسلوب الذي اتبع مع العراق وعدم تكراره".

واضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه "لقد تعلمنا الكثير من تجربة العراق. ويجب تطبيق هذه الدروس على المسألة الايرانية حتى لا نواجه بعد خمس او ست او سبع سنوات من الان وضعا ساعدنا فيه على خلق ما واجهناه من قبل في العراق".

وكان وزيرالخارجية وارن كريستوفر اوضح هذه السياسة الاسبوع الماضي في كلمة امام مجلس الشيوخ حين وصف ايران بانها "خارجة على القانون الدولي". وقال كريستوفر ان الولايات المتحدة ستكون معارضا قويا لاي محاولات ايرانية للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي. وستحاول ايضا بكافة الطرق الممكنة افشال محاولات ايران للحصول على اسلحة دمار شامل.

ولكن البنك الدولي وافق على قرض قيمته ١٦٥ مليون دولار لايران لتطوير نظام الطاقة الكهربائية بعد ساعات فحسب من كلمة كريستوفر مؤكدا صعوبة تلك المهمة. وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي صوتت ضد منح ايران القرض.

وفي دراسة حديثة عن تحدي ايران للغرب نشرها معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى قام المحلل باتريك كلوسون بتحليل الظروف التي قد تبدأ فيها ايران مواجهة مع الولايات المتحدة مماثلة لتلك التي اثارها العراق بغزوه الكويت عام ١٩٩٠.

واشار كلوسون الى ان الحشد العسكري الايراني الذي يتكلف عشرة مليارات دولار يؤثر بشدة على اقتصاد لم يستعد بعد المستويات التي كان عليها في السبعينات قبل الثورة الاسلامية.

وقال كلوسون ان ايران قد تعاني في نهاية التسعينات من زيادة التضخم وارتفاع الديون وتضخم المؤسسة العسكرية. واضاف "لن يكون امام الزعماء الايرانيين امل يذكر في حل ازمتهم الاقتصادية دون استخدام القوة العسكرية في الضغط على جيرانهم في الخليج".

ويعتقد محللون ان اندفاع صدام المفاجيء نحو حقول النفط الكويتية كان نتيجة جزئية على الاقل لازمة اقتصادية في بلاده. ولو كان صدام انتظر عاما او عامين لكان قد امتلك القنابل النووية التي كان يسعى جاهدا الى انتاجها مما كان سيؤدي الى زيادة خطورة الازمة.

وتحاول ايران اليوم - مثلما فعل العراق في الماضي- انتاج اسلحة نووية. وبالاضافة الى تطوير برنامجها الخاص فقد تسعى ايران الى مساعدة باكستان التي يرى كلوسون انها حريصة على ضمان ان تكون ايران قوة مضادة في مواجهة الهند وان كانت لاتملك الكثير لتقدمه في المقابل باستثناء قنبلتها النووية.

وقد تحاول دول اخرى مثل كوريا الشمالية، روسيا وربما غيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة تزويد ايران بالخبرة النووية والاسلحة الاخرى مقابل الدفع نقداً.

وقال المسؤول الامريكي الكبير ان واشنطن ادركت انه من المستحيل منع اوربا واليابان من السعي وراء مصالحهما التجارية في ايران.

ولكن من الضروري تطويق ايران عندما يتعلق الامر بالتكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا ذات الاستخدامات المدنية والحربية.

تصريحات ديفيد ماك بشأن ايران

- واشنطن - دب ا، صرح مسؤول امريكي كبير في شؤون السياسة الخارجية (١٩٩٣/٤/٢١) بان العلاقات الامريكية مع ايران قد تكتسب دفئا كبيرا اذا اوقفت طهران دعمها للارهاب الدولي.

وقال ديفيد ماك وهو نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى انه على الرغم من ا ساليب الخطابة الفظة التي تميزت بها العلاقات الامريكية الايرانية منذ عام ١٩٧٩ "فاننا لانأخذ موقف العداء الدائم تجاه جمهورية ايران الاسلامية".

وقال ماك ان الاعتراض الرئيسي لدى الولايات المتحدة هو "سلوك ايران الدولي" ويشمل ذلك "دعم اعمال العنف" لتعطيل عملية السلام العربية الاسرائيلية والحشد العسكري السريع لطهران ، وقال ان "ايران بامكانها ان تسهم في تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة ولكن يجب اولا ان تكف عن السلوك الذي يهدد هذه المنطقة".

واكد ان بلاده لاتنوي وضع قوات برية دائمة في اي مكان في منطقة الخليج. واوضح ان الغرض من مبيعات الاسلحة الامريكية للمنطقة هو الترتيب الامني الجماعي لردع التهديدات التي تخص المصالح المشتركة للطرفين ورفع مستوى الاعداد لاي احتمالات مستقبلية تطلب الاشتراك او التدخل العسكري الامريكي المباشر.

وقال ان الجهود الثنائية الامريكية مع دول الخليج تهدف الى تكملة الجهود الاخرى والا تفوق او تتعدى الجهود الامنية الجماعية التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي. واضاف مساعد نائب وزير الخارجية الامريكي ان بلاده كانت تحتفظ دائما بوجود بحري في الخليج وان هذا الوجود تعزز اثناء حرب الخليج.

– – – – – – – – –

تقييم الخارجية الكويتية للعلاقات مع العراق والدول العربية والموقف الامريكي من العراق

صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي والعلاقة مع الدول العربية

الحياة ١٢ نيسان ١٩٩٣- في مقابلة مع وزير الخارجية الكويتي جاء مايلي ؛

- نحن لسنا ضد شعب العراق، نحن ضد اي حكم ضد شعب العراق، وانا اعني ما اقول.الحكم الحالي في العراق ضد شعبه. لماذا اقول هذا؟ الامم المتحدة سمحت بالدواء وبالامور الانسانية للعراق، كما اعطته حق ان يبيع نفطا بمبلغ ١,٦ بليون دولار لشراء ادوية وحاجات شعبه، الا انه رفض. هذا الرجل ضد شعبه.

من ناحية ثانية، من الصعب ان نقول "عفا الله عما سلف" فبعد الذي عمله صدام حسين وزمرته في الكويت يستحيل ان يقبل شعب الكويت تطبيع علاقاته مع هذا الحكم ما دام صدام على رأسه.

بالنسبة الى المصالح العربية اود ان اقول انه ليس هناك من هو اكثر حزنا على ما هو حاصل في العالم العربي. والانسان العربي يتساءل كيف صرفنا هذه البلايين ولو حل هذا الموضوع عربيا. من هو المسؤول عن صرف هذه البلايين؟ اليس صدام حسين الذي هاجم بلداً عربياً شريكاً له في الجامعة العربية وفي كل مشاكله. هو الذي خسرنا قضية فلسطين، وهو الذي خسرنا الاموال الطائلة، وهوالذي خسر العمالة العربية، وهو الذي خسر الاقتصاد.

نحن اكثر حزنا لما حصل، ولكن السياسة ليست لها صداقة دائمة او عداوة دائمة. ونحن في صدد تقويم سياستنا في ما يتعلق بما يسمى "دول الضد" ولا نريد بسبب صدام حسين ان نعزل اخواننا في الدول الاخرى، وستتم في المستقبل زيارات لبعض وزراء خارجية "دول الضد" الى اخوانهم هنا وتزول الجفوة. واريد ان استثني منهم العراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وليس القضية الفلسطينية، اريد ان افرق بين القضية وبين المنظمة والقائمين عليها برئاسة رئيسها الحالي عرفات، لان شعب الكويت ذاق منهم الامرين، ونفر من رئيسهم، وسمع منه حتى لم يعد يطيق سماع اسم ياسر عرفات.

واستثني كذلك الاردن، ويؤسفني ان اقول الاردن، فقد بلغ الامر ان الصحافة العراقية تنقل عن صحافتهم. وعودة العلاقة مع الاردن بحاجة الى وقت، ونحن والمملكة العربية السعودية بالنسبة الى هذا الموضوع نقف موقفاً واحداً، واتمنى ان يفهم الاخوة في الاردن الموضوع. والسب والشتم لايوصلان الى نتيجة. ونتمنى في يوم من الايام ان تزول الحواجز عندما تزول اسبابها، مثل الالفاظ النابية. وهذا موقف سمو الامير وولي العهد وشعب الكويت من الصحافة الاردنية والاذاعة الاردنية والتلفزيون الاردني.

والحقيقة هي ان ٢٠٠ الف فلسطيني غادروا الكويت خلال الاحتلال، وغادر كثيرون بعد ذلك لان ظروفنا لم تعد تسمح ولاتوجد اماكن كافية في المدارس والمستشفيات. ونحن لانجبر في بلدنا على ادخال اي جنسية، ولن نقبل فلسطينين. ظروفنا لاتسمح، ولكننا ندفع المستحقات الى اصحابها.

[وفي سؤال عن احتمال خطر عراقي وموضوع ترسيم الحدود، والمعارضة العراقية] قال الوزير الكويتي؛

- كغزو، استبعد ان يحدث غزو كما حدث في السابق، لم يفكر انسان ان يغزو العراق الكويت وحصل ما حصل. هناك يقظة عند اهل الكويت الان، ولكن الخطر القائم هو خطر طوابير خامسة وهؤلاء موجودون بكثره عندنا في الكويت.

بالنسبة الى الحدود، فقد انتهى ترسيمها بقرار من مجلس الامن ونحن لم نأخذ ارضا ولم نستول علي ارض، وانما اعطينا حقنا. وجاء الترسيم بقرار من مجلس الامن وضعه متخصصون حسب الاتفاقات التي وقعها احمد حسن البكر وتلك التي وقعها الانكليز في العجيل سنة ١٩٣٢، وبموجب الخرائط البريطانية والخرائط الهولندية. وقرار مجلس الامن يضمن هذه الحدود.

- يهمنا ان تكون علاقتنا مع النظام الجديد الذي سيأتي في العراق جيدة، لذلك نحن على اتصال مع اخواننا في المعارضة العراقية وهم يزوروننا وسنساعدهم.

- أوكد ان ليس هناك من يؤمن بتقسيم اي بلد عربي، ونحن لانؤمن بتقسيم العراق بغض النظر عن عدائنا له او حبنا له او كرهنا له، هو بلد عربي والحكم فيه ليس دائما. ونحن نريد ان يكون جارنا عربيا قويا بشعبه وبأرضه والمعارضة العراقية نفسها في الشمال والجنوب لا تؤمن بالتقسيم.

[وفي الاجابة عن سؤل ؛ هل هناك خطر تقسيم داخلي؟] اجاب،

- هذا موضوع نتخوف منه، ولو قلنا لا يوجد خطر داخلي فقد نكون مخطئين. هناك اخطار، ونتمنى ان لايحدث تقسيم، ولكن لا نستطيع القول اننا واثقون مئة في المئة انه لن يحدث. ■

عبد الله رسول يشكل حكومته في كردستان العراق

رويتر، اف ب ٢٨ نيسان ١٩٩٣ ؛ اكد بعض "النواب الاكراد" ان "رئيس وزراء" كردستان العراق قدم تشكيلة حكومته الى البرلمان الكردي في اربيل بشمال العراق للموافقة عليها خلال الاسبوع. ويأتي هذا التدبير بعد ستة اسابيع من استقالة "رئيس الحكومة الكردية" فؤاد معصوم. ويشار الى ان رسول ومعصوم ينتميان الى الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعتبر احد الحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق. واكد رسول (٤١ سنة) على اولوياته التي وضعها اثناء تعيينه في ١١ نيسان وهي "انعاش الاقتصاد" واعادة اعمار كردستان بعد المرحلة الاولى من تنظيم الادارة التي انجزتها حكومة معصوم. وان التغييرات الحكومية تتعلق باربع حقائب وزارية من اصل ١٧ وزارة هي الاقتصاد والمالية والدفاع والعدل. ويتقاسم الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني المناصب الوزارية ومنها رئاسة الوزراء، سبعة لكل منهما ومنصب للمسيحيين ومنصبان للاحزاب غير الممثلة كما يتقاسمان ايضا المقاعد الـ ١٠٥ في البرلمان، ٥٠ لكل منهما وخمسة للمسيحيين. وقد اوكلت وزارة العدل لاحد اعضاء حزب الوحدة الكردستاني (غير ممثل بالبرلمان)، علما ان الحقيبة عرضت على الحزب الاسلامي الكردستاني (غير ممثل بالبرلمان) الا انه رفضها في ظل الحكومة السابقة.

د. محمد الصباح، السفير الكويتي في واشنطن، وسياسة كلينتون تجاه العراق

الأنباء الكويتية- ٢٥ نيسان ١٩٩٣ ،

في حديث مع السفير الكويتي في واشنطن جاء مايلي بشأن السياسة الامريكية تجاه العراق ،

سؤال ، ما هي في نظرك الدوافع التي تجعل صحيفة مثل صحيفة الواشنطن بوست تنشر خبر تنازل الادارة الامريكية الجديدة عن بعض شروطها الخاصة بأزمة الكويت، ؟

الجواب ، ان ماتم الاعلان عنه، لم يكن فيه تنازل لاي شرط من الشروط التي وضعها المجتمع الدولي للتأكيد من التزام العراق بجميع القرارات التي صدرت من الامم المتحدة في قضية الكويت كاملة غير منقوصة. ولكن الذي حصل كالتالي ،ان الادارة الجديدة تركز تركيزا شديدا على تطبيق جميع القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة كاملة غير منقوصة، بينما الادارة السابقة كان بوش ينص على ضرورة رحيل صدام من السلطة لامكانية عودة العراق للأسرة الدولية، وكان يبرز هذا الامر في جميع المناسبات.

وانا انظر لتركيز الادارة الجديدة على النظام العراقي، وضرورة التزامه بالقرارات الدولية نظرة متفائلة من حيث انها لصالح الكويت. حيث ان الهم الذي يشغلنا ككويتيين هو ماهية النظام الذي سيعقب هذا النظام الحالي، والذي لايخالجنا شك بانه منته لامحالة. وهذا الرجل نهايته قريبة جدا، اما بانقلاب او بتنازع او بأي شيء اخر، ونحن نسمع هذه الايام عن قلاقل داخل النظام، والتي ستؤدي حتما لسقوط هذا الرجل، ولكن الاهم من كل ذلك، هو هل سيلتزم النظام الجديد الذي سيعقب هذا الرجل بالقرارات الدولية.

ومن هنا كان التركيز على تطبيق القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة، اكثر من التركيز على رحيل الرجل في نظرة الادارة الجديدة للبيت الابيض، وهذا من صالح الكويت، وهذا ما فهمت منه بعض الصحف الامريكية انه تنازل لعدم ورود اسم صدام حسين في التصريحات الرسمية الامريكية، او انه ليونة في الموقف الاميركي، وبالعكس من ذلك تماما فكلنا شاهدنا في التلفزيون في الاسبوع الماضي ان بعض الرادارات في شمال العراق عندما سلطت على بعض الطائرات الامريكية ردت الطائرات الامريكية بشكل حازم على هذه الاجهزة ودمرتها. وزيادة على هذه فان كل ما سمعناه من تصريحات رسمية وشاهدناه لايدل على اي تنازل في المواقف او اي اختلاف. بل ربما تكون الادارة الحالية اكثر تشددا من سابقتها من حيث التحضير لمستقبل العراق ليكون عامل استقرار للمنطقة بدلا من ان يكون عامل دمار، وانا في مقابلاتي مع المسؤولين هنا مطمئن جدا لجديتها في التعامل مع النظام العراقي الحالي، وحتى النظام المستقبلي في العراق.

- لم يكن سقوط صدام شرطا في فك الحصار عن العراق، بل كان شرطا من شروط الرئيس السابق بوش، ولم يكن الحلفاء مرتاحين لمثل هذا الشرط الي وضعه الرئيس السابق بوش لرفع الحصار، والادارة الجديدة هدفها اسقاط صدام، ولكنهم لا يركزون عليه كشرط لفك الحصار، لانهم يراهنون على ان صدام لن يبقى في السلطة اذا ما طبق جميع القرارات الدولية، وبالاخص قرار ٦٨٨ والذي يطلب من النظام القائم في العراق عدم قمع شعبه، وتفسير هذا القرار هو اعطاء مجال للشعب العراقي ان يتحرك لاسقاط النظام، لان صدام لا يستطيع البقاء في السلطة الا بالقبضة الحديدية بالسلاح بتشريد شعبه.

لذلك كان التركيز من الادارة الجديدة على تطبيق القرارات، ويعتقدون ان صدام يستحيل ان يرضى بتطبيق قرار ٦٨٨ لان هذا يعتبر اعلانا لنهايته، واذا لم يطبقه فان العقوبات قائمة ولن ترفع، وهي تحصيل حاصل، وهذا معناه انه مادام صدام في السلطة فان العقوبات قائمة. وفي الواقع فان مثل هذا الطرح المنطقي فيه موافقة عامة من الحلفاء على هذه النقطة، ومن هنا انظر على انها نقطة ايجابية بعدم ربط جميع العقوبات على العراق بشخص واحد.

خلافات بسبب الصراع العراقي الكويتي في اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية

اف ب ٢٦ نيسان ١٩٩٣ ،

برزت خلافات حادة بين البلدان الاسلامية الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي خلال اجتماعات وزراء الخارجية المنعقد في كراجي، حيث هاجم الكويت العراق وانتقدت مصر المساعدة التي تقدمها بعض البلدان الاسلامية الى الارهابيين.

وطلب وزير خارجية الكويت من وزراء المنظمة تبني قرارات ضد العراق بسبب عدم تطبيقه لجميع قرارات الامم المتحدة الصادرة بعد اجتياحه للكويت. وقال الصباح "لازلنا نعاني . . ولا يزال العراق يضع المنطقة في حالة من التوتر ويهدد استقلال وسيادة" بلدانها. وكان ممثلا العراق والكويت تواجها خلال الجلسة المغلقة الاولى التي عقدت السبت (٤/٢٤) وفق الدبلوماسيين.